

ليبيا الحرة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصراتة/كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

القراءات وتوجيهاتها النحوية والصرفية في جامع
البيان عن تأويل أي القرآن للطبري

رسالة تقدمت بها الطالبة:

زهرة فرج سعيد

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في النحو
والصرف

بإشراف الدكتور:

عبد الحميد عثمان زرموح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَرَأْنَا فَرَقَانَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنُنزِّلُنَاهُ تَنْزِيلًا

(الإسراء : 106)

صدق الله العظيم

إِنَّمَا أَمْسَرْتُ لِمِ أَهْلِ رَفِيقِي

وَأَسْتَفْنِي فَيَسْتَفْنِي صَاحِبِي

لِيَأْتِي لِحَافِظِي طَاهِرٌ وَجَلِيلٌ

وَرَفِيقِي فِي صَالِبَتِي رَفِيقِي

وَلَوْ أَنِّي سَمِعْتُ بِبِحَالِ وَجَلِيلِي

لَكُنْتُ إِلَى الْخَنزِ سَهْلَ الطَّرِيقِ

"الطبري""

الإهداء

إلى روح من وقف ينير دربي بالعلم والإرشاد، الشيخ
يوسف حسين بادي (رحمه الله).

وإلى روح النبراس الذي أضاء لي طريق الحياة: الشيخ
علي أحمد عبد الجليل (رحمه الله)

وإلى روح العلامة الدكتور إبراهيم إرفيدة
أقدم هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي أنعم عليّ بإنهاء هذا العمل.

ثم أوجه شكري وتقديري للدكتور الفاضل:

عبد الحميد زرموح

لصبره وتحمله معي الظروف التي صاحبت هذا العمل .

وأشكر لجنة المناقشة الدكتور :علي عون، والدكتور

محمد الدرويش ، اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة.

والشكر موصول لقسم اللغة العربية، وقسم الدراسات

العليا بالكلية ، وإلى إدارة الجامعة.

كما أتقدم بالشكر أيضا لكل أفراد أسرتي، ولكل

إخوتي المعلمين ، والمعلمات في مدرسة ذات الرمال.

وشكر خاص للأستاذ: عبد الحميد بن رأس علي، ورفيقة

دربي سالمة إفريدغ

وأخيرا : أشكر كل من رافقني في هذا الدرب

ودعمني بالكلمة الطيبة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَعِينُ بِهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ.

أما بعد:

فقد حبا الله لغتنا العربية بأن جعلها لغة آخر الكتب السماوية، ولغة خاتم الأنبياء
والمرسلين سيِّدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وبهذا الشرف نالت قدسية ميَّزتها
عن غيرها من اللغات، وحضيت علومها بما حضيت به اللغة من رفعة ورقيٍّ.
وكان علمُ النحو أولَ علمٍ من علومها ينبثقُ عنها، خدمةً لكتاب الله وحفظًا للسان
العربيِّ من انتشار اللحن فيه، الذي بدأ يتوغلُّ باتساع رُقعة الإسلام، ومن أوائل
علماء هذا العلم، كانوا علماء القراءة كأبي الأسود الدؤلي والخليل وأبي عمرو
والكسائي. فكان ارتباطُ النَّحْوِ بالقرآن والقراءات ارتباطًا بالفرع بالأصل، ولكن
بتطور علم النحو وازدهاره، وانتشاره في مذاهبٍ مختلفةٍ، اختلفت مقاييسُ الارتباط
عند بعض علمائه فغلبوا الفرع على الأصل، فأخضعت القراءات لقواعد النحو،
وحُكْم عليها من خلاله وصنفوها وفقًا له، فردت قراءات لصحابة أجلاء، واتهمت
بالشذوذ لو لم تجد قاعدةً تتدرج تحتها، وخطئ قارئها. وكثيرًا من نجد إصبع
الالتهام في هذا الخلط في المقاييس يشار به إلى إمام التفسير ابن جرير الطبري.
صاحب أول تفسير كامل للقرآن الكريم، فما مدى صحة هذا الاتهام وعلى أي
منهجية تمَّ اعتماده لدى بعض العلماء، بإرشاد من المشرف خصصت رسالتي
للبحث في معرفة منهجية الطبري في توجيهه للقراءات من الجانب النحوي
والصرفي، فكان عنوان العمل موسومًا بـ ((القراءات وتوجيهاتها النحوية
والصرفية في جامع البيان عن تأويل أي القرآن للطبري))
ولقد اعتمدت في اختياري لكتاب جامع البيان على عدَّة أسباب غير الذي ذكرت
وهي:

أولاً: لأنه أقدم تفسير تناول تفسير القرآن كاملاً، ويشمل معظم آراء المذهب
البصري والكوفي.

ثانياً: مكانة الطبري العلمية، وإمامه بعلم اللغة والتفسير.

ثالثاً: كثرة ورود توجيه القراءات في كتاب جامع البيان.

رابعاً: أردت أن تكون دراستي في هذا الكتاب دون سواه؛ لأنني أردت معرفة العلة
وراء جمع الطبري لمنهجين متضادين في تفسيره، وهما: ردّه القراءات المتواترة
عن أوائل الصحابة، واعتماده على ما روي عنهم في تفسيره.

الدراسات السابقة لكتاب جامع البيان:

- 01- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الإمام الطبري من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل أي القرآن، رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث بوشتا أزابيط - جامعة محمد الخامس - الرباط - عام 1997م.
 - 02- ابن جرير الطبري ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: عزيز غلو - جامعة محمد الخامس - الرباط.
 - 03- القراءات في تفسير الطبري وأثرها في المعنى والإعراب والحكم. رسالة ماجستير، مقدمة من الطالب أحمد عيد مطر - جامعة صدام للعلوم الإسلامية - 1997م.
 - 04- الجهود النحوية في تفسير الطبري. رسالة ماجستير مقدمة من الباحث: أمان الله حتحات - جامعة حلب - عام 1982م.
 - 05- النحو في تفسير ابن جرير الطبري. اطروحة دكتوراه مقدمة من الباحث: عبد الرؤوف محمد أحمد عثمان.
 - 06- الطبري وجهوده في اللغة والنحو. رسالة ماجستير، مقدمة من الطالب عدنان محمد أمين - جامعة تكريت - العراق .
- ما يتعلّق بموضوع الرسالة، اقتضت الدراسة بأن تكون دراسة وصفية تحليلية، تهدف لتوضيح منهجية الطبري في توجيهه للقراءات، وربطها مع غيرها من توجيهات النحاة في كتب التفاسير والقراءات، وكانت الدراسة تستوجب بأن تكون خطة العمل في: مقدمة، وتمهيد وثلاث فصول وخاتمة ، حيث اشتملت الخطة مفصلة على مايلي:
- المقدمة: وتتضمن نبذة عن الموضوع، وأسباب اختيار للموضوع، والدراسات السابقة، وخطة العمل.
 - التمهيد: ويحتوى على محورين هما: الأول: الطبري (حياته ومكانته العلمية) ، والمحور الثاني: كتابه جامع البيان عن تأويل أي القرآن .
 - الفصل الأول: القراءات القرآنية وتوجيهها:
 - الفصل الثاني: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات في الأسماء، وقسمته إلى مبحثين هما: الأول: التوجيه النحوي للأسماء، والثاني: التوجيه الصرفي لها.
 - الفصل الثالث: التوجيه النحوي والصرفي للأفعال، وقسمته أيضا لمبحثين هما التوجيه النحوي للأفعال، والثاني: التوجيه الصرفي للأفعال.
 - الفصل الرابع: التوجيه النحوي للحروف
 - الخاتمة: وتشمل على أهم نتائج البحث.
 - الفهارس: وتشمل فهرس الآيات، وفهرس الأشعار، وفهرس الأعلام، وثبت المصادر والمراجع.
- المنهج المتبع في العمل:
- قسمت العمل إلى جانب نظري وتطبيقي، ويشمل الجانب النظري، المقدمة والتمهيد، والجانب التطبيقي يتضمن ثلاثة فصول.

— جعلت منهجية الدراسة دراسة وصفية تحليلية لا تهدف إلى حصر كل القراءات وتوجيهها، بل تهدف إلى معرفة أسلوب التوجيه لدى الطبري ومقارنتها مع توجيهات نحاة آخرين، حيث تناولت القراءات التي ضمّنها الطبري توجيهها نحوياً أو صرفياً، ولم أتطرق للقراءات غير الموجهة في كتاب جامع البيان.

— رتبت الآيات التي استهدفتها في الدراسة بدءاً بالفاتحة، وختاماً بالناس في كل مبحث.

— لم أحصر كل القراءات الموجهة بل اكتفيت بذكر نماذج لكل مطلب.

— اخترت التوجيهات الأكثر وضوحاً في توجيه الطبري لها، وخاصة التي تضمّنت على اختلاف في التوجيه.

— اعتمدت في الجانب الصرفي على التوجيهات التي لا تتضمن توجيهات دلالية.

— اختصرت في الجانب الصرفي بناء على عدم وجود أكثر من قراءتين للآية، وعدم وجود خلاف في التوجيه بين العلماء.

— قسمت كل مبحث إلى مطالب، ولكثرة المطالب في الجانب النحوي، رتبته حسب ترتيب المواضيع في ألفية ابن مالك — ما أمكنني ذلك .

— وعند توجيهي للقراءة أذكر الآية التي وردت بها القراءة بين قوسين مزهرين ﴿—﴾، وقد أكتفي بذكر الجزء الذي وردت به القراءة، إن كانت من الآيات الطوال، ثم ذكرت بعد الآية ما أورده الطبري من قراءات في الآية، وأحدد الكلمة التي وردت بها القراءة بين قوسين مزخرفين، وأشير إلى من نسبها، وبعدها أذكر أهم قراء للقراءة .

— عند الانتهاء من ذكر القراءة وذكر قرائها أذكر توجيه الطبري، ثم أذكر توجيهات أهم العلماء في كتب التفسير وكتب القراءات.

— أختتم دراسة توجيه القراءة بموقف الطبري منها ما أمكنني ذلك.

وكانت عمدي في هذه الرسالة أمهات المصادر اللغوية والنحوية، ومن هذه المصادر: معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، وحجة القراء السبعة لأبي علي، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي، فضلاً عن كتب التفسير كالمحرر الوجيز لابن عطية، وزاد المسير لابن الجزري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، واستعنت برسائل علمية كتبت في هذا المجال منها الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النص القرآني لأسامة صباح الرفاعي، وغيرها من المصادر والمراجع التي ذكرتها في ثبت المصادر.

الصعوبات التي واجهت العمل:

من أهم الصعوبات التي وجدتها في العمل هي:

01- الاختلاف في منهجية البحث في الدراسات السابقة، مما جعلني أسلك منهاجاً غير المتبع فيها.

02- الاختلاف في توجيه القراءات بين الجانب النحوي والصرفي، حيث قد أجد موضعا يشمل على قراءة الرفع والنصب والجر في الأسماء، وأجد لكل قراءة أكثر من توجيه لها، هذا ما جعل المبحث الأول في كلا الفصلين أكبر من المبحث الصرفي في الفصلين، بالإضافة لعدم وجود خلاف في التوجيه الصرفي فيما اخترته من آيات بها قراءات تشمل توجيهها صرفيًا، فقد وجدت أنّ الطبري غالبًا ما يكتفي بذكر القراءة دون توجيهه، وهذا ما سبب الخلل في توازن مباحث الرسالة، على الرغم من كثرة ورود القراءات التي بها يبرز الجانب الصرفي، فإن ذكرتها جميعًا كانت على منهج واحد، وسرد منقول دون ذكر اختلافات بين النحاة لإثراء المادة العلمية.

وختامًا:

لا أزعم أنها وصلت إلى درجة الكمال، فالكمال لله وحده ، وحسبي أنني بذلت ما استطعت من جهد ليرتقى هذا العمل إلى المستوى العلمي المقبول فإن كان كذلك ففضل من الله ومئة، وإن كان غير ذلك فيشفع لي أنني في بداية مشواري العلمي، وأحسب أنني قد قدّمت أقصى ما في جهدي ، وأختم بقول الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

فسبحان من تفرد بالكمال وحده، وتنزّه عن النقص دون سواه ، وما توفيقني إلا بالله عليه أتوكل وبه أستعين، والحمد لله رب العالمين .

الباحثة:زهرة فرج سعيد

التمهيد

المحور الأول: الطبري:

أ- اسمه ونسبه

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، نسبة لآمل طبرستان⁽¹⁾

ب - مولده ونشأته:

ولد في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين (224هـ-)، ومنهم من ذكر ولادته في سنة خمس وعشرين ومائتين (225هـ-)، ولقد تميّز ابن جرير منذ نعومة أظفاره بالنبوغ في طريق العلم، ونُقل ذلك عن ابن جرير بقوله: ((حفظت القرآن ولي سبع سنين، وصليت بالناس وأنا ابن ثماني سنين، وكتبت الحديث وأنا ابن تسع سنين))⁽²⁾

تلقى الطبري أوائل تعليمه في مبادئ التعليم بآمل طبرستان⁽³⁾، وانتقل ليكمل تعليمه في مدينة الراي⁽⁴⁾.

ج - رحلته العلمية

رحل الطبري لطلب العلم إلى العديد من البلدان التي اشتهرت بالعلم في عصره، فبعد أن أخذ العلم من علماء مدينته وما جاورها، شدّ رحاله إلى بغداد التي كانت مقصدا لكل طالب علم آن ذاك، قاصدا في رحلته السماع من ابن حنبل، إلا أن ابن حنبل توفي قبل أن يحظى الطبري بسمعه، إلا أن هذا لم يقف حائلا أمام الطبري، فقد أخذ عن معظم علماء بغداد آنذاك، وكتب عن شيوخها، ثم توجه للبصرة وسمع من مشائخها. ثم عاد إلى بغداد، وزاد من توسعه العلمي على يد مشائخها، وتوجه إلى مصر، وأخذ عن علماء الشام وهو في طريقه إلى مصر، ثم توجه إلى الفسطاط سنة ثلاث وخمسين ومائتين، وأخذ عن شيوخها مختلف العلوم في الدين، واللغة، ثم رجع إلى بغداد، وبعدها رجع لمسقط رأسه وكان ذلك في سنة تسعين ومائتين، ثم شدّ الرحال إلى بغداد مجددا، واستقر بها، واكتسب فيها شهرة، وبرز علمه حتى أصبح علما تُشد له الرحال، واستقر بها حتى وفاته⁽⁵⁾.

¹— ينظر : تاريخ بغداد:2/548؛ معجم الأدباء:6/2441؛ أنباه الرواة:3/89؛ تهذيب الأسماء واللغات:1/78؛ وفيات الأعيان:4/191؛ تذكرة الحفاظ:2/710؛ سير أعلام النبلاء:14/267؛ ميزان الاعتدال:3/498؛ الوافي بالوفيات:2/284؛ مرآة الجنان:2/260؛ طبقات الشافعية الكبرى:3/120؛ البداية والنهاية:11/156؛ غاية النهاية:2/106؛ لسان الميزان:5/100؛ طبقات المفسرين للسيوطي.

²— معجم الأدباء:6/2446.

³— مدينة طبرستان: وهي أكبر مدينة بطبرستان. ينظر: معجم البلدان:1/57.

⁴— مدينة الراي: مدينة مشهورة، ينظر: معجم البلدان:3/116.

⁵— ينظر: تاريخ بغداد:2/549؛ طبقات المفسرين:97.

د - مكانته العلمية وأراء العلماء فيه

إنّ مكانة الإمام الطبري مكانة عالية بين علماء الأمة الأوائل، وكان منهلاً لعظماء علماء الأمة من بعده، فقد تميّز هذا العلم بالعبارة بالتحقيق والتأصيل والتأليف، ولأجل تميزه العلمي فقد كثر الثناء عليه ومن أبرز ما ذكر فيه قول الخطيب البغدادي: ((وكان أحد أئمة العلماء، يُحكّم بقوله، ويرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم))⁽¹⁾

وقال أبو محمد الطبري: ((كان أبو جعفر من الفضل، والعلم، والذكاء، والحفظ على ما لا يجهله أحد عرفه؛ لجمعه من علوم الإسلام ما لم نعلمه اجتمع لأحد من هذه الأمة، ولا ظهر من كتب المصنفين وانتشر من كتب المؤلفين ما انتشر له، وكان راجحاً في علوم القرآن والقراءات وعلم التاريخ))⁽²⁾

وقال الذهبي فيه: ((الإمام، العلم، المجتهد، عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة. أكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً، وكثرة تصانيف، قلّ أن ترى العيون مثله، وكان من أئمة الاجتهاد))⁽³⁾

وذكر أيضاً الذهبي العلوم التي تميّز بها الطبري وذلك نجده في قوله عن الطبري : ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه، والإجماع، والاختلاف، علامة في التاريخ، وأيام الناس، عارفاً بالقراءات، وباللغة وغير ذلك⁽⁴⁾

وقد اعتُبر الطبري أباً للتفسير، كما اعتُبر أباً للتاريخ الإسلامي، وذلك بالنظر لما في هذين الكتابين من الناحية العلمية العالية⁽⁵⁾

هـ - شيوخه

ذكر صاحب كتاب (معجم شيوخ الطبري) بأنّ الطبري روى عن أربعة وسبعين وأربعمئة شيخ (474)، وقد قام بالترجمة والتحقيق من صحة الرواية عنهم⁽⁶⁾ ومن بين أهم مشائخه:

1- الهمذاني (ت: 244هـ).

2- أبو عبد الله الواسطي (ت: 245هـ).

¹ - تاريخ بغداد: 2/549.

² - معجم الأدباء: 6/2451.

³ - سير أعلام النبلاء: 14/267.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه: 14/267.

⁵ - التفسير والمفسرون: 1/148.

⁶ - ينظر: معجم شيوخ الطبري: 47.

- 3- العباس البيروتي (ت: 249هـ).
 4- الجوهرى (ت: 250هـ).
 5- سليمان بن حماد (ت: 252هـ).

و- تلامذته:

ولقد ذكرت لنا كتب التراجم العديد من تلاميذ الطبري، وسأكتفي بذكر بعضهم وهم:

- 1- ابن مجاهد (ت: 324هـ).
 2- أبو بكر البغدادي (ت: 350هـ) (1).

ز- مؤلفاته:

ذكرت بعض التراجم أنّ الطبري مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة⁽²⁾، كما ذكرت التراجم العديد من الكتب التي ألفها الطبري ولكنها لم يصل منها إلا القليل، وما هذا القليل إلا كثير من حيث غزاة العلم، ومن أشهر كتبه "جامع البيان عن تأويل أي القرآن" وذكرت كتب التراجم أنّه أنهاه وأملاه على تلاميذه سنة ثلاث وثمانين ومائتين (283هـ)، وانتهى من تدريسه لهم سنة تسعين ومائتين (290هـ)⁽³⁾، وذكر الطبري مقولة يوضح فيها موضوع تفسيره بقوله: ((إذ كان الذي قصدنا له في كتابنا هذا - يقصد جامع البيان - البيان عن وجوه تأويل أي القرآن دون وجوه قراءتها))⁽⁴⁾ ومن أبرز كتبه أيضا:

01- أحكام شرائع الإسلام:

ذكر الطبري كلا الكتابين في تفسيره، حيث ذكر بأته ألف الأول، ولم يستكمل الآخر، وأنّ كلا الكتابين يحمل الموضوع ذاته، إلا أن الأول مقتضب، والثاني قد فصل فيه الشرح وذلك في قوله: ((وقال آخرون: بل هي سبعُ آياتٍ، وليس منهن {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، وذلك قول عَظْمِ قَرَأَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمُتَّفَقِهِمْ. . . وقد بيّنا الصوابَ من القول عندنا في ذلك في كتابنا "اللطيف في أحكام شرائع الإسلام" بوجيز من القول. وسنقصي بيان ذلك بحكاية أقوال المختلفين فيه من الصحابة والتابعين والمتقدمين والمتأخرين في كتابنا الأكبر "في أحكام شرائع الإسلام"، إن الله شاء ذلك))⁽⁵⁾.

¹- ينظر: تاريخ بغداد: 2/551؛ القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير: 54-55.

²- ينظر: تاريخ بغداد: 2/163.

³- ينظر: سير أعلام النبلاء: 14/273؛ معجم شيوخ الطبري: 56.

⁴- جامع البيان: 1/150.

⁵- جامع البيان: 1/107.

- 02- اختلاف علماء الأمصار⁽¹⁾.
- 03- كتاب الأطعمة:
- قد ذكره الطبري في تفسيره في قوله: ((بما قد بينا في كتابنا "كتاب الأطعمة"، بما قد أغنى عن إعادته في هذا الموضوع))⁽²⁾.
- 04- كتاب الأيمان⁽³⁾.
- 05- البيان عن أصول الأحكام⁽⁴⁾.
- 06- التبصير في معالم الدين⁽⁵⁾.
- 07- تاريخ الأمم⁽⁶⁾.
- 08- تاريخ الرسل والملوك⁽⁷⁾.
- 09- تهذيب الآثار⁽⁸⁾.
- 10- كتاب الجراح⁽⁹⁾.
- 11- الخفيف في أحكام شرائع الإسلام⁽¹⁰⁾.
- 12- ذيل المذيل⁽¹¹⁾.
- 13- السرقة:
- وقد ذكره الطبري في تفسيره بقوله: ((وقد استقصيت ذكر أقوال المختلفين في ذلك مع علمهم التي اعتلوا بها لأقوالهم، والبيان عن أولها بالصواب بشواهد في كتابنا "كتاب السرقة"⁽¹²⁾)).

¹- ينظر: سير أعلام النبلاء: 273/14.

²- ينظر: سير أعلام النبلاء: 83/14.

³- ينظر: المصدر السابق: 477/4.

⁴- ينظر: المصدر السابق: 3/2.

⁵- ينظر: المصدر السابق: 273/14.

⁶- ينظر: طبقات المفسرين: 96 مخطوط - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض - رقم الحفظ: ب24185، 24187..

⁷- ينظر: معجم الأدباء: 2456/6؛ معجم شيوخ الطبري: 54. مخطوط، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض - رقم الحفظ: ب22770-11774.

⁸- ينظر: تاريخ بغداد: 550/2، مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض رقم

الحفظ: ب2155-1-4-1495-ف.

⁹- ينظر: المصدر السابق: 81/15.

¹⁰- ينظر: معجم الأدباء: 2459/6.

¹¹- ينظر: معجم الأدباء: 2457/6.

¹²- المصدر السابق: 119/10.

14- الفصل بين القراءة⁽¹⁾

15- الفضائل⁽²⁾.

16- كتاب القراءات:

ذكر الطبري كتاب القراءات في أكثر من موضع في كتابه (جامع البيان)، وكان يتحدث بأنه كتاب قد بسط فيه القول في القراءات، وأنه قد أوفاه كل ما يتعلق بالقراءات، وذلك في قوله: ((القراء مختلفون في تلاوة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽³⁾)، - فبعضهم يتلوه: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وبعضهم يتلوه: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بنصب الكاف. وقد استقصينا حكاية الرواية عمّن روي عنه في ذلك قراءة في كتاب "القراءات"، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلّة الموجبة صحة ما اخترناه من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع))⁽⁴⁾.

18- اللطيف في أحكام شرائع الإسلام.

ولم أذكر جميع الكتب، بل أهمّ ما ذكره الطبري من مؤلفاته، وما ذكرته كتب التراجم⁽⁵⁾.

ك - وفاته

توفي يوم السبت، في عشية يوم الأحد ليومين بقيا من شوال، سنة عشر وثلاثمائة⁽⁶⁾، ودفن يوم الأحد في دار برحبة يعقوب.

ولقد رثاه أبو سعيد الأعرابي بقوله:

حدث مفتح وخطب جليل *** دَقُّ عن مثله اصطبارُ الصبور
قام ناعي العلوم أجمع لمّا *** قام ناعي محمد بن جرير
فهوت أنجم لها زاهرات *** مؤذونات رسومها بالدُّبور
وتغشى ضياءها النير الأشـ *** راق ثوبُ الدُّجَّةِ الديجور
وغدا روضها الأنيقُ هشيمًا *** ثمّ عادت سهولها كالوعور
ياأبا جعفر مضيت حميدا *** غير وان في الجدِّ والتَّشْمِيرِ⁽⁷⁾

¹ - ينظر: معجم الأدباء: 6/2459

² - ينظر: سير أعلام النبلاء: 14/273.

³ - سورة الفاتحة: الآية: 3.

⁴ - جامع البيان: 1/149-150.

⁵ - ينظر: تاريخ بغداد: 2/551؛ طبقات المفسرين: 96؛ معجم الأدباء: 6/2459.

⁶ - طبقات المفسرين: 97.

⁷ - تاريخ بغداد: 2/554.

المحور الثاني: كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

أ - أهميته وموضوعه:

يُعد كتاب "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" من أهم الكتب التي ألفها الطبري لأهمية موضوعه، ويذكر بعض المترجمين ((أن أبا جعفر قال لأصحابه: أنتشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا ربما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة...))⁽¹⁾ والمتتبع لأقوال العلماء في التراجم يجد تعظيم العلماء لقيمة تفسيره وخاصة وأنه من بين أوائل الكتب في تفسير كتاب الله، وهو مرجع لاغنى عنه لطالب العلم في التفسير والقراءات وتوجيهها، والأحكام الفقهية والآثار واللغة والمسائل النحوية في أدق تفاصيلها، وقد كتب عنه العديد من الأعلام، ومن بين ما ذكر عنه، قول أحمد الاسفريبي: ((لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيرًا))⁽²⁾.

وقال ابن كثير: ((وله التفسير الكامل الذي لا يوجد له نظير))⁽³⁾. وأختم برأي السيوطي في تفسير الطبري بقوله: ((وكتابه أجل التفاسير وأعظمها... فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعض على بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك))⁽⁴⁾.

ولقد أثارني ما ذكره الدكتور محمد الذهبي رحمه الله من تصنيف رائع لهذا التفسير، بأنه التفسير الذي يحتل المرة الأولى من حيث النوع، ومن حيث الأقدمية، -وكثيرا ما أجزمت على هذا أثناء دراستي لهذا التفسير، ولكن خفت أن يكون مستوى تعليمي لا يعطيني الحكم، والتصريح بما صرح به هذا الدكتور الفاضل، لدى آثرت أن أنقل ما ذكر دون إيجاز، وذلك بقوله: ((نستطيع أن نقول إن تفسير ابن جرير الطبري هو التفسير الذي له الأولوية بين كتب التفسير أولية زمنية وأولية من ناحية الفن والصناعة، أما أوليته الزمنية فلائه أقدم كتاب وصل إلينا وما سبقه من المحاولات التفسيرية ذهبت بمرور الزمن ولم يصل إلينا شيء منها، اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب الخالد، وأما أوليته من ناحية الفن والصناعة؛ فذلك يرجع إلى ما يمتاز به هذا الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها مؤلفه حتى أخرج للناس له قيمته ومكانته، ولهذا مازال ولا يزال عمدة في التفسير، ومرجعا مهما من مراجع المفسرين على اختلاف مذاهبهم وتعدد طرائقهم))⁽⁵⁾

¹ - تاريخ بغداد: 550/2.

² - ينظر: تاريخ بغداد 550/2؛ معجم الأدباء: 2451/6.

³ - البداية والنهاية: 156/11.

⁴ - الإتيان: 1235/2.

⁵ - التفسير والمفسرون: 150-151.

المطلب الثاني: منهج الطبري في كتابه

يتميز ابن جرير في تفسيره بالتفرد في الجمع بين الرواية والدراية، فهو يذكر تفسير الآية بما تواتر عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وبما صح عن الصحابة والتابعين بطريق الإسناد، ويتضح أسلوبه في عرض المأثور في مطلع تفسيره لبداية كل آية، كما يعتمد على المأثور في الترجيح بين الأقوال، وبالأخص في - مجال بحثي - توجيه القراءات وتفضيل بعضها عن بعض. وذكر ابن مجاهد منهج ابن جرير في تفسير بشكل مفصل نقله لنا ياقوت الحموي في معجمه⁽¹⁾، يمكن حصره في عدة نقاط يتضح منها منهجية الطبري في تفسيره وهي:

1- الاعتماد على التفسير بالمأثور:

ومن أبرز سمات تفسير الطبري وأجلها وضوحا، هي اعتماده على التفسير بالمأثور، إذ يبدأ بذكر ما روي عن الصحابة والتابعين، وابتعد الطبري عن التفسير بالرأي، والمتتبع لتفسير الطبري يجد مسلك الطبري جلياً ومطرداً في كل تفسيره، ويتضح هذا المسلك من أول التفسير، فقد قال في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾ عند ذكر تفسيره لها بقوله: ((وبما ذكرنا من تأويل قول ربنا - جلّ ثناؤه - وتقدست أسماؤه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ جاء الخبر عن ابن عباس وغيره))⁽³⁾. ومسلك الطبري هذا كان متبعاً في بداية عصر التفسير⁽⁴⁾.

2 - القراءات وتوجيهها

للطبري علم واسع وباع طويل في القراءات وتوجيهها، وترجيح بعضها عن بعض، ورفض بعضها، ويعد هو أول من فتح الباب من علماء الأمة في ردّ القراءات السبع، ولقد وجدت كتاباً يتناول القراءات المتواترة التي أنكرها الطبري بعنوان "القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره"⁽⁵⁾.

3 - التفسير واللغة:

ذكر الطبري في مقدمة تفسيره أن من أوجه تأويل القرآن ما كان علمه عند أهل اللغة، فقد كان ذا باع بعلوم العربية وبكلام العرب، ومعرفته بدلالات ألفاظها وتراكيبها، كما أنه اعتبر الاستعمالات اللغوية عند العرب وجعلها من المرجحات للأقول عنده، وقد اعتمد على علماء برزوا في نقل السماع كالقراء، والمثني، والأخفش، والكسائي وغيرهم⁽⁶⁾.

¹ - ينظر: معجم الأدباء: 1/74-78.

² - سورة الفاتحة: 3.

³ - ينظر: جامع البيان: 1/135.

⁴ - ينظر: معجم الأدباء: 6/2453.

⁵ - ينظر: القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره، والرد عليه للأستاذ: محمد عارف عثمان - الطبعة الأولى: 1986م.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 1/74-78.

4 - الاهتمام بالنحو:

اعتنى الطبري بالنحو في تفسيره، حيث يعد تفسيره من مصادر النحو الهامة لطلاب العربية، فكان يورد أقوال النحاة في تخريج قراءة أو إعراب كلمة، ويقارن بين تلك الأقوال، وفي أغلب تفسيره كان يطلق على النحاة مصطلح (أهل العربية)⁽¹⁾، وإن كان لخلاف نحاة البصرة والكوفة حضوراً كان يقسمهم إلى صنفين نحاة البصرة والكوفة، وكان يطلق على المذهبيين مصطلح: (نحويو أهل البصرة، ونحويو أهل الكوفة)⁽²⁾.

5- الإكثار من الشواهد الشعرية.

لقد اهتم الطبري بالاستشهاد بكلام العرب وأشعارهم وهذا يظهر جلياً في كثرة استشاده بالشعر، فقد وصلت عدد الشواهد الشعرية في كتابه إلى ألف ونيّف وسبعين بيتاً. وهذا يدل على سعة أفق هذا العلامة، وإمامه بأصول اللغة العربية.

ج - مصادره:

من خلال اطلاعي على كتاب جامع البيان، وجدت أنّ هذا الكتاب قد حواه الطبري معظم ما ورد من تفسير لآيات القرآن الكريم، ولو تتبعنا أكثر مصادره شيوعاً في تفسيره وأقدمها نجده فيما نقله من أسانيد عن ابن عباس، وابن مسعود، وأبي ابن كعب، وغيرهم من الصحابة والتابعين⁽³⁾.

ومن أمثلة ما نقله عن ابن عباس، وغيره من الصحابة، قوله: ((حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا عثمان بن سعيد، قال: حدثنا بشر بن عمار، قال: حدثنا أبو روق، عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس (يَوْمَ الدِّينِ) { قال: يوم حساب الخلائق هو يوم القيامة، يُدينهم بأعمالهم، إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرّاً))⁽⁴⁾ ونقل عن ابن مسعود رواية في تفسير هذه الآية وذلك في قوله: ((عن ابن مسعود وعن ناس من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - «مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ» هو يوم الحساب))⁽⁵⁾

ولقد ذكر حسين الحربي: ((ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين، وقد أفاد منها ابن جرير في تفسيره، وجمع خلاصتها، فمنها: تفسير إسماعيل بن عبد الرحمن السدي (ت: 127هـ-)، وقد أكثر ابن جرير من الرواية عن هذا التفسير، حتى لا يكاد يخلو تفسير آية من الرواي عنه))⁽⁶⁾.

وما ذكره الدكتور عن كثرة الرواية عن هذا التفسير فيه مبالغة، فأجد أن الطبري كانت ركيزته في التفسير ما نُقل عن الصحابة والتابعين، وما يجمع بين

¹ - ينظر: جامع البيان: 2/335، 3/13، 142/246.

² - ينظر: جامع البيان: 1/264، 2/189، 3/258، 20-21.

³ - ينظر: المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، للاستاذ: أكرم بن محمد الفالوجي.

⁴ - ينظر: جامع البيان: 1/158.

⁵ - ينظر: جامع البيان: 1/158.

⁶ - منهج الإمام ابن جرير الطبري: 10.

القولين هو أنّ الهمداني روى عن السدي⁽¹⁾، الذي روى هو بدوره عن غيره مارواه الصحابة والتابعين.

ونقل الطبري عن كتب معاني القرآن كثيراً، فعند تتبعي لما أورده من توجيهات، وما ورد في كتب معاني القرآن، أجد ارتباطاً بين توجيه الطبري وغيره من علماء النحو واللغة، ولقد ذكر ذلك ياقوت بقوله: ((وذكر فيه - جامع البيان - ، مجموع الكلام والمعاني من كتاب علي بن حمزة الكسائي، ومن كتاب يحيى الفراء، ومن كتاب أبي الحسن الأخفش، ومن كتاب أبي علي قطرب وغيرهم، وربما لم يسمهم إذا ذكر شيئاً من كلامهم))⁽²⁾

وهذه بعض ما استوقفتني مما وجدته في جامع البيان من كتب معاني القرآن:

1- مجاز القرآن لأبي عبيدة:

وسأذكر هنا أهم ما ورد في ملخص كتاب (أقوال أبي عبيدة في تفسير الطبري):

* أفاد الطبري ممن تقدّمه، ومن أولئك أبو عبيدة معمر بن المثنى، حيث نقل عنه جملة من أقواله، يصرح بذلك حيناً، وحيناً يعزوها إليه غير مصرح باسمه بل بمصطلحات تناسب المادة العلمية التي نقلها عنه، وقد ينقل عنه دون الإشارة لذلك. * إذا قال الطبري: (قال بعض نحوي البصرة)، أو (قال بعض البصريين) فيقصد بذلك الأخفش الأوسط أو أبا عبيدة.

* المادة العلمية التي نقلها الطبري عن أبي عبيدة متنوعة غالبها في بيان المفردات اللغوية، وإيضاح معانيها والاستدلال على ذلك بكلام العرب شعره ونثره، ونقل أيضاً عليه توجيه القراءات، وتفسير بعض الآيات، والأوجه الإعرابية التي تحتملها بعض الكلمات، وبعض المسائل الصرفية.

* أفاد الطبري من أبي عبيدة نقل بعض أقوال الأئمة من المفسرين واللغويين، كأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وغيرهما⁽³⁾.

* ولكن ومن خلال تتبعي لأقوال أبي عبيدة في تفسير الطبري، لا أجد حضور رأيه بقوة بل قليلة، والمنتبع لأراء أبي عبيدة في تفسيره لا يجدها آراء تشبه آراء الفراء والزجاج وغيره، فقط نجد قوة مادة الكتاب فيما نقله عن العرب، وهنا كانت استفادة الطبري، أمّا فيما يتعلّق بالبحث النحوي، واعتداد الطبري بأراء أبي عبيدة فنجد في وصف الطبري له بقوله: ((زعم بعض المنسويين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة....))⁽⁴⁾ ثم أتبع عبارته هذه بقول نقله عن أبي عبيدة⁽⁵⁾.

¹ - ينظر: تهذيب التهذيب: 1/185

² - ينظر: معجم الأدباء: 18/65.

³ - ينظر: أقوال أبي عبيدة في تفسير الطبري وموقفه منها/د: بدر بن ناصر: 450-451، جامع

البيان: 1/439، 2/274، 6/332، 15/373، 434/241، وغيرها.

⁴ - ينظر: جامع البيان: 1/446.

⁵ - ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: 1/88.

2- معاني القرآن للأخفش:

إن كتاب معاني القرآن للأخفش هو أكثر المصادر المعروفة لدينا نقل عنها الطبري، وقد التزم فيها الطبري بنقل النص حرفياً، ولكنه كان لا يصرح باسمه في معظم ما نقل عنه، بل ينسبها بقوله: بعض نحويي أهل البصرة، ومن خلال تتبعي لهذه المقولة في تفسيره، وجدت معظم ما نقله تحت هذا المسمى للأخفش⁽¹⁾، وهذا مثال مما ذكره الطبري للأخفش:

- قال الطبري وقد كان بعض نحويي أهل البصرة يقول: معنى قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾⁽²⁾ حكاية؛ كأنك قلت: استحللناهم لاتعبدون، أي قلنا لهم: والله لا تعبدون، أو قالوا: والله لا يعبدون⁽³⁾، والذي قال من ذلك قريب من معنى القول الذي قلناه في ذلك⁽⁴⁾.

3- معاني القرآن للفراء:

ولقد كان هذا الكتاب مصدراً للنحو الكوفي عند الطبري، ففي معظم قوله: بعض نحويي الكوفة كان المقصود منه الفراء، أو ما نقله الفراء عن الكسائي في كتابه المعاني⁽⁵⁾.

4- معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

لقد ذكر الطبري بعض الآراء ونسبها لأهل العربية، أو لنحويي البصرة، وكانت هذه الآراء موجودة في كتاب الزجاج هذا⁽⁶⁾.

¹ - ينظر: جامع البيان: 243/2-معاني الأخفش: 243/1؛ جامع البيان: 257/2-معاني الأخفش: 144/1؛ جامع

البيان: 307/2-معاني الأخفش: 147/1؛ جامع البيان: 517/2؛ معاني الأخفش: 155/1.

² - سورة البقرة: 83.

³ - معاني القرآن للأخفش: 133/1

⁴ - ينظر: جامع البيان: 189/2.

⁵ - ينظر: جامع البيان: 236/1-معاني الفراء: 11/1؛ جامع البيان: 557/1-معاني الفراء: 26/1؛ جامع

البيان: 258/2؛ معاني الفراء: 60/1؛ جامع البيان: 517/2؛ معاني الفراء: 155/1.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 588/1؛ معاني الزجاج: 117/1؛ جامع البيان: 307/2؛ معاني الزجاج: 181/1.

الفصل الأول

القراءات وتوجيهاتها

المطلب الأول: القراءات:

القراءات لغة:

"جمع قراءة، والقراءة مصدر قرأ يقرأ قرآنًا، بمعنى تتبع الكلمات نظرا ونطقًا⁽¹⁾.

تعريف القراءات في الاصطلاح:

لقد وجدت في الكتب القديمة – التي اطلعت عليها – دمجا بين تعريف القراءات وعلم القراءات، فذكرت هذه التعريفات كما أوردها أصحابها، إلا أنني ذكرت تعريف السيوطي، والزرقاني قبل غيرهما؛ لأنهما ميّزا بين المصطلحين. تعريف السيوطي: ((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيةها من تخفيف وتشديد وغيرهما))⁽²⁾

تعريف الزرقاني: ((هي مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها))⁽³⁾

وعرفها مكي بقوله: ((وفي الاصطلاح: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم، من تخفيف وتشديد واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف))⁽⁴⁾

وعرفها ابن الجزري بقوله: ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله))⁽⁵⁾

نشأة علم القراءات:

لقد مر هذا العلم بمراحل تمهيدية حتى اكتمل، ونجد تدوين الطبري لها كان في مراحل الأولى لنشأة هذا العلم، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلا ثلاث مراحل تجسد المرحلة الأولى في أشهر القراء من صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والمرحلة الثانية في القراء من التابعين، والمرحلة الثالثة في تصنيف القراءات وتدوينها، وأبرز قرائها وذلك لأن القراءات لم تصنف في عهد الطبري التصنيف الذي صنف بعده بضوابط وشروط، ولاعتمد في نسب القراءات للأمصار والتابعين، وليس على القراء العشرة المشهورين.

المرحلة الأولى: من اشتهر من الصحابة بأقراء القرآن:

ذكر ابن الجزري هذه المرحلة بقوله: ((وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه القراءات من نقل عنهم من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم. فذكر من الصحابة أبا بكر، وعمر، وعثمان وعليًا وطلحة وسعد وابن مسعود وحذيفة وسالما وأبا هريرة وابن عمر وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبدالله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبدالله بن السائب، وعائشة وحفصة، وأم سلمة،

¹ – ينظر لسان العرب: مادة: قرأ/128.

² – لإتقان: 523/2.

³ – مناهل العرفان: 336/1.

⁴ – الكشف/39/1؛ وينظر أيضا: التبصرة: 42 فقد استهل تعريفه بذكر لفظ "علم".

⁵ – منجد المقرئين: 7.

وهؤلاء كلهم من المهاجرين، وذكر من الأنصار أبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبا زيد وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين⁽¹⁾

ولكن وجدت في بعض المصادر من ذكر بعض هؤلاء الصحابة وليس كلهم، فقد ذكر أنّ بعض الصحابة من تصدى لحفظ القرآن وهم أبو بكر الصديق وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وعويمر بن زيد، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قال الذهبي عنهم: فهؤلاء الذين بلغنا أنّهم حفظوا القرآن في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) وأخذ عنهم عرضاً، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة⁽²⁾

01- عثمان بن عفان رضي الله عنه.

أخذ عنه القراءة العديد من الصحابة، وكان من أبرزهم المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت: 91هـ)⁽³⁾

02- علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومن أبرز من أخذ عنه أبي عبد الرحمن السلمي (ت: 73هـ)، وأبي الأسود الدؤلي (ت: 69هـ)، وعبد الرحمن بن أبي ليلى (ت: 83هـ).

03- أبي بن كعب رضي الله عنه.

وكان من كتّاب الوحي لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قرأ القرآن على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأتمّ حفظه في حياته (صلى الله عليه وسلم). أخذ عنه عبد الله ابن عباس وأبي هريرة وأبي عبد الرحمن السلمي⁽⁴⁾.

04- زيد بن ثابت الأنصاري

وهو من كتّاب الوحي لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهو الذي كُلف بجمع القرآن في عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه وفي عهد سيدنا عثمان. من أبرز من أخذ عنه أبو هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك⁽⁵⁾

05- عبد الله بن مسعود.

من أبرز من أخذ عن هذا الصحابي الجليل علقمة بن قيس الأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وأبي عبد الرحمن السلمي⁽⁶⁾.

¹ - النشر في القراءات العشر: 6/1.

² - مقدمات في علم القراءات: 55.

³ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 13/1؛ مقدمات القراءات: 56.

⁴ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 13/1؛ مقدمات في علم القراءات: 56-57.

⁵ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 13/1.

⁶ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 14/1.

06- أبو موسى الأشعري.

وقد أخذ عنه سعيد بن المسيب، وأبو رجاء العطاردي⁽¹⁾
المرحلة الثانية: أشهر قراء الأمصار من التابعين.

01- قراء المدينة

ابن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر عبد العزيز، وسليمان بن يسار، وزيد بن
أسلم، وعبد الرحمن بن هرمز، ومعاذ بن الحارث⁽²⁾.

02- قراء مكة:

وكان من أبرز قرائها عبيد بن عمير(ت:74هـ) ، ومجاهد بن جبر
(ت:103هـ)، وطاووس بن كيسان(ت:106هـ)، وعطاء بن أبي رباح
(ت:115هـ) ، وعبد الله بن أبي مليكة(ت:117هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس
(ت:200هـ) وغيرهم⁽³⁾

03- قراء البصرة:

ومن أشهرهم عامر بن عبد القيس، وأبي العالية، ونضر بن عاصم، ويحيى بن
يعمر، وجابر بن زيد ، والحسن البصري، وابن سيرين، وغيرهم⁽⁴⁾

04- قراء الكوفة:

ومن أبرزهم علقمة بن قيس النخعي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والأسود زيد ،
وسعيد بن جبير، وعمر بن شرحبيل، وعمرو بن ميمون، والحارث بن قيس،
وغيرهم⁽⁵⁾

05- قراء الشام:

ومن أشهرهم المغيرة بن أبي شهاب المخزومي(ت:نيف وسبعين هـ)، وأبي
الدرداء، وخليد بن سعيد.

وكان تقسيم القراءة تبعاً للأمصار في النصف الثاني من القرن الأول الهجري،
والنصف الأول من القرن الثاني الهجري⁽⁶⁾.

المرحلة الثالثة: تدوين القراءات وتصنيفها

وبعد هذه المرحلة بدأت مرحلة تدوين القراءات وتصنيفها وقد نشأة هذه المرحلة
في بداية القرن الرابع ، ووجدت اختلاف المؤرخون في صاحب أول مصنف في
علم القراءات، ورُجِحَ الأمام أبو عبيد القاسم بن سلام(ت:224هـ)، وأول من

¹ - ينظر: النشر في القراءات العشر: 9/1؛ إتحاف فضلاء البشر: 15/1.

² - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 17/1.

³ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 17/1، مقدمات في علم القراءات: 57.

⁴ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 17/1.

⁵ - ينظر: المرجع السابق: 17/1.

⁶ - ينظر: المرجع السابق: 17/1.

صنّف القراءات إلى سبع قراءات هو ابن مجاهد (ت:324هـ). ووفقاً لهذا التصنيف ، صنّفت للقراءات أنواع

المطلب الثالث:أنواع القراءات:

بناء على ما نتج في مرحلة تدوين القراءات وتسبيحها، أصبحت للقراءة أنواع وهي:

أولاً: القراءة المتواترة:

ووضع لها مصنّف أسماء كتاب السبعة في القراءات، وأصحاب هذه القراءات هم:

1- ابن عامر:

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم ربيعة اليحصبي إمام أهل الشام وقاضيهم، ولد سنة (21هـ)، وقيل سنة (28هـ) وكان تابعاً جليلاً، إماماً بالجامع الأموي في أيام عمر ابن عبد العزيز، تلقى القراءة عن بن المغيرة بن أبي شهاب، وعبد الله المخزومي، وأبي الدرداء، عن عثمان بن عفان رضي اللع عنه ، عن الرسول الله(صلى الله عليه وسلم) وأشهر من روى عنه هشام بن خلف (ت:245هـ)، وابن ذكوان (ت:242هـ)⁽¹⁾ توفي سنة(118هـ)⁽²⁾ .

2- ابن كثير:

هو عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن زوان بن فيروز بن هرمز المكي الداري، ويكنى بأبي معبد أو أبي بكر، ولد سنة(45هـ) بمكة، وهو شيخ مكة وإمامها في زمانه، تلقى القراءة عن أبي السائب، ومجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وروى ابن السائب عن أبي بن كعب، وعمر بن الخطاب، وقرأ مجاهد عن ابن السائب، وعبد الله بن عباس، وقرأ درباس عن ابن عباس أخذ عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت وعمر رضي الله عنهم، وهؤلاء أخذوا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم). فقراءة بن كثير متواترة ومتصلة السند برسول الله، ومن أشهر رواته البزري (ت:250هـ)، وقنبل (ت:291هـ)⁽³⁾. توفي سنة(120هـ)⁽⁴⁾ .

3- عاصم:

هو عاصم بن أبي النجود إمام أهل الكوفة وقارئها، ويكنى بأبي بكر، تابعي جليل، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عبد الرحمن السلمي، كان شديد الفصاحة، حسن الصوت، تلقى القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي، ورزين حبيش الأسدي، وأبي عمر الشيباني ، وأخذوا هؤلاء عن ابن مسعود، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي عن عثمان ، وعن علي بن أبي طالب، وعن أبي بن كعب، و أشهر من روى عنه

¹ ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 24/1.

² ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء؛ ابن الجزري: 1/144؛ الأعلام: 4/228؛ إتحاف الفضلاء: 1/23.

³ ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 20/1.

⁴ ينظر: النشر لابن الجزري: 1/121؛ إتحاف فضلاء البشر: 1/20.

حفص (ت:180هـ)، وأبي بكر (ت:193هـ) (1) . توفي بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة (2) .

4- أبو عمرو البصري:

هو زبان بن العلاء بن عمار أو العريان بن عبدالله بن حصين بن الحارث المازني، البصري، ولد سنة (68هـ)، قرأ عن أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع بن أبي نعيم، وعبد الله بن كثير، وعاصم بن أبي نجاد، وأبي العالية، وقد أخذ أبو العالية عن عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن عباس، وجميعهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أشهر تلاميذه يحيى بن المبارك اليزيدي، ومن أشهر من روى عنه الدوري (ت:240هـ)، والسوسي (ت:261هـ). توفي أبو عمرو بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة (3) .

5- حمزة الكوفي:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي، التيمي مولاهم، ولد سنة (80هـ)، وهو من تابعي التابعين، كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم، تلقى القراءة عن أبي حمزة حمران بن أعين، وأبي إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي، ومحمد بن عبد الرحمن، وأبي محمد طلحة بن مصرف، وأبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد بن زين العابدين، وقراءة حمزة ينتهي سندها إلى علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أشهر رواته خالد بن الشيباني (ت:220هـ)، وخلف بن هشام (ت:229هـ). توفي حمزة بطلوان مدينة في العراق سنة ست وخمسين ومائة (4) .

6 - نافع المدني:

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، يكنى بأبي زويم أو أبي الحسن، أصله من أصفهان، ولد سنة (70هـ)، كان فصيحا عالما بالقراءات ووجوهها، تلقى القراءة على سبعين من التابعين ومنهم أبي جعفر القعقاع، وعبد الرحمن بن هرمز، وشيبة، وتلقى هؤلاء القراءة على أبي هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن عياش، وهؤلاء أخذوا عن أبي بن كعب، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، اشتهر من تلاميذه الإمام مالك بن أنس، والليث بن سعد، وأشهر الرواة عنه ورش (ت:187هـ)، وقالون (ت:220هـ). توفي نافع بالمدينة المنورة سنة تسع وتسعين ومائة (5) .

1 - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 25/1.

2 - ينظر: النشر: 155/1، الأعلام: 12/4.

3 - ينظر النشر: 134/1، إتحاف الفضلاء: 22/1، الأعلام: 72/3.

4 - ينظر: النشر: 20/1، إتحاف الفضلاء: 19/1.

5 - ينظر: غاية النهاية: 330/1، النشر: 172/1، إتحاف الفضلاء: 27/1.

7- الكسائي الكوفي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي، وسُمي بالكسائي لأنه أحرم في كساء، تابعي التابعين، انتهت إليه الرئاسة القراءة واللغة والنحو في الكوفة تلقى القراءة عن حمزة بن حبيب الزيات، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعاصم بن أبي النجود، وأبي بكر بن عياش، وأشهر من روى عنه حفص الدوري (ت: 180هـ)، والليث بن خالد البغدادي (ت: 240هـ). توفى الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة⁽¹⁾.

وألقب ابن الجزري⁽²⁾ بهؤلاء القراء ثلاثة آخرين وهم:

8- يزيد بن المدني:

هو أبو جعفر، يزيد بن القعقاع المخزومي المدني توفى سنة (128هـ)⁽³⁾.

9- يعقوب بن اسحق الحضرمي:

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، توفى سنة (205هـ)⁽⁴⁾.

10- خلف بن هشام البزاز

هو أبو محمد الأسدي بن هشام بن ثعلب البزاز البغدادي، ولد سنة (150هـ)، ولقد اختار لنفسه قراءة انفرد بها، توفى سنة (229هـ) ببغداد⁽⁵⁾.

ثانياً: القراءة الشاذة

عرّف الجزري القراءة الشاذة بقوله: ((ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة - موافقة العربية، وموافقة المصحف، نقلها بالتواتر - أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم))⁽⁶⁾

أشهر قرائها:

وهناك من قسمهم إلى مجموعتين هما

الرواة:

الذين رووا القراءات الشاذة بصورة عامة، وهم كثير حتى روي عن بعض الأئمة العشرة رواية بعض القراءات الشاذة، ومنهم بعض الصحابة كابن مسعود (ت: 32هـ)، ومسروق بن الأجدع (ت: 62هـ)، وعبدالله بن الزبير (ت: 73هـ) رضي الله عنهم، ومن الرواة التابعين نصر بن عاصم الليثي (ت: 99هـ)، ومجاهد بن جبر (ت: 103هـ)، أبان بن عثمان بن عفان (ت: 105هـ)، ومحمد بن سيرين (ت: 110هـ).

¹ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 28/1؛ معجم الأدباء: 4/1737.

² - ينظر: النشر: 9/1.

³ - ينظر: غاية النهاية: 382/2-384.

⁴ - ينظر: المصدر السابق: 386/2-389.

⁵ - ينظر: النشر: 187/1، إتحاف الفضلاء: 30/1.

⁶ - النشر في القراءات العشر: 9/1.

وهم أشهر أصحاب القراءات الشاذة، وهم :

01- ابن محيـصن:

هو محمد بن عبدالرحمن بن محيـصن السهمي مولاهم، المكي مقرئ أهل مكة روى له مسلم، قال عنه ابن مجاهد ((كان لابن محيـصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده)) توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة⁽¹⁾.

02- يحيى اليزيدي:

هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري، المعروف باليزيدي ، إمام نحوي مقرئ، توفي سنة اثنين ومائتين⁽²⁾.

03- الحسن البصري:

هو أبو سعيد بن يسار البصري، إمام أهل زمانه، علما وعملا، وفصاحة ونبلا، توفي سنة عشر ومائة⁽³⁾.

04- الأعمش:

هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي مولاهم، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁴⁾.

أهم المصنفات في القراءات الشاذة:

01- شواذ في القراءات لابن مجاهد(ت:323هـ).

02- المحتسب لابن جني.

03- البديع في القراءات، ومختصره لابن خالويه(ت:370هـ).

04- التعريف بالقراءات الشواذ للداني(ت:444هـ).

05- الإقناع في القراءات الشاذة للأهوزي (ت:446هـ).

06- اللوامح في شواذ القراءات لأبي الفضل الرازي (ت:454هـ).

07- شواذ القراءات واختلاف المصاحف لمحمود بن عبد الله الكرمانى (ت:505هـ)

08- التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن لعبد الرحمن الصفراوي (ت:1034هـ)

09- نهاية البررة فيما زاد على العشرة لابن الجزري⁽⁵⁾

¹ - ينظر: مقدمات القراءات:72.

² - ينظر:المصدر السابق:73.

³ - ينظر:المصدر السابق:73.

⁴ - ينظر:المصدر السابق:73.

⁵ - ينظر:مقدمات القراءات:74.

المبحث الثاني: توجيه القراءات

المطلب الأول: تعريفا لتوجيه لغة واصطلاحا:

الوجه: معروف والجمع وجوه، ووجه كل شيء مستقبل، ووجوه البلد: أشرفه، ووجه الرأي، أي: هو الرأي نفسه، ووجه الرأس: ما أقبل عليك من الرأس من دون منابت شعر الرأس، ووجه النهار: أوله، ووجه الكلام: السبيل الذي تقصده به. وغير ذلك⁽¹⁾.

التوجيه اصطلاحا:

هو علم يُعنى بالكشف عن وجوه القراءات وعللها النحوية، والصرفية للوصول إلى بيان الدلالة.

وقد عرفه الجرجاني بقوله: ((هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين))⁽²⁾.

وعرفه الزركشي بقوله: ((هو فن جليل، وبه تعرف جلاله المعاني وجزالتها))⁽³⁾.

وقد كان توجيه القراءات موضع عناية العلماء، ومن خلال تتبعي لدراسة توجيه القراءات، وجدت أن توجيه القراءات قد مر بمرحلتين منذ نشأة تدوينه، وتتجسد المرحلة الأولى فيما نجده في أوائل كتب التفسير، وكتب النحو مثل سيبويه، وكتاب معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وغيرها. والمرحلة الثانية كانت بظهور مؤلفات خاصة بعلم توجيه القراءات، فكان من أبرز هذه الكتب

01- الجامع للحضرمي.

02- القراءات لأبي عبيد القاسم.

03- وجوه القراءات لابن قتيبة.

04- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه.

05- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه.

06- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي.

07- حجة القراءات لأبي زرعة.

08- الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحجتها لمكي القيسي.

09- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها لابن جني.

10- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري.

وذكر الزركشي أن فائدة هذا الفن تمثل في كونه دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى

¹ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 555/13 - 560.

² - التعريفات، الجرجاني: 62.

³ - البرهان: 235.

القراءتين على الأخرى وترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي، لأن كليهما متواتراً⁽¹⁾.

¹ - ينظر: البرهان: 235.

الفصل الثاني

التوجيه النحوي والصرفي

للأسماء

المبحث الأول: توجيه النحوي للأسماء

أورد الطبري العديد من القراءات التي كان وجه الاختلاف فيها راجع لاختلاف في موقع إعراب، أو اختلاف في البنية الصرفية للكلمة، وخصصت الفصل الثاني لاختصاص باب "الاسم" من الجانب النحوي، والصرفي، لذا قسمت الفصل لمبحثين، وهما: المبحث النحوي، وضمنته المطالب الآتية:

المطلب الأول: ما قرئ على الرفع ويشمل:

أولاً: ما وجه بالرفع على الابتداء:

وهو أكبر أجزاء الفصل من حيث عدد الآيات، ويرجع ذلك لتوسع الطبري في توجيه القراءات التي وردت في باب الابتداء، واختلاف توجيهها بين النحاة .

ثانياً: ما وجه بالرفع على أنه خبر:

وتضمن هذا الجزء على ثماني آيات.

ثالثاً: ما وجه بالرفع على أنه اسم كان الناقصة، أو فاعل كان التامة.

رابعاً: ما وجه بالرفع على أنه اسم لا المشبه بليس.

خامساً: ما وجه بالرفع على أنه خبر إن.

سادساً: ما وجه بالرفع على أنه فاعل.

سابعاً: ما وجه بالرفع على أنه نائب فاعل.

ثامناً ما وجه بالرفع على الاستثناء.

تاسعاً: ما وجه بالرفع على التبعية.

المطلب الثاني: توجيه ما قرئ بالنصب من الأسماء.

أولاً: ما وجه بالنصب على أنه خبر كان.

ثانياً: ما وجه بالنصب على أنه اسم إن.

ثالثاً: ما وجه بالنصب على المفعولية.

رابعاً: ما وجه بالنصب على الظرفية.

خامساً: ما وجه بالنصب على الاستثناء.

سادساً: ما وجه بالنصب على أنه حال.

سابعاً: ما وجه بالنصب على أنه تمييز.

رابعاً: ما وجه بالنصب على التبعية.

المبحث الثالث: توجيه ما قرئ بالجر من الأسماء ويشمل:

أولاً: ما وجه بالجر على الإضافة.

ثانياً: ما وجه بالجر على التبعية.

المطلب الأول: توجيه ما قري بالرفع:

أولاً: ما وُجِه بالرفع على لابتداء :

1: قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً...﴾ (1)
أورد الطبري قراءتين في قوله ﷻ {غِشَاوَةً}، وهما: القراءة بالرفع، والقراءة بالنصب (2)، والقراءة بالرفع قراءة الجمهور، وقد قرأ بالنصب (3) عاصم (4).
وجّه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((وقوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾، خبرٌ مبتدأٌ بعدَ تمام الخبر عمّا ختم الله - جلّ ثناؤه - عليه من جوارح الكفار الذين مَضَتْ قِصصهم، وذلك أنّ {غِشَاوَةً} مرفوعة بقوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ (5).
وتبع في ذلك توجيه إمام الكوفة الفراء (6)، حيث سلك الطبري في توجيهه مسلك المذهب الكوفي، في عامل الرفع في الاسم المرفوع والمسبوق بالجار والمجرور، وهي مسألة فيها خلاف بين المذهبين، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ الجار والمجرور يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، ووافقهم الأخفش، والمبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يرفع الاسم الذي تقدّم عليه، وإنّما يرتفع الاسم بالابتداء (7).

وما هو مجمع عليه أنّ {غِشَاوَةً} مرفوعة لأنّها مبتدأ (8). وجاز الابتداء بالنكرة في هذه الآية الكريمة، لأنه أخبر عنها بمختص مقدّم وهو الجار والمجرور (9).

اختار الطبري قراءة الرفع ورأى ما سواها قراءة شاذة، بقوله: ((وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا لمعنيين: أحدهما: اتفاق الحجة من القراءة والعلماء على الشهادة بتصحيحها، وانفراد المخالف لهم في ذلك، وشذوذه عمّاهم على تخطئته مجمعون، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءة شاهدا على خطئها. والثاني: أنّ الختم غير موصوف به العيون في شيء من كتاب الله ولا في خبر عن رسول الله، ولا موجود في لغة أحد من العرب)) (10).

1- سورة البقرة: 6.

2 ينظر: جامع البيان: 269/1.

3 سيأتي توجيه قراءة النصب في: 78.

4 ينظر: الحجة لأبي علي: 291/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 209/1؛ معجم القراءات: 38/1.

5 - ينظر: جامع البيان: 269/1.

6 - معاني الفراء: 13/1.

7- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 61/1. المسألة السادسة (في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور).

8- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 36/1؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 84/1؛ الحجة لأبي علي: 309/1؛ المحرر الوجيز: 54؛ إملاء ما من به الرحمن: 15/1؛ البحر المحيط: 17/1.

9- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 92/1؛ أوضح المسالك: 90/1؛ شرح ابن عقيل: 121-122.

10- جامع البيان: 269/1.

ورجح الزجاج قراءة الرفع بقوله: ((والرفع في {غشَاوَةٌ} هو الباب، وعليه مذهب القراء، والنصب جائز))⁽¹⁾ واختار أيضا أبو علي قراءة الرفع بقوله: ((فلا نظر في أنّ الرفع أحسن والقراءة به أولى))⁽²⁾.

02- قال تعالى: ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ...﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الْعُمْرَةَ} وهما: القراءة بالرفع، والقراءة بالنصب⁽⁴⁾. وقد قرأ بالرفع: ابن عباس والحسن والشعبي وابن حيوة، والقراءة بالنصب: هي قراءة الجمهور⁽⁵⁾

وجّه الطبري الرفع بالابتداء وذلك في قوله: ((فالصواب من القراءة في {الْعُمْرَةَ} الرفع على أنّها من أعمال البرّ لله فتكون مرفوعة بخبرها الذي بعدها، وهو قوله {لِلَّهِ})⁽⁶⁾. وكذا وجهها النحاس وابن عطية وغيرهما⁽⁷⁾.

واختار الطبري قراءة النصب، مخطئا قراءة الرفع بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأ بنصب {الْعُمْرَةَ} على العطف بها {الْحَجَّ} بمعنى الأمر بإتمامها لله... هذا مع إجماع الحجّة على قراءة {الْعُمْرَةَ} بالنصب، ومخالفة جميع القراءة الأمصار قراءة من قرأ بالرفع، ففي ذلك مستغنى عن الاستشهاد على خطأ قراءة من قرأ ذلك رفعا))⁽⁸⁾.

وهنا صرح الطبري بخطأ القراءة بالرفع، وهي قراءة قد نُسبت لابن عباس وهو صحابي جليل، ولبعض التابعين النّقاء، وهذا غير جائز وإن صدر عن عالم جليل مثل الطبري — والله أعلم —

03- قال تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري اختلاف القراء في قوله تعالى {الْعَفْوَ}، بقوله: ((وأما القراءة فإنهم اختلفوا في قراءة {الْعَفْوَ}، فقرأته عامة قرأة الحجاز وقرأة الحرمين وعُظُمُ قرأة الكوفيين: {قُلِ الْعَفْوَ} نصبا، وقرأه بعض قرأة البصريين: {قُلِ الْعَفْوَ} رفعا))⁽¹⁰⁾.

¹- معاني القرآن وإعرابه: 84/1.

²- الحجة للقراء السبعة: 312/1.

³- سورة البقرة: 195.

⁴- ينظر: جامع البيان: 335-336.

⁵- معجم القراءات للدكتور أحمد مختار والدكتور عبد العال مكرم: 151/1؛ معجم القراءات للخطيب: 267/1.

⁶- جامع البيان: 337/3.

⁷- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 119/1؛ المحرر الوجيز: 172؛ إملاء ما من به الرحمن: 85/1؛ البحر

المحيط: 80/2؛ الدر المصون: 312/2.

⁸- ينظر: جامع البيان: 336/3.

⁹- سورة البقرة: 218.

¹⁰- جامع البيان: 696/3.

وقد قرأ بالرفع أبو عمرو وابن كثير، وقد قرأ بالنصب⁽¹⁾ عاصم وحمزة وابن عامر ونافع⁽²⁾.

وجه الطبري الرفع على الابتداء بقوله: ((ومن قرأه رفعا جعل "ما" من صلة "ذا" ورفعوا {العفو}، فيكون معنى الكلام حينئذ: ما الذي ينفقون؟ قل: الذي ينفقون العفو))⁽³⁾.

وكذا وجهها الزمخشري موضحا التوجيه بقوله: ((وجه القراءة بالرفع أنه جعل "ما" و"ذا" اسمين، "ذا" بمعنى "الذي" و"ما" استفهام، تقديره: أي شيء الذي تنفقونه، ف"ما" مبتدأ و"الذي" خبره، فيجب أن يكون الجواب مرفوعا أيضا، من ابتدء وخبر، تقديره: الذي تنفقونه العفو، فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب، والهاء محذوفة من الصلة في الجواب: أي تنفقونه كذلك، هي مقدرة محذوفة من الصلة، وهو مثل قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَادَا أَنْزَلْنَا أَنْزَلُوا أُسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁴⁾ تقديره: أي شيء الذي أنزله ربكم قالوا الذي أنزله أساطير الأولين، فأتى الجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار))⁽⁵⁾. وكذا وجهها أبو علي، والرازي ونخبة من الأعلام⁽⁶⁾.

04- قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأْتُهُ قَابِئَةٌ فَضَحِكْتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾⁽⁷⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَعْقُوبُ}، وهما: القراءة بالرفع، والقراءة بالنصب⁽⁸⁾ وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، والقراءة بالنصب⁽⁹⁾ وقد قرأ بها ابن عامر⁽¹⁰⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع على أن {يَعْقُوبُ} مبتدأ، بقوله: ((برفع يعقوب بنية ابتدء الكلام بقوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ وذلك وإن كان خبرا مبتدأ، ففيه دلالة على معنى التبشير))⁽¹¹⁾.

1- سيأتي توجيه قراءة النصب .:

2- الحجة لأبي علي: 2/315-316؛ البحر المحيط: 2/168؛ معجم القراءات للخطيب: 1/437.

3- جامع البيان: 3/696.

4- سورة: النحل: 24.

5- الكشاف: 1/292.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/318؛ مفاتيح الغيب: 6/52؛ جامع الأحكام للقرطبي: 3/447؛ البحر المحيط: 2/168-169؛ الدر المصون: 2/408.

7- سورة هود: 71.

8- ينظر: جامع البيان: جامع البيان: 12/481.

9- سيأتي توجيه قراءة النصب: 82.

10- ينظر: الحجة لأبي علي: 4/364؛ الحجة لأبي زرع: 346.

11- ينظر: جامع البيان: 12/481.

واتفق معه في توجيه الرفع بالابتداء، الأخفش والنحاس وابن خالويه وابن عطية والزمخشري وأبو حيان وإن اختلفوا في تعيين الخبر⁽¹⁾ وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة في تقدير الخبر المحذوف المتعلق به الجار والمجرور، وذكر هذه المسألة ابن عقيل في قوله: ((واختلف النحويون في هذا؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كل منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: "زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار" وقد نسب هذا لسيبويه. وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: "زيد استقر" - أو يستقر - عندك أو في الدار" ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً))⁽²⁾.

وبهذا الاختلاف أضاف الزجاج وجهاً آخر للرفع هو على أن: {يعقوب} فاعل، بقوله: ((ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفعل الذي يعمل في {من وراء} كأنه قال وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب))⁽³⁾

وأجاز هذا الوجه أيضاً النحاس وتبعه أبو زرعة وابن الجوزي وأبو حيان⁽⁴⁾. اختار الطبري قراءة الرفع على قراءة النصب، معللاً ذلك بقوله: ((وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأه رفعا؛ لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، والذي لا يتناكره أهل العلم بالعربية وما عليه قراءة الأمصار. فأما النصب فيه فإن له وجهاً غير أنني لا أحب القراءة به؛ لأن كتاب الله نزل بأفصح ألسن العرب والذي هو أولى بأهل العلم أن يتلوه بالذي نزل به من الفصاحة))⁽⁵⁾

05 - قال تعالى: ﴿اللَّهُ الذِّكْرُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾⁽⁶⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الله}، وهما: القراءة بالرفع، ونسبها لأهل المدينة والشام⁽⁷⁾، وقد قرأ بها نافع وابن عامر، والقراءة بالخفض⁽⁸⁾ وقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي⁽⁹⁾.

1- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/384؛ إعراب القرآن للنحاس: 1/561؛ والحجة لأبي زرعة: 346.

2- شرح ابن عقيل: 106-107.

3- معاني القرآن وإعرابه: 3/62.

4- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/62؛ إعراب النحاس: 1/561؛ الحجة لأبي زرعة: 346؛ زاد المسير: 662؛ البحر المحيط: 5/244؛ الدر المصون: 6/355.

5- جامع البيان: 12/483.

6- سورة إبراهيم: 3.

7- ينظر: جامع البيان: 13/589.

8- سيأتي توجيه قراءة الخفض: 112.

9- ينظر: جامع البيان: 13/589؛ الحجة لأبي علي: 5/25؛ الحجة لابن خالويه: 202؛ زاد المسير: 740؛ الحجة لأبي زرعة: 376.

وجّه الطبري قراءة الرفع على الابتداء، وجملة الصلة ﴿الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ خبر⁽¹⁾، ووافقه فيما ذهب إليه الزجاج⁽²⁾.
وخالف الزمخشري الطبري ووجهها على أنّ {الله} خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الله⁽³⁾، و{الذي} صفة. وجمع العكبري بين التوجيهين إلا أنه رأى في توجيه الطبري جواز أن يكون {الله} مبتدأ، و{الذي} صفته، والخبر محذوف تقديره: الله الذي له ما في السموات وما في الأرض العزيز الحميد، وحذف لنقدم ذكره⁽⁴⁾.

واختار أبو حيان توجيه الزمخشري معللاً اختياره بقوله: (({الله} بالرفع، فقيل أي هو الله: مبتدأ محذوف، وهذا الإعراب أمكن لظهور تعلقه بما قبله))⁽⁵⁾.
وأرى والله أعلم أنّ توجيه الطبري أصح وأقوى؛ لسببين وهما: الأول: لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير، والسبب الثاني: أن يكون لفظ الجلالة {الله} مبتدأ أقوى في الدلالة من كونه خبراً. وبنيت ما قلت على قول ابن يعيش: ((الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لئان كان خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره))⁽⁶⁾
ورأى الطبري أن كلا من القراءتين مشهور، وأن معناهما واحد، وجمع بين القراءتين، في أثناء القراءة فمن رفع فعلى الوقف، ومن خفض فعلى الوصل⁽⁷⁾.
والله أعلم.

06- قال تعالى: ﴿وَلَسْتُمِنَ الرِّيحِ عَاصِفَةً تَجْرُ بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾⁽⁸⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الرِّيحِ}، وهما: قراءة الرفع: ونسبها لعبد الرحمن الأعرج⁽⁹⁾، وقراءة النصب⁽¹⁰⁾: ونسبها لعامة قراء الأمصار⁽¹¹⁾.
وجّه الطبري الرفع على الابتداء⁽¹²⁾، وكذا وجهها الزجاج والزمخشري وابن عطية وغيرهم⁽¹⁾.

¹- جامع البيان: 269/13.

²- معاني القرآن وإعرابه: 153/3.

³- ينظر: الكشاف: 360/3.

⁴- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 65-66.

⁵- البحر المحيط: 393/5.

⁶- شرح المفصل: 85/1.

⁷- ينظر: جامع البيان: 589/13.

⁸- سورة الأنبياء: 80.

⁹- ينظر: جامع البيان: 332/16.

¹⁰- سيأتي توجيه قراءة النصب ص: 83.

¹¹- ينظر: زاد المسير: 937، البحر المحيط: 308/6، الدر المصون: 187/8-188.

¹²- ينظر: جامع البيان: 332/16.

واختار الطبري قراءة النصب على قراءة الرفع، لإجماع القراء عليها⁽²⁾.
07- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلْمٍ تَذِقْهُ مِن عَذَابِ أَلِيمٍ﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {سَوَاءً}، وهما: القراءة بالرفع، والقراءة بالنصب⁽⁴⁾، وقد قرأ بالرفع الجمهور، وقد قرأ بالنصب ابن عجلة⁽⁵⁾.
 وجه الطبري الرفع بقوله: ((وأما قوله: {سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ}، فإن قراءة الأمصار على رفع {سَوَاءً} بـ {الْعَاكِفُ}، و{الْعَاكِفُ} به))⁽⁶⁾. ويحتمل ما قاله الطبري، وجهان: أحدهما الرفع على الابتداء وبهذا التوجيه وجهها الفراء و الزجاج والقرطبي وأبو حيان⁽⁷⁾.

والوجه الثاني الرفع على الخبرية وهو ما رآه أبو علي، حيث وجه الرفع على أن {سَوَاءً} خبر مقدم، و{الْعَاكِفُ} مبتدأ مؤخر، وتبعه الرازي، والعكبري⁽⁸⁾.
 وتبعهم السمين الحلبي واصفاً التوجيه الأول بالضعف، معللاً ذلك بقوله: ((وأجاز بعضهم أن يكون {سَوَاءً} مبتدأ، وما بعده الخبر. وفيه ضعف أو منع من حيث الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، ولأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة المبتدأ))⁽⁹⁾.

وأرى الصواب فيما ذهب إليه أبو علي ومن معه لعدم وجود مسوغ للابتداء بالنكرة⁽¹⁰⁾.

اختار الطبري قراءة الرفع وذلك برفضه لقراءة النصب، ذلك في قوله: ((وقد ذُكر عن بعض القراء أنه قرأه: {سَوَاءً}، نصباً على إعمال {جَعَلْنَاهُ} فيه وذلك وإن كان لها وجه في العربية، فقراءة لا أستجيزُ القراءة بها، لإجماع الحجة من القراءة على خلافه))⁽¹¹⁾.

¹⁻ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 401/3، الكشاف: 159/4، المحرر الوجيز: 1289، جامع الأحكام للقرطبي: 255/14، زاد المسير: 937، الإملاء: 135/2، البحر المحيط: 308/6، الدر المصون: 188/8.

²⁻ ينظر: جامع البيان: 332/16.

³⁻ سورة: الحج: 25.

⁴⁻ ينظر: جامع البيان: 504/16.

⁵⁻ ينظر: الحجة لأبي علي: 270/5؛ الحجة لابن خالويه: 523؛ الحجة لأبي زرعة: 475.

⁶⁻ ينظر: جامع البيان: 504/16؛ معاني الفراء: 221/2.

⁷⁻ ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 354/14؛ البحر المحيط: 336/6.

⁸⁻ ينظر: الحجة لأبي علي: 270/5-271؛ تفسير الرازي: 24/23؛ إملاء العكبري: 142/2؛ الدر المصون: 257/8.

⁹⁻ الدر المصون: 257/8.

¹⁰⁻ ينظر مسوغات الابتداء بالنكرة في: ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 92/1؛ أوضح المسالك: 90/1؛ شرح

ابن عقيل: 121-122.

¹¹⁻ ينظر: جامع البيان: 505/16.

08- قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْتَمَ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَانَفَدْتَ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (1).
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْبَحْرُ} (2)، وهما: قراءة الرفع، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة (3)، وقراءة النصب وهي قراءة ابن عمرو (4).

قال الطبري: ((واختلفت القراءة في قراءة قوله {وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} فقرأته عامة قرأة المدينة والكوفة: {وَالْبَحْرُ}، رفعاً على الابتداء)) (5) وسبقه في ذلك الأخفش، وتبعهما أبو علي، وابن خالويه وأبو حيان (6).
ووافقهم ابن جني وأضاف وجهاً آخر للرفع، وهو الرفع على أن {الْبَحْرُ} يكون معطوفاً على موضع إن مع ما بعدها، وهو الابتداء، وكذا وجهها الزمخشري والعكبري والسمين (7).

ونجد ذلك في قول سيبويه أيضاً: (وقد رفعه - البحر - قومٌ على قولك: لو ضربت عبد الله زيداً قائمٌ ما ضرك)، أي: لو ضربت عبد الله زيداً في هذه الحال كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ هذا أمرُهُ، ما نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ (8).

واعترض السيرافي على هذا التوجيه بقوله: ((إنما أحوج سيبويه إلى أن يفسر رفع {الْبَحْرُ} بالحال، لأن حمل رفع {الْبَحْرُ} على موضع (أن) لا يحسن، لأن (لو) لا يليها الابتداء)) (9).

ووافقه في ذلك أبو حيان بقوله: ((وقال الزمخشري: عطفاً على محل (إن) ومعمولها...، وهذا لا يتم إلا على رأي المبرد حيث زعم أن (أن) في موضع على الفاعلية. وقال بعض النحويين هو عطف على (أن) لأنها في موضع رفع بالابتداء، وهو لا يتم إلا على رأي من يقول إن (أن) بعد (لو) في موضع رفع بالابتداء، و(لو) لا يليها المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة شعر)) (10).

1- سورة لقمان: 26.

2- ينظر: جامع البيان: 574/18.

3- الحجة لأبي علي 457/5، المحتسب: 169/2، البحر المحيط: 186/7، الدر المصون: 67/9.

4- سيأتي توجيه قراءة النصب: 97..

5- ينظر: جامع البيان: 574/18.

6- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 478/2، الحجة لأبي علي: 457/5، الحجة لابن خالويه: 286، البحر المحيط: 186/7.

7- ينظر: معاني وإعراب الزجاج: 200/4؛ المحتسب: 169/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 188/2.

8- الكتاب: 145/2.

9- لكتاب: 145/2 - الهامش -

10- ينظر: البحر المحيط: 186/7؛ الدر المصون: 68/9.

وذكر ابن هشام أن في هذه المسألة خلاف بين النحاة في موضع "أن إذا وقعت بعد"لو". وذلك بقوله: ((وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر...، وقيل على الابتداء والخبر محذوف، وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها))⁽¹⁾، ويمكن أن نعد هذا وجهاً آخر للرفع باعتبار أن {الْبَحْرُ} فاعل لفعل محذوف. والله أعلم

9- قوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾⁽²⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﷻ {اللَّهُ}، هما: قراءة الرفع: ونسبها لعامة قراءة مكة والمدينة والبصرة، وبعض قراءة الكوفة، وقراءة النصب، ونسبها لبعض قراء الكوفة⁽³⁾، وقد قرأ بالرفع بها ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وعاصم وأبو جعفر، وقرأ بالنصب حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه⁽⁴⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع على الاستئناف، وأن الخبر قد تنهى عند قوله — تعالى —: {أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ}⁽⁵⁾، في الآية التي قبلها.

ووافق هذا التوجيه النحاس وأبو علي وابن خالويه وغيرهم⁽⁶⁾، فيكون لفظ الجلالة {الله} هو المبتدأ، و{رَبُّكُمْ} الخبر، وما بعده معطوف عليه، وأضاف النحاة وجهاً آخر وهو أن لفظ الجلالة {الله} خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو)، فيكون تقدير الكلام: هو الله ربكم ورب آبائكم الأولين⁽⁷⁾.

وإفراد الله — تعالى — بأفعاله هو ما أفادته قراءة الرفع، لأنه قال: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾⁽⁸⁾.

وكلتا القراءتين وما تحملانه من معنى صحيح عند الطبري دون تفضيل⁽⁹⁾.

10 — قال تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ * وَأَخْتِيفِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾⁽¹⁰⁾.

¹ - المقتضب 77/3؛ مغني اللبيب: 356.

⁵ - سورة الصافات: 126.

³ - ينظر: جامع البيان: 618/19.

⁴ - ينظر: الحجة لأبي علي 63/6؛ الحجة لابن خالويه 304؛ التبصرة 654؛ زاد المسير 1194؛ الجامع للقرطبي 87/18؛ إتحاف فضلاء البشر: 415/2.

⁵ - جامع البيان: 618/19.

⁶ - ينظر: إعراب القرآن: 765/2؛ الحجة لابن خالويه: 304؛ الكشاف: 228/5؛ الجامع لأحكام القرآن: 87/18؛ البحر المحيط: 358/7.

⁷ - ينظر: الحجة لأبي علي 63/6، الحجة لابن خالويه: 304، الجامع لأحكام القرآن: 87/18، البحر المحيط: 358/7.

⁸ - ينظر: الحجة لأبي علي: 63/6؛ الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة 95 (رسالة).

⁹ - ينظر: جامع البيان: 618/19.

¹⁰ - سورة الجاثية: 3-4..

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {آيات} — الأولى: القراءة بالرفع: ونسبها لقراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة⁽¹⁾، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر⁽²⁾، والقراءة بالنصب: ونسبها لعامة قراء الكوفة⁽³⁾. وجه الطبري قراءة الرفع على الابتداء⁽⁴⁾، وترك عطفها على قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾.

ووافق بذلك الفراء، وتبعهما الزجاج وابن عطية⁽⁶⁾ في توجيه الرفع على الاستئناف، وأضاف الزجاج وجهاً آخر وهو الرفع بالعطف على محل (إن)، وما بعدها — وهو الابتداء⁽⁷⁾.

وتبعه في هذا التوجيه أبو علي والرازي وابن عطية والسمين الحلبي⁽⁸⁾. وأضاف العكبري وجهاً ثالثاً: هو أن {آيات} تؤكد لـ {آيات} الواردة في الآية التي قبلها⁽⁹⁾.

واعترض الألوسي على توجيه العكبري بقوله: ((وقال أبو البقاء: {آيات} مرفوع على التأكيد لـ {آيات} السابق وهم يعيدون الشيء إذا طال الكلام في الجملة للتأكيد والتذكير. وتعقب بأن ذلك إنما يكون بعين ما تقدم، واختلاف الصفات يدل على تغاير الموصوفات فلا وجه للتأكيد، وأيضاً فيه الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه، وبين المؤكد والمؤكد، وهو إن جاز يورث تعقيداً ينافي فصاحة القرآن العظيم))⁽¹⁰⁾.

كما أضاف الألوسي وجهاً رابعاً في الرفع هو: على أن {آيات} خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي آيات⁽¹¹⁾.

رأى الطبري صحة قراءة الرفع والخفض بتأويل النصب بقوله: ((إنَّ الخفضَ في هذه الأحرف والرفعَ قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، قد قرأ بهما علماء من القراء، صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئُ فمصيب))⁽¹²⁾.

¹ — ينظر: جامع البيان: 73/21.

² — ينظر: الحجة لأبي علي: 169/6؛ المحرر الوجيز: 1697؛ البحر المحيط: 43/8.

³ — سيأتي توجيه قراءة النصب في {آيات}: 110.

⁴ — ينظر: جامع البيان: 72/21.

⁵ — سورة الجاثية: 2.

⁶ — ينظر: معاني القرآن للفراء: 45/3؛ معاني القرآن وإعرابه: 431/4؛ الحجة لأبي علي: 169/6؛ المحرر

الوجيز: 1697.

⁷ — ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 431/4.

⁸ — ينظر: الحجة لأبي علي: 169/6؛ مفاتيح الغيب: 259/27؛ المحرر الوجيز: 1697؛ الدر المصون: 634/9.

⁹ — ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 232/2.

¹⁰ — تفسير روح المعاني: 140/25.

¹¹ — ينظر: تفسير روح المعاني: 140/25.

¹² — جامع البيان: 73/21.

11 - قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (1).

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿سَوَاءً﴾، وهما: قراءة الرفع: ونسبها لعامة قراء المدينة، والبصرة وبعض قراء الكوفة (2)، وقد قرأ بها ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم (3)، والأخرى: قراءة النصب (4) وجه الطبري قراءة الرفع على الابتداء، وذلك بقوله: ﴿﴿سَوَاءً﴾ بالرفع على أن الخبر مُتَّاهٍ عندهم عند قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ثم ابتدءوا الخبر على استواء حال محيا المؤمن ومماته، ومحيا الكافر ومماته، فرفعوا قوله: ﴿سَوَاءً﴾ على وجه الابتداء بهذا المعنى (5).

وكذا أعربه الأخفش، والزجاج، وابن خالويه، وابن عطية (6).

وخالف أبو علي هذا التوجيه، ووجه الرفع على أن ﴿سَوَاءً﴾ خبر مقدم، و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ مبتدأ مؤخر تقديره: محياهم ومماتهم سواء (7).

ووافقه العكبري، وأبو حيان، والسمين الحلبي (8)، وعلل السمين عدم قبول توجيه الرفع بالابتداء، بقوله: ((وهو: أنه نكرة، - ﴿سَوَاءً﴾ - لا مسوغ فيها، وإنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت النكرة خبراً لا مبتدأ)) (9).

وأرجح توجيه أبي علي ومن معه، وإن كان يجمع التوجيهين أن الجملة استئنافية منقطعة عن الكلام الذي سبقها - والله أعلم - .

ذكر الطبري الاختلاف بين أهل العربية في وجه نصب ورفع ﴿سَوَاءً﴾، واعتماد هذا الاختلاف على تأويل الآية بشكل عام وتأويل "سواء" بشكل خاص، فمن فسر الآية بمعنى سواء محيا الكفار ومماتهم دون إدخال المؤمنين معهم فوجب في القراءة الرفع على الابتداء لا غير . ومن فسر (المحيا والممات) للكفار والمؤمنين، فقد يجوز في هذا المعنى نصب ﴿سَوَاءً﴾ ورفعها؛ ومن جعل ﴿سَوَاءً﴾ بمعنى مستويا جعله صفة لما قبله - مرفوعة - ولم يعمل فيما بعده . ومن جعل ﴿سَوَاءً﴾ بمعنى الاستواء، فينبغي له أن يرفعه لأنه اسمٌ، إلا أن ينصب (المحيا

¹- سورة الجاثية: 20.

²- ينظر: جامع البيان: 88/21.

³- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/175، الحجة لأبي زرعة: 661، الحجة لابن خالويه: 325.

⁴ سيأتي توجيه قراءة النصب {سواء}: 85.

⁵ ينظر: جامع البيان: 88/21.

⁶- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2/517؛ معاني القرآن وإعراجه للزجاج: 4/433؛ الحجة لابن خالويه: 325؛ المحرر الوجيز: 1701.

⁷- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/177.

⁸- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 2/232؛ البحر المحيط: 8/47؛ الدر المصون: 9/649.

⁹ الدر المصون: 9/649.

وَالْمَمَاتِ) على البدل ، وينصب الـ {سَوَاءٌ} على الاستواء. وذكر بأن هناك من نصب {سَوَاءٌ} بجعل أي مفعولا ثانيا لجعل⁽¹⁾

وقد سبقه فيما ذكر الفراء، والأخفش، وتبعه الزجاج⁽²⁾.

وقد رجّح بعض العلماء قراءة الرفع على النصب⁽³⁾. ويرى الطبري أنّهما قراءتان متواترتان صحيحتا المعنى⁽⁴⁾. والله أعلم

12 - قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَأَرِيْبَ فِيهَا فَتُنْمَا مَا تَدْرِمَا مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنظَنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾⁽⁵⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿السَّاعَةُ﴾ وهما: القراءة بالرفع: ونسبها لقراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة، والقراءة بالنصب⁽⁶⁾، ولقد قرأ بالرفع الجمهور، وقرأ بالنصب⁽⁷⁾ حمزة وأبي عمرو⁽⁸⁾.

وجّه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((و{السَّاعَةُ} رفعًا على الابتداء))⁽⁹⁾.

وكذا وجهها أبوحيان⁽¹⁰⁾ وأضاف أبو علي وجهًا آخرًا للرفع، وهو العطف حملاً على موضع (إن) وما عملت فيه⁽¹¹⁾.

13- قال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾⁽¹²⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله - تعالى - {حُورٌ عِينٌ}، أولهما: قراءة الرفع ونسبها لقراء مكة والمدينة وبعض قراء الكوفة⁽¹³⁾، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وثانيهما: قراءة الخفض⁽¹⁴⁾ وقد قرأ بها حمزة والكسائي⁽¹⁵⁾.

¹- ينظر: جامع البيان 89/21-90.

²- ينظر: معاني القرآن للفراء 47/3؛ معاني القرآن للأخفش 517/2؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج 433/4.

³- ينظر: معاني القرآن للأخفش 517/2؛ معاني وإعراب القرآن للزجاج: 433/4.

⁴- جامع البيان: 89/21.

⁵- سورة الجاثية: 31.

⁶- ينظر: جامع البيان: 108/21.

⁷- سيأتي توجيه قراءة النصب: 93.

⁸- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/179؛ الحجة لابن خالويه: 326؛ المحرر الوجيز: 1704؛ إملاء ما من به

الرحمن: 233/2؛ البحر المحيط: 51/8.

⁹- ينظر: جامع البيان: 108/21.

¹⁰- ينظر: البحر المحيط: 51/8.

¹¹- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/179.

¹²- سورة الواقعة: 25.

¹³- ينظر: جامع البيان: 302/22.

¹⁴- سيأتي توجيه قراءة الخفض:

¹⁵- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/255؛ الحجة لأبي زرعة: 695؛ التبصرة: 692؛ الكافي: 213؛ الإقناع: 780/2؛

إتحاف الفضلاء: 515/2.

وجّه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((بالرفع ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ على الابتداء، وقالوا: الحورُ العينُ لا يطاقُ بهن فيجوز العطف بهن في الإعراب على إعراب فاكهةٍ ولحم، ولكنه مرفوعٌ بمعنى: وعندهم حورٌ عَيْنٌ، أو ولهم حورٌ عَيْنٌ))⁽¹⁾. وبهذا وجه الرفع أبو علي الفارسي والعكبري و الزمخشري⁽²⁾، إلا أن أبا علي جوز في الرفع عدّة أوجه منها: أن يكون الخبر أيضا قوله ﴿عَلَى سُرُورٍ مَوْضُوءَةٍ﴾⁽³⁾ والتقدير حور عين على سرور موضوءة، وجوز عطا على الضمير المستكن في {مُتَكِنِينَ}، ولم يؤكد لكون طول الكلام بدلا من التأكيد⁽⁴⁾. وأضاف أبو حيان وجها آخر للرفع على أن يكون معطوفاً على {وُلْدَانٌ}، أو على مبتدأ محذوف هو وخبره، تقديره: لهم هذا كله وحور عين⁽⁵⁾. وأختار والله أعلم توجيه الطبري عمّا سواه، لأنّه الأيسر تقديرا والأبعد عن التكلف، والأقرب للمعنى من توجيه قراءة الخفض على الإتياع.

14- قال تعالى: ﴿نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾⁽⁶⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةٌ﴾⁽⁷⁾، وهما: قراءة الرفع، وقد قرأ بها الجمهور، وقراءة النصب⁽⁸⁾ وهي قراءة عاصم والحسن⁽⁹⁾. وجّه الطبري قراءة الرفع على الابتداء⁽¹⁰⁾. وسبقه إلى هذا التوجيه الأخفش⁽¹¹⁾، واختار الزجاج وجهين آخرين للرفع وهو أن تكون {نَزَّاعَةٌ} خبر ثانٍ لـ {إِنَّ}، ولطى خبرها الأول، والوجه الثاني أنها خبر لمبتدأ محذوف⁽¹²⁾.

وكذا وجهها العكبري وزاد وجهين آخرين بقوله: ((وقيل هي بدل من لطى، وقيل كلاهما خبر، وقيل خبر {إِنَّ}، وقيل لطى بدل من اسم {إِنَّ} و{نَزَّاعَةٌ} خبرها))⁽¹³⁾. واشترط الزمخشري لإعراب {نَزَّاعَةٌ} خبر للظى أن تكون الهاء في قوله: {إِنَّهَا لَطَى} ⁽¹⁴⁾ ضمير قصة، وأجاز توجيه رفع {نَزَّاعَةٌ} على أنها صفة

¹ - ينظر: جامع البيان: 301/22.

² - ينظر: الحجة لأبي علي: 255/6؛ إملاء العكبري: 254/2؛ الكشاف: 26/6.

³ - سورة الواقعة: 17.

⁴ - الحجة لأبي علي: 257/6.

⁵ - ينظر: البحر المحيط: 206/8.

⁶ - المعارج: 16.

⁷ - ينظر: جامع البيان: 260/23.

⁸ - ينظر: توجيه قراءة النصب: 92.

⁹ - ينظر: الحجة لأبي علي: 319/6؛ الحجة لأبي زرعة: 723؛ التبصرة: 708؛ الإقناع: 792/2.

¹⁰ - ينظر: جامع البيان: 260/23.

¹¹ - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 549/2.

¹² - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 221/5.

¹³ - إملاء ما من به الرحمن: 254/2.

¹⁴ - سورة المعارج: 15.

لـ{لظى} إن أراد بالـ{لظى} معنى اللهب، كما وافق الزجاج في جوز الرفع على أن {تَزَاعَةَ} خبر لمبتدأ محذوف التقدير: هي نزاعة للشوى. وأجاز ذلك لغرض التهويل⁽¹⁾، وأجازه الزجاج لغرض الذم⁽²⁾.

15- قال تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾⁽³⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {رَبُّ} هما: قراءة الرفع و نسبها لعامة قراء المدينة والقراءة بالخفض⁽⁴⁾، وقد قرأ بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمرو، وقراءة الخفض، وقرأ بالخفض حمزة والكسائي وابن عامر⁽⁵⁾.
وجّه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((فقرأته عامة قراءة المدينة بالرفع على الابتداء))⁽⁶⁾

ووافق أبو علي في توجيهه والخبر قوله ﷻ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وأضاف وجهاً آخرًا للتوجيه وهو أن: {رَبُّ} خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو ربُّ المشرق والمغرب⁽⁷⁾. وتبعه في توجيهه أبو زرعة والعكبري⁽⁸⁾.

واختار السمين الحلبي توجيه الرفع على خبر ابتداءٍ مضمر، معللاً اختياره بأنه أحسن لارتباط الكلام بعضه ببعض⁽⁹⁾

وذكر الطبري أن كلا القراءتين صحيح ، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب⁽¹⁰⁾

*ثانياً: ما وجّه بالرفع على أنه خير:

1- قال تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ...﴾⁽¹¹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {شَهْرُ} ⁽¹²⁾، وهما: القراءة بالرفع، وهي قراءة الجمهور، والقراءة بالنصب⁽¹³⁾، وقد قرأ بها مجاهد⁽¹⁴⁾.

¹- ينظر: الكشاف: 207/6.

²- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 221/5.

³- سورة المزمل: 8

⁴- ينظر: جامع البيان: 379/23.

⁵- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 731؛ التبصرة: 713؛ الكافي: 221؛ الإقناع: 796/2؛ إتحاف الفضلاء: 596/2.

⁶- ينظر: جامع البيان: 379/23.

⁷- ينظر: الحجة لأبي علي: 336/6.

⁸- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 731، إملاء ما من به الرحمن: 271/2.

⁹- ينظر: الدر المصون: 523/10.

¹⁰- ينظر: جامع البيان: 380/23.

¹¹- سورة البقرة: 184.

¹²- ينظر: جامع البيان: 188/3.

¹³- ينظر: توجيه قراءة النصب: 80.

¹⁴- ينظر: البحر المحيط: 45/2؛ إتحاف الفضلاء: 431/1؛ معجم القراءات للدكتورين: 143/1؛ معجم القراءات

للخطيب: 254/1.

ذكر الطبري وجهين للرفع، أولهما: التوجيه على أن {شَهْرٌ} خبر لمبتدأ محذوف، والوجه الثاني على أنه نائب فاعل، وذلك في قوله: (({شَهْرٌ رَمَضَانَ} مرفوع على قوله: {أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ} هنّ شهر رمضان، وجائز أن يكون رفعه بمعنى: ذلك شهر رمضان وبمعنى: كُتِبَ عليكم شهر رمضان))⁽¹⁾.

وكذا وجهه الأخفش⁽²⁾، وأضاف النحاس وجهاً آخر للرفع، وهو الرفع على الابتداء والخبر جملة الصلة في قوله ﷺ: {الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ}، وتبعه الزجاج والعكبري⁽³⁾، ومنهم من جعل الخبر قوله تعالى: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ}، وقوله ﷺ: {الَّذِي أَنْزَلَ...} نعت للمبتدأ⁽⁴⁾.

وأضاف ابن عطية وجهاً آخر للرفع وهو على أن {شَهْرٌ} بدل من الصيام، ونسب الرازي هذا الوجه للكسائي⁽⁵⁾.

ورد أبو حيان هذا الوجه معللاً لردّه بقوله: ((فيه بعد لوجهين أحدهما: كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه، والثاني: أنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال لا وهو عكس بدل الاشتمال لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر كقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} ⁽⁶⁾))⁽⁷⁾.

2- قال تعالى: {فَلَمَّا أَنْجَبُهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بِغَيْرِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ⁽⁸⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَتَاعٌ} ⁽⁹⁾، وهما: القراءة بالرفع، وقد قرأ بها: أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه والكسائي وابن كثير، ونافع ⁽¹⁰⁾، والقراءة بالنصب ⁽¹¹⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع على أن {مَتَاعٌ} خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك متاع الحياة الدنيا⁽¹²⁾، أو أن يكون خبراً لـ {بِعَيْكُمْ}، بشرط أن يكون {عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ}، وهذا ما ذهب إليه النحاس وتبعه الزمخشري⁽¹⁾.

1- جامع البيان: 188/3.

2- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 171/1.

3- ينظر: إعراب النحاس: 113/1؛ معاني القرآن وإعرابه: 253/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 81/1.

4- ينظر: الكشاف: 383/1؛ المحرر الوجيز: 164؛ جامع الأحكام للقرطبي: 151/3.

5- ينظر: المحرر الوجيز: 164؛ مفاتيح الغيب: 90/5.

6- سورة البقرة: 215.

7- البحر المحيط: 45/2.

8- سورة يونس: 23.

9- ينظر: جامع البيان: 148/12.

10- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 330؛ الحجة لأبي علي: 266/4؛ المحرر الوجيز: 904؛ البحر المحيط: 143/5.

11- ينظر: توجيه قراءة النصب في قوله ﷺ {مَتَاعٌ}: 90.

12- ينظر: جامع البيان: 148/12.

كذا وجّه الزجاج وجوّز أن يكون المبتدأ مضمّر تقديره "هو" وتبع هذا التوجيه أيضا أبو علي وابن خالويه وأبو زرعة وغيرهم⁽²⁾.
03- قال تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾⁽³⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {أَطْهَرُ}⁽⁴⁾، وهما: القراءة بالرفع، وهي قراءة الجمهور⁽⁵⁾، والقراءة بالنصب وقد قرأ بها الحسن وزيد بن علي⁽⁶⁾.
 وجّه الطبري قراءة الرفع على أن {أَطْهَرُ} خبر، والمبتدأ {بَنَاتِي}⁽⁷⁾، و{هُنَّ} تكون ضمير فصل في توجيه الطبري.

ووافق ابن عطية⁽⁸⁾، وجوّز العكبري أن تكون {هُنَّ} مبتدأ ثانيا، وأطهر خبره، كما جوز أن تكون {بَنَاتِي} خبرا، و{هُنَّ أَطْهَرُ} مبتدأ وخبر⁽⁹⁾، ووافق أبو حيان الطبري في توجيهه إلا أنه خالفه في إعراب {بَنَاتِي}، ورأى أن الأحسن في الإعراب ما جوزه العكبري وذلك بقوله: ((وقرأ الجمهور {أَطْهَرُ} بالرفع والأحسن في الإعراب أن يكون جملتان، كل منهما مبتدأ وخبر، وجوز في {بَنَاتِي} أن يكون بدلا أو عطف بيان، و{هُنَّ} فصل و{أَطْهَرُ} الخبر))⁽¹⁰⁾.

واختار الطبري قراءة الرفع وذلك في قوله: ((والقراءة التي لا أستجيز خلافها في ذلك الرفع ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، لإجماع الحجة من قراءة الأمصار عليه، مع صحته في العربية، وبعد النصب فيه من الصحة⁽¹¹⁾).

04- قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾⁽¹²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {قَوْلَ}، وهما: القراءة بالرفع، ونسبها لقراء الحجاز، والقراءة بالنصب، ونسبها لعامة قراء الحجاز والعراق⁽¹³⁾، وقد قرأ

1- ينظر: الكشاف: 143/3

2- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 330؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 14/3؛ الحجة لابن خالويه: 181.

3- سورة هود: 77.

4- ينظر: جامع البيان: 505/12.

5- ينظر: المحتسب: 325/1؛ المحرر الوجيز: 961؛ البحر المحيط: 247/5؛ الدر المصون: 362/6؛ معجم القراءات للخطيب: 110/4-111.

6- ينظر: المحتسب: 325/1؛ المحرر الوجيز: 961؛ البحر المحيط: 247/5؛ الدر المصون: 362/6؛ معجم القراءات للخطيب: 110/4-111.

7- ينظر: جامع البيان: 505/12.

8- ينظر: المحرر الوجيز: 961.

9- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 43/2.

10- البحر المحيط: 24/5.

11- ينظر: جامع البيان: 506/12.

12- سورة مريم: 33.

13- ينظر: جامع البيان: 535/15.

بالرفع: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وقد قرأ بالنصب⁽¹⁾ ابن عامر والحسن ويعقوب والحضرمي⁽²⁾.

وجّه الطبري قراءة الرفع على أن: {قَوْلُ} خبر، والمبتدأ مضمّر والتقدير: هذا قولُ الحق⁽³⁾.

وكذا وجّهها الزجاج وأبو علي ابن خالويه وأبو حيان⁽⁴⁾. وأضاف ابن خالويه وجّها آخر وهو أن جعل {قَوْلُ} بدلا من {عَيْسَى}⁽⁵⁾.

وكذا وجّهها الزمخشري وأضاف وجّها ثالثا للرفع وهو: على أن {قَوْلُ} خبر بعد خبر⁽⁶⁾.

وأوضح أبو حيان الوجهين الثاني والثالث بقوله: ((وقال الزمخشري: وارتفاعة على أنه خبر بعد خبر أو بدل. انتهى. وهذا الذي ذكر لا يكون إلا على المجاز في قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات))⁽⁷⁾.

واختار الطبري قراءة الرفع لإجماع حجة القراء عليها⁽⁸⁾.

05 - قال تعالى: ﴿عَلَّمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁽⁹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {عَالِمٌ}⁽¹⁰⁾، وهما: القراءة بالرفع: وقد قرأ بها: نافع وحمزة، والكسائي⁽¹¹⁾، والقراءة بالخفض وقد قرأ بها الباقون⁽¹²⁾.

وجّه الطبري قراءة الرفع، على أن {عَالِمٌ} خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو عالم الغيب⁽¹³⁾، وسبقه إلى هذا التوجيه الفراء، الذي استدل على صحة هذا الوجه للقراءة بقوله: ((وجّه الكلام الرفع على الاستئناف. الدليل على ذلك دخول الفاء في قوله: {فَتَعَالَى}))⁽¹⁴⁾.

¹- سيأتي: توجيه قراءة النصب: 86.

²- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 443؛ الحجة لأبي علي: 201/5؛ الكافي: 153؛ المحرر الوجيز: 1227؛ الكشاف: 19/4؛ البحر المحيط: 178/6؛ إتحاف الفضلاء: 236/2؛ معجم القراءات للخطيب: 364/5.

³- ينظر: جامع البيان: 535/15.

⁴- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 329/3؛ الحجة لأبي علي: 201/5؛ البحر المحيط: 178/6.

⁵- ينظر: الحجة لابن خالويه: 238.

⁶- ينظر: الكشاف: 19/4.

⁷- البحر المحيط: 178/6.

⁸- ينظر: جامع البيان: 536/15.

⁹- سورة المؤمنون: 93.

¹⁰- ينظر: جامع البيان: 103/17.

¹¹- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 491؛ الحجة لابن خالويه: 258؛ التبصرة: 607؛ الاقتاع: 709/2.

¹² سيأتي توجيه قراءة الخفض في قوله {عَالِمٌ}: 144.

¹³- ينظر: جامع البيان: 102/13-103.

¹⁴- معاني الفراء: 241/2.

وعلى هذا النحو وجَّهها أبو علي وأبو زرعة وغيرهم⁽¹⁾.
06 - قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ...﴾⁽²⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله **ثَلَاثُ**، وهما: قراءة الرفع ونسبها لقراء المدينة والبصرة⁽³⁾، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه⁽⁴⁾، وقرأ النصب ونسبها لعامة قراء الكوفة⁽⁵⁾.

وجَّه الطبري قراءة الرفع على أن **ثَلَاثُ** خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذه"⁽⁶⁾. وكذا وجَّه أبو علي وأبو زرعة وابن الجوزي، وغيرهم⁽⁷⁾.

ووجه ابن عطية الرفع على الابتداء، ووافق ابن خالويه مع تجويزه للوجه الأول، وهو أن **ثَلَاثُ** مبتدأ وخبره **لَكُمْ**⁽⁸⁾.

ساوى الطبري بين القراءتين لتقاربهما في المعنى، ولثبوت قراءتهما عن علماء من القراءة⁽⁹⁾. والله أعلم.

07 - قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾⁽¹⁰⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله **رَّسُولٌ**⁽¹¹⁾، وهما: قراءة الرفع، وقد قرأ بها زيد بن علي وابن أبي عبله⁽¹²⁾، وقرأ بالنصب الجمهور⁽¹³⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع على الاستئناف والتقدير: ولكن هو رسول الله، أي الرفع على أن **رَّسُولٌ** خبر والمبتدأ محذوف تقديره: هو⁽¹⁴⁾.

¹ - ينظر: الحجة لأبي علي 301/5؛ الحجة لأبي زرعة 491؛ التبصرة 609؛ الدر المصون 8/363.

² - سورة: النور: 56.

³ - ينظر: جامع البيان: 355/17.

⁴ - ينظر: الحجة لأبي علي: 332/5؛ الحجة لأبي زرعة: 505؛ زاد المسير: 1005.

⁵ - سيأتي توجيه قراءة النصب: 99.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 356/17.

⁷ - ينظر: الحجة لأبي علي: 332/5؛ الحجة لأبي زرعة: 505؛ زاد المسير: 1005؛ البحر المحيط: 6/433.

⁸ - ينظر: المحرر الوجيز: 370؛ الحجة لابن خالويه: 264.

⁹ - ينظر: جامع البيان: 355/17.

¹⁰ - سورة الأحزاب: 40.

¹¹ - ينظر: جامع البيان: 122/19.

¹² - ينظر: المحرر الوجيز: 1515؛ جامع الأحكام للقرطبي: 165/17؛ البحر المحيط: 7/228؛ الدر

المصون: 9/128، معجم القراءات للخطيب: 7/219.

¹³ - سيأتي توجيه قراءة النصب: 74.

¹⁴ - ينظر: جامع البيان: 122/19.

ووافقه في توجيهه الزجاج وابن عطية والقرطبي وغيرهم⁽¹⁾. واختار الطبري قراءة النصب .

08 – قال تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽²⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿الْحَقَّ﴾⁽³⁾ – الأولى – وهما القراءة بالرفع وقد قرأ بها: عاصم وحمزة⁽⁴⁾، والقراءة بالنصب: قد قرأ بها الجمهور⁽⁵⁾. وجه الطبري قراءة الرفع بوجهين، أحدهما: على أن ﴿الْحَقَّ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الله الحق، أو أنا الحق، والثاني: أن يكون مرفوعاً بتأويل قوله: ﴿لِأَمْلَأَنَّ﴾ فيكون معنى الكلام حينئذٍ: فالحق أن أملأ جهنم منك⁽⁶⁾.

ووافق الطبري في توجيهه الزجاج، وأبو علي وابن خالويه⁽⁷⁾. وأضاف الزمخشري وجهاً آخر، وهو أن ﴿الْحَقَّ﴾ مبتدأ لخبر محذوف والتقدير: فالحق قسماً لأملأن⁽⁸⁾. وتبعه في توجيهه العكبري، وابن الجوزي⁽⁹⁾. والقراءتان صحيحتان عند الطبري لشيوعها بين قراء الأمصار ولصحة ما تحتويانه من معنى⁽¹⁰⁾.

*ثالثاً: ما وجه بالرفع على أنه اسم كان الناقصة:

1 – قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ثُو عُسْرَةً فَنَظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹¹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله – تعالى – ﴿ثُو﴾⁽¹²⁾، وهما قراءة الرفع: وهي قراءة الجمهور⁽¹³⁾، وقراءة النصب: وقد قرأ بها أبي بن كعب⁽¹⁴⁾.

1– ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4/230؛ المحرر الوجيز: 1515؛ جامع الأحكام للقرطبي: 17/165؛ البحر المحيط: 7/228؛ الدر المصون: 9/128؛ زاد المسير: 1129.

2– سورة ص: 83.

3– ينظر: جامع البيان: 20/148.

4– ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/342؛ الحجة لأبي علي: 6/87؛ الحجة؛ معجم القراءات للخطيب: 8/126.

5– سيأتي توجيه قراءة النصب: 101.

6– ينظر: جامع البيان: 20/148.

7– ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/342؛ الحجة لابن خالويه: 307؛ الحجة لأبي علي: 6/87.

8– ينظر: الكشاف: 5/284.

9– ينظر: إملأ ما من به الرحمن: 2/213؛ زاد المسير: 1222.

10– ينظر: جامع البيان: 20/149.

11– سورة البقرة: 279.

12– ينظر جامع البيان: 3/56.

13– ينظر: الكشاف: 1/508؛ البحر المحيط: 2/354؛ إتحاف الفضلاء: 1/458؛ معجم القراءات للخطيب: 1/407.

14– سيأتي توجيه قراءة النصب: 71.

وجّه الطبري الرفع في قوله تعالى {ذُو} على أنّه اسم كان، وخبرها محذوف. وعلل الحذف بقوله: ((وإنما صلح ترك خبرها من أجل أنّ النكرات تُضمّر لها العربُ أخبارها))⁽¹⁾.

ورغم غرابة هذا التعليل فإن الأخفش قد سبقه إلى هذا التوجيه مقدرا خبر كان بـ {عَلَيْكُمْ} أو {فَنظَرَةٌ}⁽²⁾، ووافقهما الألويسي⁽³⁾.

أنكر أبو حيان هذا التوجيه ونسبه لنحاة الكوفة وأن نحاة البصرة لا يجيزون ذلك لا اقتصاراً، ولا اختصاراً⁽⁴⁾. لوجود علة توجب عدم الحذف، وهي العلة التي أوضحها السمين الحلبي بعد أن جوّز توجيه الطبري، - وإن رأى أن التوجيه الآخر للطبري أظهر من هذا الوجه - وذلك في قوله: ((والعلة التي أشار إليها الشيخ هي أن الخبرَ تأكّد طلبه من وجهين: أحدهما: كونه خبراً عن مخبر عنه. والثاني: كونه معمولاً للفعل قبله فلما تأكّدت مطلوبيته امتنع حذفه))⁽⁵⁾.

والوجه الآخر الذي جوزه الطبري أنّ "كان" تامة، نجده في قوله: ((ولو وُجّهت "كان" في هذا الموضع إلى أنّها بمعنى الفعل المُكتفي بنفسه التام، لكان وجهها صحيحاً، ولم تكن بها حاجة حينئذٍ إلى خبر، فيكون تأويلُ الكلام عند ذلك: وإن وُجد ذو عسرةٍ من غرماكم برؤوس أموالكم، فنظرة إلى ميسرة))⁽⁶⁾.

ويكاد يجمع العلماء على استحسانهم هذا الوجه حيث جاءت (كان) بمعنى: وقع أو حدث ونجد ذلك في قول سيبويه: ((ويجوز أن تجعل "إن كان خيراً"، على: "إن وقع خيراً...ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾))⁽⁷⁾.

ووافقه في ذلك الزجاج وأبو علي ومكي القيسي وغيرهم⁽⁸⁾.

واختار الطبري قراءة الرفع، ورفض قراءة النصب، ولم يجوز القراءة بها لمخالفتها خطوط مصاحف المسلمين⁽⁹⁾.

وقد وافقه مكي القيسي في ترجيح قراءة الرفع وبنى ترجيحه وترجيح الإجماع على المعنى وذلك في قوله: ((وحجة من رفع أنّه جعل "كان" بمعنى "وقع وحدث" تامة لا تحتاج إلى خبر بمنزلة: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ الذي هو عام في كل

¹ - جامع البيان: 56/3.

² - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 203/1.

³ - ينظر: روح المعاني: 53/3.

⁴ - ينظر: البحر المحيط: 354/2.

⁵ - ينظر: الدر المصون: 643/2.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 56/3.

⁷ - الكتاب: 318/1.

⁸ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 359/1؛ الحجة لأبي علي: 439/2؛ الكشف: 368/1؛ المحرر

الوجيز: 256؛ إملاء ما من به الرحمن: 117/1؛ البحر المحيط: 354/2؛ الدر المصون: 643/2.

⁹ - ينظر: جامع البيان: 57/3.

معسر، وبهذا العموم أجمع على الرفع، إذ لو نصب {ذا} على خبر "كان" لصار الكلام مخصوصاً لصنف بعينه غير عام في جميع المعسرين لأنه يصير التقدير، لو نصب {ذا} وإن كان المشتري ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه، وقد يجوز أن يكون التقدير وإن كان المداين ذا عسرة، فيكون عاماً فيمن عليه دين، وهو معسر، والرفع على كل حال أعم، لأنه يعم من عليه دين، من قرض أو من شراء وغير ذلك⁽¹⁾. ووافقه في ذلك أبو حيان والسمين الحلبي⁽²⁾. والله أعلم.

02 – قال تعالى: ﴿... إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَاِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽³⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله بَيْنَكُمْ: {تِجَارَةً}، وهما قراءة الرفع ونسبها لأهل الحجاز والعراق وعامة القراء، وقراءة النصب ونسبها لبعض قراء الكوفة⁽⁴⁾، وقد قرأ بالرفع: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي⁽⁵⁾.

جمع الطبري في توجيهه قراءة الرفع والنصب معا بقوله: ((فقرأ {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً}، وذلك وإن كان جائزاً في العربية إذ كانت العرب تنصب النكرات المنعوتات مع (كان) وتضمير معها في (كان) مجهولاً، فتقول: إذ كان طعاماً طيباً فأتنا به. وترفعها فتقول: إن كان طعاماً طيباً فأتنا به))⁽⁶⁾.

ويحتمل توجيه الطبري – من وجهة نظري – للرفع: أن يكون توجيهه في هذه الآية الكريمة موافقاً لتوجيهه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ – حيث وجه الرفع في قوله تعالى {ذُو} على أنه اسم كان، وخبرها محذوف. وعلل الحذف بقوله: ((وإنما صلح ترك خبرها من أجل أن النكرات تُضمَر لها العرب أخبارها)⁽⁷⁾. أي أن {تِجَارَةً} اسم كان، وخبرها محذوف، وجوز أيضاً أن يكون الخبر قوله تعالى {تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ}⁽⁸⁾.

وقد ذكر الزمخشري هذا التوجيه دون أن ينسبه للطبري⁽⁹⁾، وسبقه الفراء إليه⁽¹⁰⁾، وقد جوز السمين الحلبي هذا الوجه أيضاً⁽¹¹⁾.

1 – الكشف: 368/1.

2 – ينظر: البحر المحيط: 354/2، الدر المصون: 645/2.

3 – البقرة: 280.

4 – جامع البيان: 106/5.

5 – ينظر: الحجة لأبي علي: 439/2؛ الكشف: 368/1؛ زاد المسير: 172؛ الكشف: 514/1.

6 – جامع البيان: 106/5.

7 – المصدر السابق: 56/3.

8 – سورة البقرة: 280.

9 – ينظر: الكشف: 514/1.

10 – ينظر: معاني الفراء: 185/1.

11 – ينظر: الدر المصون: 645/2.

والوجه الثاني الذي تمّ به توجيه قراءة الرفع، و هو ما أجمع عليه نخبة من علماء اللغة حيث وُجّهت قراءة الرفع على أنّ كان تامة بمعنى وقع أو حدث، فتكتفي بمرفوعها.

وذكر هذا التوجيه طائفة من العلماء منهم: الأخفش، ووافقه الزجاج، وتبعه في توجيهه أبو علي وأبو زرعة ومكي القيسي وابن الجوزي وغيرهم⁽¹⁾. ورأى السمين الحلبي أن هذا التوجه هو الأفصح⁽²⁾. ويرى الطبري خلاف ذلك في قوله: ((والذي قال من حكينا قوله من البصريين غير خطأ في العربية غير أنّ الذي قلنا بكلام العرب أشبه))، وفي المعنى أصح، حيث يرى الطبري أنّ هذا الوجه المجمع عليه، فيه تكلفاً لا ضرورة له، وعلل لما ذكر بقوله: ((وقد زعم نحويو البصرة أنّ قوله {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً} مرفوعة فيه التجارة الحاضرة، لأنّ {تَكُونَ} بمعنى التمام، ولا حاجة بها إلى الخبر بمعنى: إلا أن توجد أو تقع أو تحدث. فالزوم نفسه ما لم يكن بها لازماً؛ لأنّه ألزم نفسه ذلك، إذا لم يجدْ لـ (كان) منصوباً ووجد التجارة الحاضرة مرفوعة، وأغفل جواز قوله {تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ} أن يكون خبر لـ (كان) فيستغنى بذلك عن إلزام نفسه ما لم يلزم))⁽³⁾.

اختار الطبري قراءة الرفع، رافضاً لقراءة النصب، ولا يجوز القراءة بها لشذوذها⁽⁴⁾.

وذكر الدكتور عبد القادر الهيتي: والأصل في "كان" أن تكون ناقصة، فترفع وتنصب ما بعدها، والبقاء على الأصل أولى من اللجوء إلى الرفع، وبهذا تتضح قوة توجيه قراءة عاصم⁽⁵⁾.

وذكر أحد الباحثين بأن الآية بقراءتها بيان لما فيه مكاتبة، ومالا مكاتبة فيه، فعلى قراءة النصب إذا كانت المدائنة على وجه التجارة فلا مكاتبة فيها، أما إذا كانت على وجه القرض فلا بد من المكاتبة، وهذا ما دلّت عليه بداية الآية، يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾. وأعطت قراءة الرفع نوعاً ثانياً مما لا مكاتبة فيه، وهو التجارة الحاضرة وذلك لانقضاء المحذور في تركها⁽⁶⁾.. والله أعلم.

¹ - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 205/1؛ معاني القرآن وإعراجه للزجاج: 365/1؛ الحجة لأبي علي: 439/2؛ الكشف: 368/1؛ زاد المسير: 172؛ الكشف: 1/514؛ إملاء ما من به الرحمن: 120/1؛ الجامع للقرطبي: 457/4؛ الدر المصون: 673/2؛ روح المعاني: 16/3.

² - ينظر: الدر المصون: 373/2.

³ - جامع البيان: 108/3.

⁴ - جامع البيان: 107/3.

⁵ - ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي: 66.

⁶ - ينظر: الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النص القرآني/أسامة الرفاعي: 78.

03- قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا... ﴾ (1)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {قَوْلُهُمْ} (2)، وهما القراءة بالرفع، وقد قرأ بها ابن كثير في رواية حماد بن سلمة وعاصم (3)، والقراءة بالنصب: وقد قرأ بها الجمهور (4).

وجّه الطبري الرفع على أنّ {قَوْلُهُمْ} اسم كان (5). ووافقته فيما ذهب إليه من توجيهه: الأخفش، وابن عطية وغيرهما (6).

ووافقته في اختيار قراءة النصب أبوحيان والسمين الحلبي (7) والله أعلم

*رابعاً: ما وجه بالرفع على أنه اسم لا النافية للجنس.

- قال تعالى: ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (8).

أشار الطبري لورود عدّة قراءات في هذه الآية الكريمة، ولم يذكرها بل ذكر ما اختاره منها، وبتبعية لهذه الآية سأذكر ما ورد فيها من قراءات، وممن وردت، وتوجيهاتها النحوية لنصل لتوضيح علة اختيار الطبري لأحدى هذه القراءات.

قد قرأ الجمهور ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ بالنصب. وقرأ الحسن البصري: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ بالرفع (9). وقرأ أبو رجاء العطاردي: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ بنصب الرفث والفسوق، ورفع وتنوين {الجِدَالَ} (10). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء ويعقوب: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ برفع الاثنتين والتنوين وفتح {وَلَا جِدَالَ} من غير تنوين (11).

1- سورة آل عمران: 147.

2- جامع البيان: 6/122

3 - ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 1/153؛ البحر المحيط: 3/70؛ الدر المصون: 3/147؛ معجم القراءات: 1/590.

4 - ينظر: توجيه قراءة النصب: 71.

5- جامع البيان: 6/122

6- ينظر: معني القرآن للأخفش: 1235؛ المحرر الوجيز: 367؛ إملاء ما من به الرحمن: 1/153؛ الجامع للقرطبي: 5/354؛ البحر المحيط: 3/70؛ الدر المصون: 3/147.

7- ينظر: البحر المحيط: 3/70؛ الدر المصون: 3/147.

8- البقرة: 196.

9- ينظر: الكنز في القراءات العشر: 134؛ إتحاف فضلاء البشر: 1/433؛ معجم القراءات القرآنية: 1/152

10- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/286؛ الجامع لأحكام القرآن: 2/405؛ معجم القراءات القرآنية: 1/153.

11- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/286؛ البحر المحيط: 2/88؛ معجم القراءات القرآنية: 1/152.

اختار الطبري قراءة ابن كثير ومن معه ونسبها لجماعة البصريين وأهل مكة بقوله: ((فأعجب القراءات في ذلك عندي - إذ كان الأمر على ما وصفت - قراءة من قرأ: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ برفع {الرَّفَثُ} و{الفُسُوقُ} وفتح {الجِدَالَ} بغير تنوين))⁽¹⁾.

والأمر الذي وصفه الطبري أنّ {الرَّفَثُ} و{الفُسُوقُ} بمعنى النهي، و(لا) في هذا الموضع من أخوات "ليس"، و{لا جدال} بمعنى النفي و(لا) في هذا الموضع نافية للجنس، تعمل عمل "إن"، فنجد ذلك في قوله ((فالذي هو أولى بالقراءات المخالفة بين إعراب {الجِدَالَ} وإعراب {الرفث} و{الفسوق}، ليعلم سامع ذلك - إذ كان من أهل الفهم باللغات - أنّ الذي من أجله خُولف بين إعرابيهما اختلاف معنييهما))⁽²⁾. ووافقه مكي وابن عطية والزمخشري⁽³⁾.

وخالفهم أبو حيان، وعلل ذلك بقوله: ((وقيل: ويجوز أن تكون "لا" عاملة عمل ليس في موضع نصب وهذا الوجه جزم به ابن عطية فقال: و"لا" في معنى "ليس" في قراءة الرفع، وهذا الذي جوّزه وجزم به ابن عطية ضعيف، لأن إعمال "لا" إعمال ليس قليل جداً، لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لا بدّ له والذي يحفظ من ذلك قوله:

تَعَزَّ فَمَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا (4) ...

فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله. ووجه الرفع بأنّ "لا" غير عاملة))⁽⁵⁾. ووافقه العكبري والسمين الحلبي⁽⁶⁾.

*خامساً: ما وجه بالرفع على أنه خبر إن:

01- قال تعالى: ﴿وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سِحْرٌ...﴾⁽⁷⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {كَيْدٌ}، وهما قراءة الرفع، ونسبها لعامة قراءة المدينة، والبصرة وبعض قراءة الكوفة وهي قراءة الجمهور، والقراءة بالنصب⁽⁸⁾.

وجه الطبري الرفع على أنّ {كَيْدٌ} خبر {إنّ} وأنّ {ما} هنا اسم، في محل نصب اسم {إنّ}. والمعنى (الذي)، بمعنى: إنّ الذي صنعه هؤلاء السحرة كيدٌ سحر⁽⁹⁾.

¹ - جامع البيان: 492/3.

² - المصدر السابق: 492/3.

³ - ينظر: الكشف: 285/1؛ المحرر الوجيز: 176؛ الكشف: 407/1.

⁴ - ينظر: شرح شواهد المغني: 612/2؛ شرح ابن عقيل/ش78؛ أوضح المسالك: ش/108؛ المغني: ش/394.

⁵ - ينظر: البحر المحيط: 96/2.

⁶ - ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 86/1؛ الدر المصون: 323/2.

⁷ - سورة: طه: 68.

⁸ - ينظر: جامع البيان: 111/16؛ البحر المحيط: 242/6؛ الدر المصون: 75/8.

⁹ - ينظر: جامع البيان: 111/16.

ووافقه الزجاج وابن عطية وابن الجوزي⁽¹⁾.

واختار الطبري قراءة الرفع رادا لقراءة النصب بقوله في قراءة النصب ((وهذه قراءة لا أستجيزُ القراءةَ بها؛ لإجماع الحجة من القراءة على خلافها))⁽²⁾.

2- قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ...﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَّوَدَّةَ} وهما قراءة الرفع ونسبها لبعض قراء أهل المدينة والبصرة⁽⁴⁾، وقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وقراءة الخفض ونسبها لعامة قراء المدينة والشام وبعض الكوفيين⁽⁵⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((وكان الذين قرؤوا كذلك جعلوا "إنّ ما" حرفين، بتأويل إنّ الذين اتخذتم من دون الله أوثاناً، إنّما هو مودتكم للدني، فرفعوا {مَّوَدَّةَ} على خبر (إنّ))⁽⁶⁾ وجوز أيضاً أن تُرفع على أنّها خبر، لمبتدأ محذوف تقديره "هي"⁽⁷⁾. وكذا وجهها أبو علي وابن خالويه وغيرهما⁽⁸⁾.

*سادساً: ما وجه بالرفع على أنّه فاعل:

1- قال تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾⁽⁹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {آدَمَ}⁽¹⁰⁾، وهما: قراءة الرفع والقراءة بالنصب⁽¹¹⁾، وقد قرأ بالرفع الجمهور⁽¹²⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع على أنه فاعل لفعل {تلقى}⁽¹³⁾. وأجمع معه على هذا التوجيه نخبة من علماء اللغة⁽¹⁾.

¹ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 367/3؛ المحرر الوجيز: 1257؛ زاد المسير: 912،؛ إملاء ما من به الرحمن: 124/2؛ الكشف: 95/4؛ جامع الأحكام: 102/14؛ البحر المحيط: 242/6؛ الدر المصون: 75/8.

² - ينظر: جامع البيان: 111/16.

³ - سورة العنكبوت: 24.

⁴ - ينظر: جامع البيان: 381/18.

⁵ - ينظر: جامع البيان: 381/18؛ الحجة لأبي علي: 427/5؛ الحجة لابن خالويه: 279؛ الحجة لأبي زرعة: 550.

⁶ - جامع البيان: 381/18.

⁷ - ينظر: المصدر السابق: 381/18.

⁸ - ينظر: الحجة لأبي علي: 427/5؛ الحجة لابن خالويه: 279؛ الحجة لأبي زرعة: 550؛ البحر المحيط: 144/7.

⁹ - سورة البقرة: 36.

¹⁰ - ينظر: جامع البيان: 580/1.

¹¹ - سيأتي توجيهه قراءة النصب: 79.

¹² - ينظر: الحجة لأبي علي: 23/2؛ الحجة لأبي زرعة: 94؛ الكشف: 290/1؛ الإقناع: 597/2؛ المحرر

الوجيز: 78؛ البحر المحيط: 318/1؛ الإتحاف: 388/1؛ معجم القراءات للخطيب: 85/1.

¹³ - ينظر: جامع البيان: 580/1.

وفعل {تلقى} يكون إسناده للفاعل كإسناده للمفعول في المعنى وإلى هذا النوع من الأفعال أشار أبو علي إلى أنواع الأفعال المتعدية في قوله: ((الأفعال المتعدية إلى المفعول به على ثلاثة أضربٍ منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به، ومنها ما يجوز أن يكون المفعول به فاعلاً له، نحو: أكرم بشرّاً بكرةً وشتم زيداً عمراً، ومنها: ما لا يكون المفعول به فاعلاً له نحو: دققت الثوب، وأكلتُ الخبز، ومنها: ما يكون إسنادُه إلى الفاعل في المعنى، كإسناده إلى المفعول به، وذلك نحو أصبت ونلت وتلقّيتُ...))⁽²⁾.

اختار الطبري قراءة الرفع دون النصب، وذلك بقوله: ((فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع {آدم} على أن التلقي إلى آدم دون الكلمات، وغير جائز الاعتراضُ عليها، فيما كانت عليه مجمعة، بقول من يجوزُ عليه السهوُ والخطأ))⁽³⁾.

2- قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ثَمَرَاتِنَا قَالَ لَا يُنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾⁽⁴⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الظَّالِمِينَ}⁽⁵⁾، وهما: قراءة الرفع، وقد قرأ بها ابن مسعود، وقرأ بالنصب⁽⁶⁾ الجمهور⁽⁷⁾.

وجاء الرفع عند ابن جرير لقوله تعالى: {الظَّالِمُونَ}، هو الرفع على الفاعلية بفعل {يُنَالُ}، وهو ما يكون إسناده للفاعل كإسناده للمفعول، فما قيل في توجيهه فاعل ومفعول {تلقى} في الآية السابقة هو ما نُسج على منواله التوجيه في هذه الآية الكريمة عند الطبري وغيره من العلماء⁽⁸⁾.

وموقف الطبري من كلتا القراءتين هو جواز كل منهما دون تمييز⁽⁹⁾. وكذا وافقه العكبري⁽¹⁰⁾، وخالفه الزجاج رغم أنه جَوَّز صحة القراءة من حيث اللغة إلا أنه لم يجوز القراءة بها⁽¹¹⁾.

1- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 74/1؛ الحجة لأبي زرعة: 94؛ إعراب القرآن للنحاس: 51/1؛ الحجة لأبي علي: 23/2؛ الكشف: 290/1؛ المحرر الوجيز: 78؛ الكشف: 255/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 31/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 223/1؛ البحر المحيط: 318/1.

2- الحجة لأبي علي: 23/2.

3- جامع البيان: 580/1.

4- سورة البقرة: 123.

5- ينظر: جامع البيان: 516/2.

6- سيأتي: توجيه قراءة النصب: 81.

7- ينظر: إعراب النحاس: 89/1؛ المحرر الوجيز: 131؛ معجم القراءات للخطيب: 189/1.

8- ينظر: جامع البيان: 516/2؛ إعراب النحاس: 89/1؛ معاني إعراب القرآن للزجاج: 205/1؛ المحرر الوجيز: 131؛ معجم القراءات للخطيب: 189/1.

9- ينظر: جامع البيان: 516/2.

10- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 61/1.

11- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 205/1.

03 - قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {تِجْرَةً}، أو لهما: القراءة بالرفع ونسبها لأكثر أهل الحجاز وأهل البصرة⁽²⁾، وقد قرأ بها: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، والأخرى القراءة بالنصب⁽³⁾ ونسبها لعامة قراء الكوفة⁽⁴⁾.

وجه الطبري الرفع في قوله - تعالى - {تِجْرَةً} على أنها فاعل و {تَكُونَ} تامة ومعنى الآية في هذه القراءة: إلا توجد تجارة، أو تقع تجارة عن تراض منكم فيحل لكم أكلها حينئذ⁽⁵⁾.

وسبقه النحاس والزجاج فيما ذهب إليه، وتبعه أبو علي وابن خالويه وأبو زرعة وابن عطية والزمخشري والقرطبي وغيرهم⁽⁶⁾.

04 - قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النَّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالضَّلِحَاتُ قُنُوتٌ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ...﴾⁽⁷⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {حَفِظَ اللَّهُ}⁽⁸⁾، أو لهما: قراءة الرفع في لفظ الجلالة، وهي قراءة الجمهور، والأخرى: القراءة بالنصب وانفرد بها أبو جعفر⁽⁹⁾.

وجه الرفع عند الطبري هو أن لفظ الجلالة {الله} فاعل لفعل {حَفِظَ}، و{مَا} في قراءة الرفع حرف مصدرى والتقدير: "بحفظ الله إياهن"⁽¹⁰⁾ وكذا وجهها القرطبي والعكبري والزمخشري⁽¹¹⁾.

ورفض أبو حيان أن تكون {مَا} في هذا الموضع مصدرية وأنه توجيه شاذ حيث ذكر ذلك في قوله: ((وقيل: {مَا} مصدرية، وفي {حَفِظَ} ضمير مرفوع تقديره بما حفظهن الله وهو عائد على الصالحات، قيل: وحذف ذلك الضمير، وفي حذفه قبح لا يجوز إلا في الشعر كما قال: * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى يَهَا يريد أودين بها، والمعنى: يحفظهن الله في أمره حين امتثلنه، والأحسن في هذا أن لا يقال: إنه حذف الضمير، بل يقال: إنه عاد الضمير عليهن مفرداً، كأنه لوحظ الجنس، وكان (الصالحات) في المعنى من (صلح)، وهذا كله توجيه شذوذ أدى إليه

1- سورة النساء: 29.

2- ينظر: جامع البيان: 628/6-629.

3- ينظر: سيأتي توجيه قراءة النصب: 72.

4- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 256/1؛ الحجة لأبي علي: 152/3؛ معجم القراءات للخطيب: 55/2.

5- ينظر: جامع البيان: 629/6.

6- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 256/1؛ الحجة لأبي علي: 152/3؛ معجم القراءات للخطيب: 55/2.

7- سورة النساء: 34.

8- ينظر: جامع البيان: 694/6.

9- ينظر: إعراب النحاس: 258/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 111/5.

10- ينظر: جامع البيان: 694/6.

11- ينظر: جامع الأحكام للقرطبي: 111/5؛

قول من قال في هذه القراءة: إن {ما} مصدرية ولا حاجة إلى هذا القول، بل ينزه القرآن عنه⁽¹⁾

اختار الطبري قراءة الرفع ورفض قراءة النصب بقوله: ((القراءة برفع اسم الله تبارك وتعالى: {بِمَا حَفِظَ اللَّهُ} مع صحة ذلك في العربية وكلام العرب، وفتح نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطلق العرب، وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر، من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف، وفي الكلام متروك)⁽²⁾. وتبعه أبي جعفر النحاس في اختياره بأن رأى أن قراءة الرفع هي الصواب⁽³⁾.

05- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَآخِذَٰكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {بَيْنَكُمْ}، وهما قراءة الرفع ونسبها لعامة قراء مكة والعراقيين⁽⁵⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة، والأخرى: قراءة النصب ونسبها لعامة قراء المدينة⁽⁶⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع على الفاعلية بقوله: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} رفعاً، بمعنى: لقد تقطع وصلكم))⁽⁷⁾

وتبعه في ذلك الزجاج⁽⁸⁾ دون تفصيل للتوجيه، ووافقهما أبو علي موضحاً كيفية معاملة الظرف بأحكامه الخاصة إلى اسم عام وذلك في قوله: ((قراءة من قرأه {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} هو الذي كان ظرفاً ثم استعمل اسماً والدليل على جواز كونه اسماً قوله: {وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ})⁽⁹⁾، وقوله: {هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ})⁽¹⁰⁾ فلما استعمل اسماً في هذه المواضع جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو "تقطع" في قول من رفع، ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف أشبع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا

1- البحر المحيط: 250/3.

2- ينظر: جامع البيان: 694/6.

3- ينظر إعراب النحاس: 182.

4- سورة: الأنعام: 95.

5- ينظر: جامع البيان: 419/9.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 357/3؛ الحجة لأبي زرعة: 261؛ المحرر الوجيز: 646؛ جامع الأحكام للقرطبي: 464/8؛ البحر: 186/4؛ الدر المصون: 48/5.

7- جامع البيان: 419/9.

8- معاني القرآن وإعرابه: 173/2.

9- سورة الكهف: جزء من الآية 77: {قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا}

10- سورة فصلت: جزء من الآية 4: {وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ...}

القسم، لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا مع بعده على القصد، خلاف المعنى المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه⁽¹⁾)) وكذا وجهه ابن خالويه والزمخشري وابن عطية والعكبري وغيرهم⁽²⁾، وأضاف ابن عطية وجهاً آخرًا ونسبه لبعض المفسرين، ثم رده عليهم وذلك في قوله: ((والوجه الآخر: أن بعض المفسرين منهم الزهراوي والمهدوي وأبو فتح وسواهم حكوا أن "البين" في اللغة يقال على الافتراق وعلى الوصل، فكأنه قال: لقد تقطع وصلكم.... وفي هذا عندي اعتراض لأن ذلك لم يُروَ مسموعاً عن العرب، وإنما انتزع من الآية))⁽³⁾

ورد السمين الحلبي على ابن عطية قوله بعد أن اعتمد قول العلماء بقوله: ((... رده بكونه لم يُسمع من العرب. وهذا منه غير مرض، لأنّ أبا عمرو وأبا عبيد وابن جني والزهروي والمهدوي والزجاج أئمة يُقبل قولهم، وقوله "وإنما انتزع من هذه الآية" ممنوع بل ذلك مفهوم من لغة العرب ولو لم يكن ممن نقلها إلا أبو عمرو لكفى به ..))⁽⁴⁾.

06 - قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ آيَاتٍ لِّتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾⁽⁵⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿سَبِيلٌ﴾، أو لهما: القراءة بالرفع، ونسبها لبعض قراء مكة وعامة قراء أهل الكوفة، وبعض البصريين، والقراءة والأخرى قراءة النصب ونسبها لعامة قراء المدينة⁽⁶⁾، وقد قرأ بالرفع: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص ويعقوب⁽⁷⁾.

وجه الطبري الرفع على أن ﴿سَبِيلٌ﴾ فاعل لفعل ﴿تَسْتَبِينَ﴾، وكذا وجه علماء التفسير قراءة الرفع⁽⁸⁾.

وأوضح السمين الحلبي الإشكال في اختلاف بين القراءتين، على أن فعل "استبان" يأتي لازماً، ومتعدياً وذلك بقوله: ((وَأَمَّا "استبان" فيكون متعدياً نحو: "استبنت الشيء"، ويكون لازماً نحو: "استبان الصبح" بمعنى بان، فمن قرأ بالياء من تحت ورفع فإته أسند الفعل إلى الـ﴿سَبِيلِ﴾، فرفعه على أنه مذكّرٌ، وعلى أن الفعل لازم، ومن قرأ بالتاء من فوق ونصب الـ﴿سَبِيلِ﴾ فإته أسند الفعل إلى المخاطب

¹- الحجة لأبي علي: 358/3.

²- ينظر: الحجة لابن خالويه: 145؛ الكشف: 374/2؛ المحرر الوجيز: 646؛ إملاء ما من به الرحمن: 254/1؛ جامع الأحكام: 464/8؛ البحر المحيط: 186/4؛ الدر المصون: 52/5.

³- المحرر الوجيز: 646.

⁴- الدر المصون: 54/5.

⁵- سورة: الأنعام: 56.

⁶- ينظر: جامع البيان: 276/9.

⁷- ينظر: الحجة لأبي علي: 314/3؛ البحر المحيط: 145/4؛ الدر المصون: 655/4؛ الإتحاف: 13/2؛ معجم القراءات: 438/2.

⁸- ينظر: جامع البيان: 276/9؛ الحجة لأبي علي: 314/3؛ الكشف: 353/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 244/1.

ونصب الـ {سبيل} على المفعولية وذلك على تعدية الفعل: أي ولتستبين أنت سبيل (المجرمين) ((1)

واختار الطبري قراءة الرفع بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب عندي في الـ {سبيل} الرفع، لأن - الله تعالى ذكره - فصل آياته في كتابه وتنزيله ليتبين الحق بها من الباطل جميع من خوطب بها، لا بعض دون بعض، ومن قرأ الـ {سبيل} بالنصب، فإنما جعل تبين ذلك محصوراً على النبي ﷺ)) (2)

07- قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ...﴾ (3).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {شركاؤهم} وهما القراءة بالرفع ونسبها لبعض قراء الشام (4)، ونسبها النحاس لأهل الحرمين وأهل الكوفة والبصرة، وهي قراءة الجمهور. والقراءة الأخرى: بالخفض، وقد قرأ بها ابن عامر (5).

وجه ابن جرير الرفع في {شركاؤهم}، بقوله: (والقراءة التي لا أستجيز غيرها: {زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ} بفتح الزاي من {زَيْنَ}، ونصب الـ {قتل} بوقوع {زَيْنَ} عليه، وخفض {أولادهم}، ورفع {شركاؤهم} بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم، على ما ذكرت من التأويل (6) ووافقه فيما ذهب إليه النحاس وابن خالويه وغيرهما (7).

اختار الطبري القراءة الأولى وعلل اختياره لعلتين الأولى في قوله: ((وإنما قلت: لا أستجيز القراءة غيرها؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه، وأن تأويل جميع أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة)) (8).

والعلة الثانية مخالفتها لقاعدة نحوية، حيث ذكر أن في القراءة الثانية فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (9)، وهذا ما دفع بعض علماء اللغة والتفسير لرد هذه القراءة، ومنهم مكي القيسي بقوله: ((قرأ ابن عامر {زَيْنَ} بضم الزاي، على ما لم يسم فاعله، {قتل} بالرفع على أنه مفعول لم يسم فاعله، {أولادهم} بالنصب أعمل فيه {القتل} {شركائهم} بالخفض على إضافة القتل إليهم لأنهم الفاعلون، فأضاف الفعل إلى فاعله، على ما يجب في الأصل لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه،

¹- ينظر: الدر المصون: 655/4-656.

²- جامع البيان: 277/8.

³- الأنعام/138.

⁴- ينظر: جامع البيان: 576/9.

⁵- ينظر: الحجة لأبي علي: 409/3؛ الحجة لأبي زرعة: 273؛ الإتحاف: 32/2.

⁶- ينظر: جامع البيان: 577/9.

⁷- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 286؛ الحجة لابن خالويه: 150؛ الحجة لأبي علي: 409/3؛ إملاء ما من به

الرحمن: 262/1؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 60/7.

⁸ جامع البيان: 577/9.

⁹- ينظر: جامع البيان: 576/9.

فقدم المفعول، وتركه منصوب على حاله، إذ كان متأخراً في المعنى وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظرف لاتساعهم في الظرف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد⁽¹⁾ ووافقه فيما ذهب إليه النحاس و أبو علي و ابن عطية والزمخشري والعكبري والقرطبي⁽²⁾.

واعترض أبو حيان على موقف هؤلاء العلماء من القراءة بقوله: ((وهي مسألة الفصل بين متلازمين - مختلف في جوازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحصن ابن عامر الأخذ القرآن عن عثمان ابن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات))⁽³⁾

.وأرى أن الصواب مع أبي حيان لقوة حجته، فكم من قواعد لغوية أسست واحتج لصحتها بشاهد شعري قد لا يعلم حتى قائله وتشهد كتب النحو الأولى على ذلك، فكيف ترد قراءة لعربي قبل ظهور اللحن، فكيف وإن كان من القراء السبعة . وقال الداني: ((وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردوها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها " (4) والله أعلم

08- قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِيهِمْ رَأْوًا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽⁵⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {رَبَّنَا}، وهما القراءة بالرفع، ونسبها لبعض قراء المدينة ومكة والكوفة والبصرة⁽⁶⁾، وقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم، والقراءة الأخرى قراءة النصب ونسبها قراءة النصب⁽⁷⁾.

وجه الطبري الرفع بقوله: ((لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ بالرفع على وجه الخبر))⁽⁸⁾ أي أن {رَبَّنَا} رفع على الفاعلية، والمراد بوجه الخبر الأسلوب لا موضع الكلمة من الإعراب.

1- الكشف: 33/2.

2- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 286؛ الحجة لأبي علي: 411/3؛ المحرر الوجيز: 666؛ الكشف: 401/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 262/1؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 61/7.

3- البحر المحيط: 231/4.

4- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 10/1؛ والإتقان: 295/1.

5- سورة: الأعراف: 149.

6- ينظر: جامع البيان: 448/10.

7- ينظر: الحجة لأبي زرع: 296؛ الحجة لأبي علي: 88/4؛ الإتشاف: 63/2؛ معجم القراءات: 165/3.

8- جامع البيان: 448/10.

وهذا ما أوضحه ابن خالويه بقوله: ((والحجة لمن قرأ بالياء أنه أخبر عن الله تعالى من حال الغيبة، ورفع به فعله الذي صيغ له، وجعل ما اتصل بالفعل من الكناية مفعولاً به))⁽¹⁾. وأجمع على هذا التوجيه علماء اللغة والتفسير⁽²⁾.

اختار الطبري قراءة الرفع ورد قراءة النصب محتجا لذلك بقوله: ((والذي هو أولى بالصواب من القراءة في ذلك القراءة على وجه الخبر بالياء في {يَرْحَمُنَا}، وبالرفع في قوله: {رَبَّنَا}؛ لأنه لم يتقدم ذلك ما يوجب أن يكون موجهاً إلى الخطاب. والقراءة التي حكيت على ما ذكرنا من قراءتها: {قَالُوا رَبَّنَا لئن لم تُرَحِّمْنَا} لا تعرف صحتها من الوجه الذي يجب التسليم له)⁽³⁾.

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب التفسير والقراءات من وافق الطبري في رد قراءة النصب. والله أعلم.

9- قال تعالى: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الملائكة}، أولاهما: القراءة بالرفع ونسبها لعامة قراء المدينة والبصرة⁽⁵⁾، وهي قرأ الجمهور، والأخرى القراءة بالنصب⁽⁶⁾.

وجه الطبري الرفع على أن {الملائكة} فاعل للفعل {تنزل}⁽⁷⁾.. وكذا وجهها علماء اللغة والتفسير⁽⁸⁾.

11- قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾⁽⁹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {صيحة}، وهما القراءة بالرفع، ونسبها لأبي جعفر المدني⁽¹⁰⁾، والأخرى: القراءة بالنصب⁽¹¹⁾، وهي قراءة الجمهور⁽¹²⁾.

1- الحجة لابن خالويه: 164.

2- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/440؛ الحجة لابن خالويه: 164؛ البحر المحيط: 1/4؛ الدر المصون: 5/465.

3- جامع البيان: 10/488.

4- سورة الحجر: 8.

5- ينظر: جامع البيان: 16/14.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 5/42؛ إتحاف الفضلاء: 2/174؛ معجم القراءات: 4/537.

7- ينظر: جامع البيان: 16/14.

8- ينظر الحجة لابن خالويه: 205-206؛ الحجة لأبي علي: 5/42؛ المحرر الوجيز: 1065؛ زاد

المسير: 754؛ مفاتيح الغيب: 19/163؛ البحر المحيط: 5/434؛ الدر المصون: 7/144-145.

9- سورة يس: 28.

10- ينظر: جامع البيان: 19/284.

11- سيأتي توجيه قراءة النصب: 75.

12- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4/284؛ المحرر الوجيز: 1561؛ الكشف: 5/174؛ معجم القراءات

للخطيب: 7/477.

وجه ابن جرير الرفع على أنّ كان تامة و{صِيحَةً} فاعلها في هذه القراءة⁽¹⁾، ورأى الزجاج أن هذه القراءة من حيث اللغة جيدة⁽²⁾. ويرى الزمخشري بأنّ في القياس والاستعمال على تذكير الفعل، وليس على تأنيثه؛ لأنّ المعنى عنده: ما وقع شيء إلا صيحة، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأنّ الصيحة في حكم فاعل الفعل⁽³⁾. ووافق أبو حيان الزمخشري موضحاً لهذه المسألة بقوله: ((وكان الأصل أن لا يلحق التاء لأنّه إذا كان الفعل مسنداً إلى ما بعد إلا من المؤنث لم تلحق العلامة للتأنيث، فيقول: ما قام إلا هند، ولا يجوز ما قامت إلا هند عند أصحابنا إلا في الشعر، وجوزوه بعضهم في الكلام على قلّة))⁽⁴⁾ ووافق السمين الحلبي فيما ذهب إليه⁽⁵⁾.

ولم ير النحاس ضعفاً في تركيب قراءة الرفع، ورد قول أبي حاتم على تضعيف القراءة لهذا السبب في قوله: ((قال أبو حاتم: ينبغي ألا يجوز لأنّه إنّما يقال: ما جاءتني إلا جاريك، لأنّ المعنى ما جاءني أحدٌ إلا جاريك، أي فلو كان كما قرأ أبو جعفر لقال: ﴿إِنْ كَانَ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾، قال أبو جعفر: لا يمتنع من هذا شيء، يقال: ما جاءتني إلا جارية. والتقدير بالرفع في القراءة ما قاله أبو إسحاق، قال المعنى: إن كانت عليهم صيحة إلا صيحة واحدة وقدره غيره بمعنى: ما وقعت إلا صيحة واحدة و"كان" بمعنى: وقع كثير في كلام العرب))⁽⁶⁾. واختار الطبري قراءة النصب، ورأى أنّها هي الصواب لإجماع القراء عليها، ولسلامة بنيتها اللغوية⁽⁷⁾.

*سابعاً: ما وجه بالرفع على أنّه نائب فاعل:

01- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَرْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ...﴾⁽⁸⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {وَصِيَّةً}،⁽⁹⁾ وهما: قراءة الرفع وقد قرأ بها ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر عنه والكسائي⁽¹⁰⁾، وقراءة النصب⁽¹¹⁾.

¹- ينظر: جامع البيان: 428/19.

²- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 284/4.

³- ينظر: الكشف: 174/5.

⁴- البحر المحيط: 317/7.

⁵- ينظر: الدر المصون: 258/9.

⁽⁶⁾ إعراب القرآن للنحاس: 819.

⁽⁷⁾ ينظر: جامع البيان: 428/19.

⁸- سورة البقرة: 238.

⁹- ينظر: جامع البيان: 398/4.

¹⁰ - الحجة لأبي زرعة: 138؛ الحجة لأبي علي: 341/2، الكافي: 86، إتحاف الفضلاء: 442/1.

¹¹- سيأتي توجيه قراءة النصب: 82.

ذكر الطبري في توجيه قراءة الرفع اختلاف العلماء بقوله: ((اختلف أهل العربية في وجه رفع الوصية فقال بعضهم: رفعت بمعنى كتبت عليهم الوصية، واعتلّ في ذلك بأنها كذلك في قراءة عبد الله. فتأويل الكلام على ما قاله هذا القائل: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، كتبت عليهم الوصية لأزواجهم. ثم ترك ذكر "كتبت" ورفعت الوصية. بذلك وإن كان متروكاً ذكره. وقال آخرون منهم: بل الوصية مرفوعة بقوله: {لأزواجهم}، فتأويل: لأزواجهم وصية. والقول الأول أولى بالصواب في ذلك)) (1).

وكذا وجهها ابن خالويه (2) وخالف الزجاج هذا الوجه ووجه الرفع على الابتداء (3) وتبعه أبو علي مضيفاً وجهاً آخر للرفع، وذلك في قوله: ((ويجوز أن يرتفع من وجهين: أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره. وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه موضع تحضيض، كما حسن أن يرتفع: سلامٌ عليك،.... والآخر: أن يُضمّر له خبراً فيكون قوله {لأزواجهم} صفة، وتقدير الخبر المضمّر: فعليهم وصية لأزواجهم)) (4). وكذا وجهه أبو زرعة والزمخشري والعكبري وغيرهم (5).

وردّ أبو حيان توجيه الطبري ورأى عدم صحته معللاً لرده بقوله: ((وحكي عن بعض النحاة أنّ {وصية} مرفوع بفعل محذوف تقديره: كتبت عليهم وصية، قيل وكذلك هي في قراءة عبدالله وينبغي أن يحمل ذلك على أنّه تفسير إعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمّر فيها الفعل (6)) (7).

وأرى أن الصواب توجيه الرفع على الابتداء لعلتين: أولاهما: ما أجمع عليه العلماء من توجيه الرفع على الابتداء، والآخر: لما تفيد الجملة الاسمية من قوة في المعنى أكثر من الجملة الفعلية، وهذا ما هو المطلوب في سياق هذه الآية الكريمة. والله أعلم.

واختار الطبري قراءة الرفع على قراءة النصب بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأه رفعا)) (8) وما هو جدير بالذكر في اختيار الطبري لقراءة الرفع أنّه خالف فيها منهجية اختياره للقراءة فقد كان في معظم اختياراته يعتمد على أي القراءات أكثر قراء من غيرها ويجعل لها الأسبقية، أمّا

1- ينظر: جامع البيان: 4/397-398.

2- ينظر: الحجة لابن خالويه: 98.

3- معاني القرآن وإعرابه: 1/321.

4- الحجة لأبي علي: 2/341-342.

5- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 138؛ الكشاف: 1/469، إملاء ما من به الرحمن: 1/101؛ جامع الأحكام

للقرطبي: 4/206؛ البحر المحيط: 2/254؛ الدر المصون: 2/501-502.

6- مواضع إضمار الفعل: ينظر: المعنى: 2/288.

7- البحر المحيط: 2/254.

8- جامع البيان: 4/398.

هنا فقد اختار بناء على تفسيره للآية الكريمة، ولطول ما أورده ولعدم تخصص البحث إلا في الجانب النحوي أثرت عدم الاستطراد فيما يتعلق بالتفسير⁽¹⁾

02- قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ فَبَدَّرَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾⁽²⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿أَجْلُهُمْ﴾ وهما: القراءة بالرفع، ونسبها لعامة قراء الحجاز والعراق، والقراءة بالنصب ونسبها لعامة قراء الشام⁽³⁾، والقراءة الأولى هي قراءة الجمهور⁽⁴⁾.

وجّه الطبري قراءة الرفع على بناء الفعل على ما لم يسم فاعله و ﴿أَجْلُهُمْ﴾ نائب فاعل⁽⁵⁾.

وتبعه في هذا التوجيه ابن خالويه وأبو علي وابن عطية وغيرهم⁽⁶⁾ وذكر الأستاذ: أسامة الرفاعي توجيهها لم أجد فيما اطلعت عليه من ذكره، وهو قوله: ((أن ﴿أَجْلُهُمْ﴾ ارتفع بفعل مضمر تقديره: ﴿جَاءَ﴾، و﴿أَجْلُهُمْ﴾ فاعل، وجملة ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ﴾ على ما لم يسم فاعله، فيكون تقدير الكلام: لقضي إليهم فجاء ﴿أَجْلُهُمْ﴾⁽⁷⁾.

معنى قراءة الرفع أن الله ﷻ لو يعجل للناس الشر استعجالهم بالخير لأميتوا وأهلكوا جميعاً وذلك بسبب دعائهم على أنفسهم بالشر حتى يهلكوا، فإذا هلكوا فقد جاء أجلهم وهو الموت بسبب ذلك الشر الذي يدعون به على أنفسهم.

اختار الطبري قراءة الجمهور، ولكنّه رأى الصواب في كلتا القراءتين لاتفاقهما في المعنى ووافقه الزجاج في اختياره⁽⁸⁾.

*ثامناً: ما وجّه بالرفع على التبعية:

أ: ما وجّه بالرفع على أنّه نعت:

1- قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽⁹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿غَيْرُهُ﴾، أولاهما: القراءة بالرفع ونسبها لجماعة من أهل المدينة، والكوفة، والبصرة والقراءة الأخرى: القراءة

¹- ينظر: جامع البيان: 4/398-399.

²- يونس : 11 .

³- ينظر: جامع البيان: 12/132.

⁴- ينظر: الحجة لأبي علي: 4/253؛ الإقناع: 2/660؛ المحرر الوجيز: 900؛ إتحاف فضلاء البشر: 2/105؛ معجم القراءات القرآنية للخطيب: 6/159.

⁵- ينظر: جامع البيان: 12/132.

⁶- ينظر: الحجة لابن خالويه: 179؛ الحجة لأبي علي: 4/257؛ المحرر الوجيز: 900؛ الكشف: 3/118؛ البحر المحيط: 5/133؛ الدر المصون: 6/159.

⁷- الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة: 84.

⁸- ينظر: جامع البيان: 12/132؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/8.

⁹- الأعراف : 58 .

بالخفض⁽¹⁾: ونسبها لبعض أهل المدينة والكوفة⁽²⁾. وقراءة الرفع: هي قراءة الجمهور⁽³⁾

وجّه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((برفع {غير} رداً لها على موضع {من}؛ لأن موضعها رفع، لو نُزعت من الكلام لكان الكلام رفعاً، وقيل: مالكم إله غير الله. فالعرب - لما وصفت - من أن المفهوم بالكلام، أدخلت: "من" فيه أو أخرجت، وأنها تُدخلها أحياناً في مثل هذا من الكلام، وتُخرجها منه أحياناً - تردُّ ما نعتت به الاسم الذي عملت فيه على لفظه أحياناً وعلى معناه أحياناً؛ لما وصفت))⁽⁴⁾ فالرفع في {غير} على أنها صفة على الموضع لـ {إله}⁽⁵⁾، و {إله} مبتدأ، والخبر {لكم}، فيكون تقدير الكلام: مالكم إله غيرُ، أو هو بدل من موضع {من إله}⁽⁶⁾، فيكون تقدير الكلام: اعبدوا الله ما لكم غيرُهُ .

وأضاف ابن خالويه وجهاً آخراً بقوله: ((والباقون يرفعون، وهو الاختيار؛ لأن غير إذا كانت بمعنى "إلا" جعلت على إعراب ما بعد "إلا" وأنت قائل مالكم من إله إلا الله بالرفع و{لو كان فيهما إلهة إلا الله}، إذا جعلت "إلا" "غير" رفعتة فقلت: لو كان فيهما إلهة غيرُ الله، وهذا بينٌ واضح))⁽⁷⁾.

02- قال تعالى: **{يَوْمَئِذٍ يُوفِيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ}**⁽⁸⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الحق} - الأولى - أو لاهما: قراءة الرفع ونسبها لمجاهد، والقراءة الأخرى: قراءة النصب، وهي قراءة الجمهور⁽⁹⁾ وجّه الطبري الرفع في قوله تعالى: {الحق} على أنه نعت للفاعل وهو لفظ الجلالة {الله}⁽¹⁰⁾، وكذا وجهها الزجاج والزمخشري وابن عطية وغيرهم⁽¹¹⁾ واختار الطبري القراءة بالنصب راداً لقراءة الرفع وذلك بقوله: ((والصواب في ذلك عندنا ما عليه قراءة الأنصار، وهو نصب {الحق} على إتباعه إعراب {الدين} لإجماع الحجة عليه))⁽¹²⁾

¹ - سيأتي توجيه قراءة الخفض: 104.

² - ينظر: جامع البيان: 260/10.

³ - ينظر: السبعة لابن مجاهد: 284؛ الكشف: 467/1؛ الإملاء: 277/1؛ البحر المحيط: 324/4؛ الدر: 354/5.

⁴ - جامع البيان: 260-261.

⁵ - ينظر: إعراب القرآن: 310؛ إعراب القراءات: 189-190؛ الكشف: 113/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 227/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 209/7؛ البحر المحيط: 324/4؛ الدر المصون: 354/5.

⁶ - ينظر: إعراب القرآن: 310؛ إملاء ما من به الرحمن: 227/1.

⁷ - إعراب القراءات السبع: 189/1.

⁸ - سورة النور: 25.

⁹ - ينظر: جامع البيان: 231-232؛ زاد المسير: 992؛ البحر المحيط: 405/6؛ الدر المصون: 395/8.

¹⁰ - ينظر: جامع البيان: 232/17.

¹¹ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 37/4؛ الكشف: 280/4؛ المحرر الوجيز: 1354؛ الإملاء: 155/2؛ البحر المحيط: 405/6؛ الدر المصون: 395/8.

¹² - ينظر: المصدر السابق: 232/17.

03- قال تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾⁽¹⁾.
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿رَبُّ﴾ وهما: قراءة الرفع ونسبها لعامة قراء المدينة والبصرة، وقد قرأ بها: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر⁽²⁾، وقراءة الخفض ونسبها لقراء الكوفة وبعض المكيين⁽³⁾، وجه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((..بالرفع على إبتاع إعراب الـ {رَبُّ}، {السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}⁽⁴⁾ وذلك في قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾⁽⁵⁾)).

ووافقه في توجيهه الزجاج وأضاف وجهًا آخر، وهو أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره: هو ربُّ السموات والأرض⁽⁶⁾، وتبعه ابن عطية وأبو حيان⁽⁷⁾. وكذا وجهها أبو علي وأضاف وجهًا آخر للرفع وهو الابتداء وذلك في قوله: ((.. أو يكون: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأ، وخبره الجملة التي عاد الذكر منها إليه، وهو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁸⁾، ووافقه أبو زرعة وابن خالويه، وأضاف ابن خالويه الرفع على أنه بدل من قوله: ﴿هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾⁽⁹⁾ ففي الرفع أربعة أوجه هي: الإبتاع على الصفة، والإخبار، والابتداء، والإبتاع على البدلية.

04 - قال تعالى: ﴿قَوْرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ﴾⁽¹⁰⁾
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿مِثْلُ﴾ وهما قراءة الرفع: ونسبها لعامة قراء الكوفة، وبعض قراء البصرة، وقراءة النصب ونسبها لعامة قراء المدينة⁽¹¹⁾، وقد قرأ بالرفع عاصم وحمزة والكسائي، وقراءة النصب هي قراءة الجمهور⁽¹²⁾.

1- سورة الدخان:6.

2- ينظر: جامع البيان:12/21؛ الحجة لأبي علي:6/164؛ الحجة لأبي زرعة:656؛ المحرر الوجيز:1690؛ زاد المسير:1288؛ مفاتيح الغيب:27/242؛ البحر المحيط:8/34.

3- سيأتي توجيهه قراءة الخفض:114.

4- جامع البيان:12/21.

5- سورة الدخان:5.

6- ينظر: معاني القرآن وإعرابه:4/424.

7- ينظر: المحرر الوجيز:1690؛ البحر المحيط:8/34.

8- ينظر: الحجة لأبي علي:6/165.

9- ينظر: الحجة لأبي زرعة:656؛ الحجة لابن خالويه:324.

10- سورة الذاريات:23.

11- ينظر: جامع البيان:21/524.

12- ينظر: الحجة لأبي علي:6/216؛ الحجة لأبي زرعة:679؛ المحرر الوجيز:1763؛ زاد المسير:1349؛ البحر

المحيط:8/136؛ الدر المصون:10/46.

وجّه الطبري الرفع بقوله: ((...رفعاً: {مِثْلُ مَا أَنْكُمْ} على وجه النعت لـ {لِحَقِّ}))⁽¹⁾. وعلى هذا الوجه وجهها الزجاج وأبو زرعة وابن خالويه وغيرهم⁽²⁾.

وأضاف العكبري وجهين آخرين أحدهما أنه خبرٌ ثانٍ، والآخر: أنه مع ما قبله خبرٌ واحد نحو: هذا حلو حامض⁽³⁾، ووافقه الحلبي⁽⁴⁾.

05- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾⁽⁵⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْمَتِينُ}⁽⁶⁾، هما: قراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور، وقراءة الخفض⁽⁷⁾

وجّه الطبري الرفع على أن {الْمَتِينُ} صفة لـ {ذُو} وهي صفة وجهت لله تعالى⁽⁸⁾. ووافقه فيما ذهب إليه الزجاج والزمخشري وغيرهما⁽⁹⁾، وأضاف النحاس وجهين آخرين للقراءة بقوله: ((بالرفع قرأ به من تقوم بقراءته الحجة على أنه نعت للرزاق ولذي القوة، أو على أنه خبر بعد خبر، أو على إضمار مبتدأ أو نعت لاسم "إن" على الموضع))⁽¹⁰⁾

اختار الطبري قراءة الرفع بقوله: ((والصواب من القراءة عندنا: {ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} رفعاً على أنه من صفة الله جلّ ثناؤه؛ لإجماع الحجة من القراءة عليها، وأنه لو كان من نعت القوة لكان التأنيث به أولى، وإن كان للتذكير وجه، وبنحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل))⁽¹¹⁾.

06- قال تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾⁽¹²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {خُضْرٌ}⁽¹³⁾، وهما: قراءة الرفع وقد قرأ بها نافع، و عاصم في رواية حفص عنه، وقراءة الخفض⁽¹⁾.

1- جامع البيان: 524/21.

2- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 54/5؛ الحجة لأبي علي: 216/6؛ الحجة لأبي زرعة: 679.

3- ينظر: الإملاء: 244/2.

4- ينظر: الدر المصون: 46/10.

5- سورة الذاريات: 58.

6- ينظر: جامع البيان: 556/21.

7- ينظر: المحرر الوجيز: 1769؛ زاد السير: 1353؛ البحر المحيط: 141/8؛ الدر المصون: 60/10.

8- ينظر: جامع البيان: 556/21.

9- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 59/5؛ الإملاء: 245/2؛ البحر المحيط: 141/8؛ الدر المصون: 60/10.

10- إعراب القرآن للنحاس: 1039.

11- ينظر: جامع البيان: 556-557/21.

12- سورة الإنسان: 21.

13- ينظر: جامع البيان: 568/23.

وجّه الطبري الرفع في {خُضِرَ} على أنها نعت للمبتدأ أي {ثِيَابٌ} في قوله تعالى: {عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ} (2) وكذا وجهها علماء اللغة والتفسير (3)
 07- قال تعالى: {فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ} (4)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَّحْفُوظٌ} (5)، وهما: قراءة الرفع، وهي قراءة نافع (6)، وقراءة الخفض (7)

وجّه الطبري قراءة الرفع على أنه صفة ثانية لمرفوع وهو قوله {القرآن} خبر، وعلى هذا الوجه حرجها علماء اللغة والتفسير (8)
 08- قال تعالى: {وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} (9).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {حَمَّالَةَ} وهما: قراءة الرفع، ونسبها لعامة قراء المدينة والكوفة والبصرة، وهي قراءة الجمهور، وقراءة النصب ونسبها لعبد الله بن أبي إسحاق (10).

وجّه الطبري قراءة الرفع على أنه نعت لـ {أَمْرَأْتُهُ}، التي رفعت على أنها فاعل لفعل محذوف تقديره: ستصلي (11) وعلى هذا الوجه خرّجها الأخفش، والزجاج وأبو علي (12). وخالف هذا الوجه ابن خالويه حيث وجه الرفع على أن {حَمَّالَةَ} خبر لـ {أَمْرَأْتِهِ} (13)، ووافقه العكبري فيما ذهب إليه (14)

1- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/356، الحجة لأبي زرعة: 740، المحرر الوجيز: 1932.

2- ينظر: جامع البيان: 21/568.

3- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/262؛ الحجة لأبي علي: 6/357؛ الحجة لابن خالويه: 359؛ الحجة لأبي زرعة: 740؛ الكشف: 6/282؛ المحرر الوجيز: 1932؛ زاد المسير: 1500؛ مفاتيح الغيب: 30/253؛ البحر المحيط: 8/391؛ الدر المصون: 10/619.

4- سورة البروج: 22.

5- ينظر: جامع البيان: 24/286.

6- ينظر: الحجة للفراسي: 6/396؛ الحجة لأبي زرعة: 757؛ الكشف: 6/351؛ المحرر الوجيز: 1965؛ زاد المسير: 1533؛ الإملاء: 2/284؛ البحر المحيط: 8/446؛ الدر المصون: 10/750.

7- سيأتي: توجيه قراءة الخفض: 106.

8- ينظر: جامع البيان: 24/286؛ الحجة للفراسي: 6/396؛ الحجة لأبي زرعة: 757؛ الكشف: 6/351؛ المحرر الوجيز: 1965؛ زاد المسير: 1533؛ الإملاء: 2/284؛ البحر المحيط: 8/446؛ الدر المصون: 10/750.

9- سورة المسد: 4.

10- ينظر: جامع البيان: 24/718؛ الحجة للفراسي: 6/451؛ الحجة لأبي زرعة: 776-777؛ المحرر الوجيز: 2010؛ زاد المسير: 1601؛ البحر: 8/527؛ الدر المصون: 11/145.

11- ينظر: جامع البيان: 24/718.

12- ينظر: معاني القرآن: 2/588؛ معاني القرآن وإعرابه: 5/375؛ الحجة لأبي علي: 6/451.

13- ينظر: الحجة لابن خالويه: 377.

14- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 2/296.

واختار الطبري قراءة الرفع بقوله: ((والصواب من القراءة في ذلك عندنا الرفع فيه؛ لأنه أفصح الكلامين فيه، ولإجماع الحجة من القراءة عليه))⁽¹⁾
ب: ما قرئ بالرفع على أنه توكيد:

قال تعالى: ﴿تَرْجِيهِمْ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤَيِّبُكَ مِنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ تَقْرَءَ أَعْيُنَهُمْ وَلِيْحَزْنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا﴾⁽²⁾
 أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {كُلَّهُنَّ}، وهما قراءة الرفع: وهي قراءة الجمهور، وقراءة النصب⁽³⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع مختاراً لها مخطئاً القراءة الأخرى بقوله: ((والصواب من القراءة في قوله {بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ} الرفع، غير جائز غيره عندنا، وذلك أن {كُلَّهُنَّ} ليس بنعت للهاء في قوله: {آتَيْتَهُنَّ}، وإنما معنى الكلام: ويرضين كلهن، فإنما هو توكيد لما في {وَيَرْضَيْنَ} من ذكر النساء، فإذا جعل توكيداً للهاء التي في {آتَيْتَهُنَّ} لم يكن له معنى، والقراءة بنصبه غير جائزة لذلك، ولإجماع الحجة من القراءة على تخطئة قارئه كذلك))⁽⁴⁾ وعلى هذا الوجه وجهها النحاس الزجاج والزمخشري وغيرهم⁽⁵⁾.

ج: ما وجه بالرفع على العطف:

1- قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ...﴾⁽⁶⁾.

ذكر الطبري قراءتين في قوله تعالى: {المَلَائِكَةِ}⁽⁷⁾، وهما قراءة الرفع: وهي قراءة الجمهور⁽⁸⁾، وقراءة الخفض⁽⁹⁾.

وجه الطبري الرفع في القراءة بقوله: ((بالرفع عطفًا بـ {المَلَائِكَةِ} على اسم {اللَّهُ} على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام))⁽¹⁰⁾

وكذا وجهها الأخفض والزجاج والزمخشري وابن عطية وغيرهم⁽¹¹⁾.

1- جامع البيان: 718/24.

2- سورة الأحزاب: 51.

3- جامع البيان: 146/19؛ المحرر الوجيز: 1519؛ الدر المصون: 137/9؛ معجم القراءات للدكتورين: 132/5.

4- جامع البيان: 146/19.

5- ينظر: إعراب القرآن: 777؛ معاني القرآن وإعرابه: 233/4؛ الكشف: 85/5؛ المحرر الوجيز: 1519.

6- سورة البقرة: 208.

7- ينظر: جامع البيان: 146/3.

8- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 71/1؛ البحر المحيط: 134/2؛ الدر المصون: 364/2.

9- سيأتي توجيه قراءة الخفض: 119.

10- جامع البيان: 605/3.

11- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 182/1؛ معاني القرآن وإعرابه: 280/1؛ البحر المحيط: 134/2.

واختار الطبري قراءة الرفع دون الخفض بقوله: ((وأما الذي هو أولى بالقراءتين في {الملائكة} بالصواب، فالرفع عطا بها على اسم {الله}))⁽¹⁾. وقد اختار الأخفش هذه القراءة أيضاً⁽²⁾.

2- قال تعالى: ﴿إِذْ الْأَعْلَىٰ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّسِيلُ يُسْحَبُونَ﴾⁽³⁾.
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {السَّسِيلُ}⁽⁴⁾، وهما: قراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور، وقراءة النصب ونسبها لابن عباس⁽⁵⁾، وجه الطبري الرفع على العطف بها على {الأعلال}⁽⁶⁾. وكذا وجهها الزجاج وابن عطية والعكبري وغيرهم⁽⁷⁾.

اختار الطبري قراءة الرفع بقوله: ((والصواب من القراءة عندنا في ذلك ما عليه الجمهور، وهو رفع {السَّسِيلُ}، عطفًا بها على ما في قوله: {فِي أَعْنَاقِهِمْ} من ذكر {الأعلال}))⁽⁸⁾.

د- ماوجه على الرفع على البدلية:

- قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّتِّكُم هَدِيًّا بَلِغِ الْكَعْبَةَ أَوْ كَقَارَةَ طَعَامٍ مَسَاكِينَ...﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {جَزَاءٌ مِّثْلُ}، وهما: القراءة برفع {مِثْلُ}، ونسبها لعامة قراء الكوفة، والقراءة بالخفض ونسبها لعامة قراء المدينة وبعض قراء البصرة⁽¹⁰⁾. وقد قرأ بالرفع عاصم وحزمة والكسائي، وقرأ باقي القراء السبعة بالخفض⁽¹¹⁾.

وجه الطبري الرفع في {مِثْلُ} على البدلية كما يتضح من قوله: (({جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ} بتتوين الجزاء ورفع المثل، لأن الجزاء هو المثل))⁽¹²⁾.

¹- جامع البيان: 606/3.

²- معاني القرآن للأخفش: 182/1.

³- سورة غافر: 71.

⁴- ينظر: جامع البيان: 363/20.

⁵ ينظر: جامع البيان: 363/20؛ المحرر الوجيز: 1643؛ زاد المسير: 1250.

⁶- ينظر: جامع البيان: 363/20.

⁷- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/378، الكشاف: 5/360، المحرر الوجيز: 1643، الإملاء: 220/2، جامع

الأحكام للقرطبي: 18/381، البحر المحيط: 6/454، الدر المصون: 9/495.

⁸- جامع البيان: 363/20.

⁹- سورة المائدة: 97.

¹⁰- ينظر: جامع البيان: 8/680.

¹¹- ينظر: الحجة لأبي علي: 3/254؛ المحرر الوجيز: 578؛ معجم القراءات للخطيب: 2/237.

¹²- جامع البيان: 8/680.

وكذا وجهها مكي والعكبري والسمن الحلبي في أحد توجيهاته⁽¹⁾، ووجه الزجاج الرفع بوجهين، أولهما: على أن {مِثْلُ} صفة للجزاء، وثانيهما: على أن يكون مثل ما قتل خبر الابتداء⁽²⁾. وتبعه فيما ذهب في الوجه الأول أبو علي وابن عطية والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمن الحلبي⁽³⁾.

واختار الطبري قراءة الرفع رادا لقراءة الخفض بقوله: ((وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ {فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ} بتتوين الجزاء ورفع المثل، لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه))⁽⁴⁾.

وسلك مكي مسلك الطبري في موقفه من القراءة⁽⁵⁾، واعترض السمن الحلبي على ما ذهب إليه بقوله: ((وأما قراءة باقي السبعة فاستبعدها جماعة قال الواحدي ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل لأنّ عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله فإنّه لا جزاء عليه لمّا لم يقتله، وقال مكي...: "ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة لأنها توجب جزاء مثل الصيد المقتول" قلت ولا التفات إلى هذا الاستبعاد فإنّ أكثر القراء عليها))⁽⁶⁾.

وفي رأيي أن الصواب مع الحلبي لقوة الحجة التي ذكرها وهي تواتر القراءة، وكم من قراءة ردها الطبري، واختار أخرى معتمدا على التواتر وإجماع القراء فقط. والله أعلم.

02- قال تعالى: ﴿ قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرَبْنَا بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ... ﴾⁽⁷⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {أَمْرَاتُكَ} وهما: القراءة بالرفع ونسبها لبعض البصريين، وقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو، وقراءة النصب ونسبها لعامة قراء الحجاز والكوفة، وقد قرأ بها جمهور القراء⁽⁸⁾.

وجه الطبري قراءة الرفع بأنها من باب الاستثناء غير الموجب، والذي يجوز فيه الرفع على البدلية وذلك إذا كان الاستثناء من الالتفات بمعنى: ولا يلتفت منكم

¹ ينظر: الكشف: 418/1؛ لإملاء: 226/1؛ الدر المصون: 418/4.

² ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 207/2.

³ ينظر: الحجة لأبي علي: 254/3؛ المحرر الوجيز: 578؛ الإملاء: 226/1؛ جامع الأحكام: 192/8؛ البحر المحيط: 22/4؛ الدر: 420/4.

⁴ جامع البيان: 680/8.

⁵ ينظر: الكشف: 226/1.

⁶ الدر المصون: 418/4.

⁷ سورة هود: 80.

⁸ ينظر: جامع البيان: 514/12-515؛ الحجة لأبي علي: 369/4؛ الحجة لأبي زرععة: 348؛ المحرر الوجيز: 963؛ زاد المسير: 666؛ مفاتيح الغيب: 37/18؛ جامع الأحكام للقرطبي: 184/11؛ الدر المصون: 365/6.

أحد إلا امرأتك، أي أنّ {امراتك} بدل من {أحد} (1)، وكذا وجهها الأخفش والزجاج وأبو علي وغيرهم (2)

واختار الطبري قراءة النصب، وبنى صحة اختياره على قوله: ((في حرف ابن مسعود {فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْكَعْبِلِ إِلَّا إِمْرَأَتَكَ} وهذا يدلُّ على صحة القراءة في المرأة بالنصب)) (3).

وأرى أنّ حجة الطبري ليست بالقوة التي تردُّ بها قراءة وردت بالتواتر عن قارئين من القراء السبعة، وهما: ابن كثير وأبو عمرو، وعلى الرغم من كثرة الكلام وأقوال العلماء في هاتين القراءتين من حيث أيهما الأصح في المعنى غير أنهما وردتا على ما تقتضيه العربية، فكلتا القراءتين جائزة - والله أعلم -.

¹- ينظر: جامع البيان: 514/12.

²- ينظر: معاني القرآن: 387/1؛ معاني القرآن وإعرابه: 69/3؛ الحجة لأبي علي: 369/4؛ الحجة لابن خالويه: 190؛ الدر المصون: 368/6.

³- ينظر: جامع البيان: 525/12.

المطلب الثاني: توجيهه ماقرأ بالنصب من الأسماء:

* أولاً: ما وجه بالنصب على أنه خبر كان:

01- قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽¹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿ذُو﴾، وهما قراءة النَّصْب نسبها الطبري لأبي بن كعب، و ابن مسعود وابن عباس⁽²⁾، وقراءة الرفع⁽³⁾.
وجه الطبري قراءة النصب على أن {ذُو} خبر "كان" الناقصة والتقدير: وإن كان الغريم ذا عسرة، فنظرة إلى ميسرة⁽⁴⁾.
وتبعه في هذا التوجيه كل من مكّي القيسي، وابن عطية والزمخشري وأبي حيان والسمين الحلبي والألوسي⁽⁵⁾.
ورغم توجيه الطبري لقراءة النصب وتجويزها لغويا فأثمه رفضها ولم يجوز القراءة بها لمخالفتها خطوط مصاحف المسلمين⁽⁶⁾.
وقد وافقه مكّي القيسي في ترجيح لقراءة الرفع⁽⁷⁾. ووافقه في ذلك أبو حيان والسمين الحلبي⁽⁸⁾. والله أعلم.

02- قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {قَوْلُهُمْ} وهما: قراءة النصب، وهي قراءة الجمهور⁽¹⁰⁾، وقراءة الرفع، وقد قرأ به ابن كثير فيما رواه عنه حماد بن سلمة، وعاصم⁽¹¹⁾.

وجه الطبري قراءة النصب على أن {قَوْلُهُمْ} خبر كان مقدّم، واسمها {أن} قالوا، وعلل لتوجيهه بقوله: ((وإنما اختير النصب في "القول" لأنّ (أن) لا تكون إلا معرفة فكانت أولى بأن تكون هي الاسم، دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً. ولذلك اختير النصب في كل اسم ولي (كان) إذا كان بعده (أن)

¹ - البقرة : 279.

² - سبق تخريج هذه القراءة: 47 .

³ - ينظر: توجيهه قراءة الرفع: 47.

⁴ - ينظر: جامع البيان: 56/3.

⁵ - ينظر: الكشف: 368/1؛ المحرر الوجيز: 256؛ الكشف: 508/1؛ البحر المحيط: 354/2؛ الدر

المصون: 645/2؛ روح المعاني: 53/3.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 57/3.

⁷ - الكشف: 368/1.

⁸ - ينظر: البحر المحيط: 354/2؛ الدر المصون: 645/2.

⁹ - سورة آل عمران: 147.

¹⁰ - ينظر: البحر المحيط: 70/3؛ الدر المصون: 147/3.

¹¹ - سبق توجيهه قراءة الرفع: 50.

الخفيفة، كقوله ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ (1)، وقوله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (2) فأما إذا كان يلي (كان) اسم معرفة، والذي بعده مثله، فسواء الرفع والنصب في الذي يلي "كان" فإن جعلت الذي يلي (كان) هو الاسم رفعتَه ونصبت الذي بعده، وإن جعلت الذي يلي (كان) هو الخبر نصبتَه ورفعت الذي بعده، قوله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَقِبَةُ الَّذِينَ أُسْتُوا السَّوْأَى﴾ (3) إن جعلت {العاقبة} الاسم رفعتها، وجعلت {السَّوْأَى} هي الخبر منصوبة، وإن جعلت {السَّوْأَى} هي الاسم. فكانت مرفوعة (4).
ووافقه فيما ذهب إليه كل من الأخفش وابن عطية والعكبري والقرطبي، أبو حيان (5).

واختار الطبري قراءة النصب معتمدا في اختياره على أم: إجماع قراء الأمصار على القراءة بها نقلا مستقيضا

وأيده العكبري وقد أضاف توجيهها غير ما ذكر وذلك في قوله: ((وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ)) الجمهور على فتح اللام على أن اسم كان ما بعد (إلا)، وهو أقوى من أن يجعل خبرا والأول اسما لوجهين: أحدهما أن {أَنْ قَالُوا} يشبه المضمرة في أنه لا يضمير فهو أعرف. والثاني أن ما بعد (إلا) مثبت (6).

ووافقهما السمين الحلبي فيما احتجَّ به على ترجيح القراءة بقوله: ((وقراءة الجمهور أولى؛ لأنه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يُجعل الأعراف اسماً، وأن" وما في حيزها أعرف، قالوا لأنها تشبه المضمرة من حيث إنها لا تُضمَر ولا توصف ولا يوصف بها، و{قَوْلُهُمْ} لمضمرة فهو في رتبة العلم فهو أقل تعريفاً)) (7). والله أعلم

3- قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ...﴾ (8).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تِجْرَةً}، وهما قراءة النصب ونسبها لعامة قراء الكوفة. وقد قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي (9)، وقراءة الرفع ونسبها لأكثر أهل الحجاز وأهل البصرة (10).

1- سورة العنكبوت: 23.

2- سورة الأنعام: 24.

3- سورة الروم: 9.

4- جامع البيان: 6/122.

5- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/237؛ المحرر الوجيز: 367؛ إملاء مامن به الرحمن: 1/153؛ جامع الأحكام للقرطبي: 5/354؛ البحر المحيط: 3/70.

6- إملاء ما من به الرحمن: 1/153.

7- الدر المصون: 3/433.

8- سورة النساء: 29.

9- سبق تخريج القراءة: 44.

10- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 44.

وجّه الطبري النصب على أنّ {كان} ناقصة، واسمها مضمر، و{تجارة} خبرها، وتقدير الجملة عنده: إلا أن تكون الأموال التي تأكلونها بينكم تجارة عن تراض منكم، فيحلّ لكم أكلها حينئذٍ (1).

ووافقه فيما ذهب إليه أبو علي وأبو زرعة وابن خالويه وغيرهم (2)، وجوز أبو علي وجهاً آخر هو أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه والتقدير: إلا أن تكون الأموال ذوات تجارة (3)، وتبعه فيما ذهب إليه، ابن عطية والعكبري والقرطبي (4).

04- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (5).

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿تَكَ﴾: {حَسَنَةً}، وهما القراءة بالنصب: وقد قرأ بها الجمهور (6)، والقراءة بالرفع: وقد قرأ بها: ابن كثير ونافع (7) وجّه الطبري قراءة النصب على أنّ (كان) ناقصة، و{حَسَنَةً} خبرها، والمعنى: وإن تك زنة الذرة (8). ووافقه أبو زرعة والرازي (9).

وتبعه النحاس في توجيهه هذا إلا أنه اختلف معه في تقدير الاسم، حيث قدره النحاس بقوله: ((تنصب {حَسَنَةً} على تقدير: وإن تك فعلته حسنة)) (10)، ووافقته الزجاج في توجيهه وتقديره (11).

ورأى أبو علي مثل رأيهم في التوجيه وخالفهم في تقدير الاسم المحذوف بتقديره بـ"مِثْقَال" (12). وخالف مكي القيسي تقدير أبي علي للاسم ورأى فساد تأويله بقوله: ((فالتقدير: وإن تكن الحسنه مِثْقَال ذرة، وإثما جعلت الحسنه هي الاسم، وقد كانت خبراً، لأنّها هي مِثْقَال الذرة، ولو أضمرت المِثْقَال لفُجِح الإتيان بالتاء، في "تَكَ" فأضمرت ما يليق بالتاء، وهي الحسنه، وجعلت {مِثْقَال ذرة} الخبر؛ لأنه هو الـ{حَسَنَةً}، فكل واحد محمول على الآخر، وهو هو ودل على هذا التقدير

1- ينظر: جامع البيان: 628/6.

2- ينظر: الحجة لأبي علي: 152/3؛ الحجة لأبي زرعة: 199؛ الحجة لابن خالويه: 103؛ الكشاف: 604/1؛ مفاتيح الغيب: 72/10؛ البحر المحيط: 369/2؛ الدر المصون: 663/3؛ روح المعاني: 15/5.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 152/3.

4 ينظر: المحرر الوجيز: 426؛ إملاء ما من به الرحمن: 177/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 249/6.

5 سورة: النساء: 40.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 60/3؛ الحجة لأبي زرعة: 203؛ معجم القراءات للخطيب: 72/2.

7- ينظر: جامع البيان: 35/7.

8- ينظر: المصدر السابق: 35/7.

9- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 203؛ مفاتيح الغيب: 107/10.

10- إعراب القرآن للنحاس: 262/1.

11- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 52/2.

12- ينظر الحجة لأبي علي: 160/3.

ثبوت التاء في "تك" وإجماعهم على قوله {وَمَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} (1) (2).

أرى - والله أعلم - أن التقدير الأنسب هو ما رآه أبو حيان، وتبعه إليه السمين الحلبي، وهو في كون اسم "كان" ضميراً مستتراً يعود على متقال ذرة، وإنما أتت حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: وإن تكن ذرة ذرة حسنة - أو لإضافته إلى مؤنث فاكتسب منه التأنيث (3). و الوجه الأول قريب من توجيه الطبري وقد يكون هذا ما قصده الطبري - والله أعلم

05- قال تعالى: ﴿وَأَنْ يَكُنْ مِثَّةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ (4).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {مِثَّةً}، وهما: القراءة بالنصب وقد نسبها لبعض قراء المدينة، والكوفة والبصرة، وقد قرأ بها أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية عنه (5)، وقراءة الرفع حيث نسبها ليزيد بن القعقاع (6).

وجه الطبري النصب على أن (كان) تامة، و{مِثَّةً} خبرها (7) وكذا وجهها أبو علي وأبو زرعة وغيرهما (8).

06- قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (9).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {رَّسُولَ}، هما قراءة النصب وهي قراءة الجمهور (10)، وقراءة الرفع (11).

وقد قرأ بالنصب الجمهور، وقرأ بالرفع كل من زيد بن علي وابن أبي عبيدة (12).

وجه الطبري قراءة النصب بقوله: ((والنصب في رسول الله ﷺ بمعنى تكرير: كان رسول الله ﷺ)) (13). أي {رَّسُولَ} خبر كان.

1- سورة: الأنعام: 161.

2- الكشف: 429/1.

3- ينظر: البحر المحيط: 262/3.

4- سورة: الأنعام: 139.

5- ينظر: جامع البيان: 588/9.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 415/3؛ الحجة لأبي زرعة: 275؛ معجم القراءات: 563/2.

7- ينظر: جامع البيان: 588/9.

8- ينظر: الحجة لأبي علي: 415/3؛ الحجة لأبي زرعة: 275؛ المحرر الوجيز: 668؛ البحر المحيط: 235/4.

9- سورة الأحزاب: 40.

10- ينظر جامع البيان: 122/19.

11- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 45.

12- ينظر سبق تخريج القراءة: 45.

13- ينظر: جامع البيان: 122/19.

وكذا وجهه الفراء وغيره⁽¹⁾، ووجه ابن عطية النصب على العطف على لـ {أبا}⁽²⁾، وجمع أبو حيان الوجهين ووافق السمين الحلبي⁽³⁾.
وأته رأى أن ما وجهه الطبري هو الأليق في هذه الآية بقوله: ((والأول أليق لأن (لكن) ليست عاطفة لأجل الواو، فالأليق بها أن تدخل على الجمل كمثل التي ليست بعاطفة))⁽⁴⁾.

واختار الطبري قراءة النصب⁽⁵⁾، ووافق بذلك اختيار الفراء للقراءة. وكذلك اختارها الفراء⁽⁶⁾.

07- قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾⁽⁷⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {صَيْحَةً}، وهما قراءة النصب ونسبها لعامة قراء الأمصار⁽⁸⁾، وقراءة الرفع ونسبها لأبي جعفر المدني⁽⁹⁾.
وجه الطبري النصب في قوله تعالى {صَيْحَةً}، على أن كان ناقصة و{صَيْحَةً} خبرها، واسمها ضمير مستتر⁽¹⁰⁾. والاستثناء هنا مفرغ لعدم وجود المستثنى منه فلا عمل لـ "إلا" ولا أثر إعرابياً لها.

ووافق الزجاج وابن عطية والزمخشري والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي والألوسي⁽¹¹⁾.

واختار الطبري قراءة النصب، ورأى أنها هي الصواب لإجماع القراء عليها، ولسلامة بنيتها اللغوية⁽¹²⁾.

¹- ينظر: معاني الفراء: 2/334؛ معاني الأخفش: 2/480؛ إعراب القرآن للنحاس: 2/397؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4/230.

²- ينظر: المحرر الوجيز: 1515؛ البحر المحيط: 7/228.

³- ينظر: البحر المحيط: 7/228؛ الدر المصون: 9/428.

⁴- الدر المصون: 9/128..

⁵- جامع البيان: 19/122.

⁶- ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/334.

⁷ سورة يس: 28.

⁸ سبق تخريج القراءة: 60.

⁹ ينظر: توجيه قراءة الرفع: 60.

¹⁰ ينظر: جامع البيان: 19/428.

¹¹- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/284؛ المحرر الوجيز: 1561؛ الكشف: 5/174؛ إملاء ما من به الرحمن: 2/202؛ جامع الأحكام للقرطبي: 17/434؛ البحر المحيط: 7/317؛ الدر المصون: 9/258؛ روح المعاني: 2/23.

¹²- ينظر: جامع البيان: 19/428.

08 - قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾.
 أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {دُولَةً} أو لهما: قراءة النصب ونسبها
 لعامة قراء الأمصار⁽²⁾، وقراءة الرفع ونسبها لأبي جعفر⁽³⁾.
 وجه الطبري النصب على أن {دُولَةً} خبر {يكون}، واسم كان مضمّر تقديره
 "هو" يعود على {الفيء} والتقدير: كيلا يكون الفيء دُولَةً، أي متداولاً⁽⁴⁾.
 ووافقه فيما ذهب إليه من توجيه الأخفش والزجاج وغيرهما⁽⁵⁾.
 وكذا وجهها النحاس، إلا أنه كان أكثر دقة في تحديد ما يعود عليه الضمير -
 اسم يكون - حيث أعاد الضمير على {ما} في قوله تعالى: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى
 رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾⁽⁶⁾، أي لا يكون ما أقاء الله على رسوله من أهل القرى
 دُولَةً يتداولها الأغنياء فيعملون فيه ما يحبون، فقسمه الله جل وعز هذا القسم⁽⁷⁾.
 واختار الطبري قراءة النصب بقوله: ((والقراءة التي لا أستجيزُ غيرها في
 ذلك... {دُولَةً} بضم الدال ونصب الدولة... لإجماع الحجة عليه))⁽⁸⁾
 ثانياً: ما وجه بالنصب على انه مفعول به:

1- قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁹⁾.
 أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْحَمْدُ}⁽¹⁰⁾، وهما قراءة النصب وهي
 قراءة سفيان، وقراءة الرفع وهي قراءة الجمهور⁽¹¹⁾.
 ذكر الطبري توجيهها للقراءة في قوله: ((تتابعت قراءة القراءة وعلماء الأمة على
 رفع الحمد من: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ دون نصبها الذي يؤدي إلى الدلالة على
 أن معنى تاليه كذلك أحمد الله حمداً))⁽¹²⁾.
 يحتمل ما ذكره الطبري وجهين أشار لهما السمين في توجيهه لهذه القراءة
 بقوله: ((وقرئ شاذاً بنصب الدال من {الْحَمْدُ} وفيه وجهان: أظهرهما أنه

¹- سورة الحشر: 7

²- ينظر: جامع البيان: 521/22.

³- ينظر: الكشف: 78/6؛ البحر المحيط: 244/8.

⁴- ينظر: جامع البيان: 521/22.

⁵ ينظر: معاني القرآن للأخفش: 538/2؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

146/5؛ الكشف: 416/2؛ الكشاف: 78/6؛ البحر المحيط: 244/8؛ الدر المصون: 283/10.

⁶- سورة الحشر: 7.

⁷- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 259/3.

⁸- جامع البيان: 521/22.

⁹- سورة الفاتحة/2.

¹⁰- ينظر: جامع البيان: 138/1.

¹¹- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 9/1؛ إعراب القرآن للنحاس: 21/1؛ معجم القراءات للخطيب: 1-3/5.

¹²- جامع البيان 138/1

منصوب على المصدرية ، ثم حذف العامل ، وأتاب المصدر منابه ، كقولهم في الأخبار: "حمداً وشكراً لا كفراً" والتقدير أحمد الله حمداً، فهو مصدر ناب عن جملة خبرية. وقال الطبري⁽¹⁾: إن في ضمنه أمر عباده أن يُثنوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمد لله وعلى هذا يجيء "قولوا إياك ، فعلى هذه العبارة يكون من المصادر النائية عن الطلب لا الخبر وهو محتمل للوجهين ولكن كونه خبرياً أولى من كونه طلبياً، ولا يجوز إظهار هذا الناصب لئلا يجمع بين البديل والمبدل منه . والثاني: أنه منصوب على المفعول به أي اقرؤوا الحمد ، أو اتلوا الحمد كقولهم: اللهم ضبعا وذنباً ، أي اجمع ضبعا . والأول أحسن للدلالة اللفظية ((⁽²⁾ ، وتبعه العكبري في تقدير الفعل "أحمد" في توجيهه بقوله: ((ويقرأ- {الحمد}- بالنصب، على أنه مصدر فعل محذوف؛ أي أحمد الحمد))⁽³⁾ .

ويحتمل ما عرضه الطبري وجهاً غير ما ذكره السمين الحلبي في قوله "أحمد الله حمداً"، وهو أن ينصب {الحمد} على أنه مفعول مطلق ، غير أن في هذا التوجيه خلافاً بين النحاة ، حيث رفض ابن مالك حذف الفعل عندما يكون المفعول مطلقاً؛ لأن الغرض من المفعول المطلق توكيد الفعل، فلا يجوز حذف ما يراد تأكيده ، ونجد ذلك في ألفيته في قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه دليل مُتَّسَع⁽⁴⁾

ورأى الفراء⁽⁵⁾ أن التوجيه في هذا الموضع يعتمد على البنية الصرفية للكلمة وليس موضعها في الجملة أو على تأثرها بعامل وهو توجيه مخالف لتوجيه الطبري، ونجد هذا التوجيه في قوله: ((فأما من نصب فإنه يقول (الحمد) ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله ، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يفعل) (جاز فيه النصب) ، وتبعه في هذا التوجيه الأخفش⁽⁶⁾.

ذكر سيبويه أن بني تميم تنصب في مثل هذا الموضع بعامل وهو الألف واللام، وذلك بقوله: ((ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمد لله ، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير))⁽⁷⁾ ، وإن لم يصرح بأنها قراءة.

ورأى النحاس أن توجيه القراءة هو ما ذكره سيبويه في هذا التوجيه⁽⁸⁾ .

1- ينظر: جامع البيان 1/138

2- الدر المصون: 1/38-39.

3- إملاء مامن به الرحمن: 1/5.

4- ينظر: شرح ابن عقيل: 297.

5- ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/3.

6- معاني القرآن للأخفش 1/9

7- الكتاب 1/329.

8- إعراب النحاس 1/12.

وذكر صاحب رسالة (توجيه القراءات عند الفراء) أن الحلبي ذكر كلا التوجيهين في تفسيره إلا أنه رجح توجيه الفراء على توجيه الطبري، معللاً ترجيحه بأن في توجيه الأول أسلوب الجملة خبري، وفي توجيه الثاني الأسلوب طلبى ويفيد الأسلوب الخبري الدوام والثبوت، وهو الأنسب في موضع الثناء والمدح في الآية الكريمة من الأسلوب الطلبى، الذي يدل على التجدد⁽¹⁾، وبرجوعي لتفسير الحلبي وجدت أن ما ذكره صاحب الرسالة ليس إلا استنتاجاً خرج به مما ذكره السمين الحلبي في توجيهه لقراءة النصب، ولا أجد ما ذكره عين الصواب، بل خطأ فيه، فمما لا يخفى على قارئ النص السابق أنه ذكر رأى الطبري في الوجه الذي أيده الحلبي، فقط زاده تفصيلاً وإيضاحاً، والمتأمل لتوجيه الطبري - في وجهة نظري - يجده لم يغفل عما قدر من قوة الأسلوب الخبري في مقام الثناء الذي في سياق هذه الآية على الأسلوب الطلبى؛ لذا نجده قد صرح برفض قراءة النصب لفساد تأويلها موجبا العقوبة لقارئها لأنها توجب وجود عامل نصب {الحمد}، وقدره بفعل محذوف، و"الفعل" يدل على الحدث والتجدد. وبذلك تكون قراءة الرفع أولى بمقام الثناء من قراءة النصب لما سلف بيانه. وتتضح شدة رفضه لقراءة النصب بقوله: ((ولو قرأ قارئ ذلك بالنصب لكن عندي محيلاً معناه ومستحقاً العقوبة على قراءته كذلك، وهو عالم بخطئه وفساد تأويله))⁽²⁾.

وما هو جدير بالذكر هنا رأى الزمخشري بأن الأصل في القراءة النصب وعدل بها إلى الرفع للدلالة على ثبات المعنى واستقراره⁽³⁾.

2- قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁽⁴⁾ أورد الطبري قراءة النصب في قوله تعالى: {غِشَاوَةٌ}، وهي القراءة بالنصب، وقد قرأ بها عاصم⁽⁵⁾، والقراءة بالرفع وهي قراءة الجمهور⁽⁶⁾.

وجه الطبري قراءة النصب بوجهين هما: لوجه الأول: وجه فيه النصب على أن {غِشَاوَةٌ} مفعول به لفعل محذوف تقديره (جعل)⁽⁷⁾، ووافق الزجاج في هذا التوجيه بقوله: ((النصب جائز في النحو على أن المعنى {جَعَلَ عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ}، وتبعه أبو حيان والقرطبي⁽⁸⁾، وأجاز أبو علي أن يكون النصب بفعل {خَتَمَ} أيضاً⁽¹⁾

1- ينظر توجيه القراءات عند الفراء: 40.

2- جامع البيان 139/1

3- الكشف 111/1.

4- سورة البقرة: 6.

5- سبق تخريج القراءة: 29.

6- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 29.

7- ينظر: جامع البيان 270/1

8- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 84/1؛ البحر المحيط: 177/1؛ الجامع لأحكام القرآن

للقرطبي 291/1

، وأنكر ذلك العكبري متفقاً مع توجيه الطبري بقوله: ((ويقرأ بالنصب بفعل مضمر تقديره "وجعل على أبصارهم غشاوة" ، ولا يجوز أن ينتصب بـ {ختم} لأنه لا يتعدى بنفسه) (2)

الوجه الثاني: النصب على أن {غشاوة} تابع لموضع السمع، الذي هو في موضع النصب على المفعولية (3) 'ولم أجد من أشار إلى هذا التوجيه فيما اطلعت عليه من كتب القراءات والتفاسير سواه.

وأضاف الحلبي وجهين آخرين لم يعزهما لأحد هما:

1_ النصب على إسقاط حرف الجر، ويكون {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ} معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم حذف حرف الجر فانصب ما بعده .

2_ أن يكون {غشاوة} اسماً وضع موضع المصدر الملاقي لـ {ختم} في المعنى، لأن الختم والتغشية يشتركان في معنى الستر، فكأنه قيل: (وختم تغشياً)، على سبيل التأكيد، فهو من باب (قعدت جلوساً)، وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها مغشاة (4)

ولم يغفل الطبري عن الوجهين اللذين ذكرهما الحلبي، بل رفض ما تحويه قراءة النصب من معنى، ولم يجوزها بناءً على ذلك في قوله: ((إن الختم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله، ولا خبر عن رسول الله ﷺ، ولا موجود في لغة أحد من العرب، وقد قال الله جل ثناؤه في سورة أخرى: {وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ} ثم قال: {وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً} (5) فلم يدخل البصر في معنى الختم، وذلك هو المعروف في كلام العرب، فلم يجوز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة)) (6)

3_ قال تعالى: {فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} (7).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {آدَمُ}، وهما: قراءة الرفع، وقد قرأ بها الجمهور (8)، وقراءة النصب (9).

1- الحجة لأبي علي: 309/1.

2- إملاء ما من به الرحمن: 15/1.

3- جامع البيان: 270/1.

4- الدر المصون: 111-112/1.

5- سورة الجاثية: 23.

6- جامع البيان: 269/1.

7- سورة: البقرة: 36.

8- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 52.

9- سبق تخريج القراءة: 52.

وجّه الطبري النصب على أن {آدم} مفعول به لفعل {تلقى} ونجد هذا التوجيه في قوله: ((إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له مُتلقٌ، وما لقيه فقد لقيه، فصار للمتكلم أن يُوجه الفعل إلى أيهما شاء، ويخرج من الفعل أيهما أحب))⁽¹⁾.

أي أن فعل "تلقى" يكون إسناده للفاعل كإسناده للمفعول في المعنى وإلى هذا النوع من الأفعال أشار أبو علي إلى أنواع الأفعال المتعدية⁽²⁾. وكذا وجّه كل من ابن خالويه وابن عطية وغيرهما من علماء اللغة⁽³⁾.

4- قال تعالى: ﴿قُلْ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْعَفْوُ}، وهما قراءة النصب ونسبها لقراء الحجاز والبصرة ومعظم قراء الكوفة، وهي قراءة ابن كثير وعاصم في رواية حفص والأعمش وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع⁽⁵⁾، وقراءة الرفع⁽⁶⁾. وجّه الطبري النصب في القراءة على أن {الْعَفْوُ} مفعول به وذلك في قوله: ((فمن قرأه نصبا جعل "ماذا" حرفا واحدا، ونصبه بقوله {يُنْفِقُونَ}))⁽⁷⁾. وكذا وجهه نخبة من علماء اللغة والتفسير⁽⁸⁾.

05- قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ...﴾⁽⁹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {شَهْرُ}، وهما: القراءة بالنصب وقد قرأ بها أبو عمرو وعاصم⁽¹⁰⁾، والقراءة بالرفع وهي قراءة الجمهور⁽¹¹⁾. وجّه الطبري النصب على المفعولية، وإن عدّد تقدير الأفعال بقوله: ((نصبًا، بمعنى: كُتِبَ عليك أن تصوموا شهر رمضان، وقرأه بعضهم نصبًا بمعنى وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم إن كنتم تعلمون، وقد يجوز أيضا نصبه على وجه الأمر بصومه، كأنه قيل شهر رمضان فصوموه))⁽¹²⁾.

¹ ينظر: جامع البيان: 580/1.

² الحجة لأبي علي: 23/2.

³ ينظر: الحجة لأبي زرة: 94؛ الكشف: 290/1؛ المحرر الوجيز: 78؛ جامع الأحكام للقرطبي: 223/1.

⁴ سورة البقرة: 218.

⁵ سبق تخريج القراءة: 31.

⁶ ينظر: توجيه قراءة الرفع: 31.

⁷ جامع البيان: 696/3.

⁸ ينظر: الحجة لأبي علي: 319/2-320؛ مفاتيح الغيب: 52/6؛ زاد المسير: 129؛ الكشف: 292/1-293.

⁹ سورة البقرة: 184.

¹⁰ سبق تخريج القراءة: 41.

¹¹ ينظر: ينظر: توجيه قراءة الرفع: 41.

¹² جامع البيان: 188/3.

وكذا وجهها الأخفش والعكبري⁽¹⁾ وواقفه الزجاج مضيفا وجهها آخر وهو أن يكون {شهر} بدلا من أيام معدودات⁽²⁾.
وذكر أبو حيان أن في هذا التوجيه بعد لكثرة الفصل⁽³⁾.

06- قال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مِلَّةَ}، وهما: قراءة النصب وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع وقد قرأ بها: ابن هرمز والأعرج وابن أبي عبله⁽⁵⁾.
وجه الطبري قراءة النصب بقوله: ((وفي نصب قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، أوجه ثلاثة: أحدها: أن يوجه معنى قوله: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ إلى معنى قالوا: اتبعوا اليهودية والنصرانية، لأنهم إذ قالوا: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، إلى اليهودية والنصرانية دعوهم. ثم يعطف على ذلك المعنى بالملة، فيكون معنى الكلام حينئذ: قل يا محمد: لا تتبع اليهودية والنصرانية، ولا تتخذها ملّة، بل تتبع ملّة إبراهيم حنيفا. ثم يُحذف "تتبع" الثانية، ويعطف بالملة على إعراب "اليهودية" و"النصرانية"، والآخر: أن يكون نصبه بفعل مضمر بمعنى "تتبع". والثالث: أن يكون أريد: بل نكون أصحاب ملّة إبراهيم، أو أهل ملّة إبراهيم، ثم حذفت الأهل والأصحاب، وأقيمت الملّة مقامهم، إذ كانت مؤدية عن معنى الكلام، كما قال الشاعر: حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا * * وَمَا هِيَ وَيَبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

يعني صوت عناق. فتكون الملّة حينئذٍ منصوبة عطفا في الإعراب على اليهود والنصارى، وقد يجوز أن يكون منصوبا على وجه الإغراء، بإتباع ملّة إبراهيم⁽⁶⁾ من خلال ما ذكره الطبري يمكن جمع الوجه الأول والثاني والرابع إلى وجه واحد وهو النصب على المفعولية. ووافق الطبري في توجيهه نخبة من علماء اللغة والتفسير من أبرزهم الزجاج والزمخشري وغيرهما⁽⁷⁾.

¹- ينظر: معاني القرآن: 171/1؛ الإملاء: 82/1.

²- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 254/1.

³- ينظر: البحر المحيط: 45/2.

⁴- سورة البقرة: 134.

⁵- ينظر: المحرر الوجيز: 137؛ إملاء ما من به الرحمن: 65/1؛ البحر المحيط: 577/1.

⁶- جامع البيان: 590/2-591.

⁷- معاني القرآن وإعرابه: 213/1؛ الكشف: 333/1؛ المحرر الوجيز: 137؛ إملاء ما من به الرحمن: 65/1؛ جامع الأحكام: 414/2؛ البحر المحيط: 577/1؛ الدر المصون: 135/2.

07- قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (1).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الظالمين} وهما: القراءة بالنصب وهي قراءة الجمهور (2)، وقراءة الرفع (3).

وجّه الطبري النصب على أن {الظالمين} مفعول به لفعل {يَنَالُ} فهذا الفعل - وكما ذكر أبو علي في أنواع الفعل المتعدي (4)

08- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَرْوَاجِهِمْ مَتَّاعًا إِلَىٰ الْحَوْلِ...﴾ (5).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {وَصِيَّةً}، وهما: قراءة الرفع (6) وقد قرأ بها ابن كثير وعاصم، والكسائي، وقراءة النصب وقد قرأ بها: أبو عمرو وحمزة وابن عامر (7).

وجّه الطبري النصب في قوله: {وَصِيَّةً} على أنه مفعول به لفعل محذوف، وذلك في قوله ((فقرأ بعضهم: {وَصِيَّةً لِّأَرْوَاجِهِمْ} بنصب {وَصِيَّةً} بمعنى: فليوصوا وصية لأزواجهم)) (8). وكذا وجهها الزجاج وأبو علي وغيرهما (9)

09- قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَةٌ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَلَبَسَ بِنِجَابِهَا إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْثُوبٌ﴾ (10)

ذكر الطبري قراءة النصب في قوله ﴿يَعْثُوبٌ﴾، ونسبها لقراء أهل الكوفة والشام (11)، وقد قرأ بها ابن عامر وحمزة وعاصم (12)

رأى الطبري وجهين للقراءة بفتح الباء في {يَعْثُوبٌ}؛ لأن الفتحة يجوز أن تكون علامة نصب أو خفض، فـ {يَعْثُوبٌ} من الأسماء الممنوعة من الصرف

1- سورة البقرة: 123.

2- سبق تخريج القراءة: 53.

3- ينظر: توجيه الرفع: 53.

4- ينظر: الحجة لأبي علي: 23/2.

5- سورة البقرة: 238.

6- توجيه قراءة الرفع: 61.

7- سبق توجيه القراءة: 61.

8- جامع البيان: 397/4.

9- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 321/1؛ الحجة لأبي علي: 2/343؛ الحجة لأبي زرعة: 138؛ الكشاف: 1/469،

إملاء ما من به الرحمن: 1/101؛ جامع الأحكام للقرطبي: 4/206؛ البحر المحيط: 2/254.

10- سورة هود: 70.

11- ينظر: جامع البيان: 12/481.

12- سبق توجيه القراءة: 32.

بعلّتين هما: العلمية والعجمة، وبناء على ذلك وجه النصب على أن {يَعْقُوبُ} مفعول به لفعل مضمر تقديره "وهبنا"⁽¹⁾. وكذا وجه الزجاج وغيره⁽²⁾ ووجه الأخفش الخفض على أن {يَعْقُوبُ} في موضع خفض بحرف الجر الباء على تقدير: بيعقوب من وراء إسحاق، وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف⁽³⁾

وذكر النحاس آراء العلماء في هذه المسألة بقوله: ((والكسائي والأخفش وأبو حاتم يقدرون {يعقوب} في موضع خفض، وعلى مذهب سيبويه والفراء يكون في موضع نصب))⁽⁴⁾

اختار الطبري قراءة الرفع على قراءة النصب⁽⁵⁾

ولا أوافق الطبري فيما ذكر من اختيار، فقراءة النصب متواترة عن ثلاثة أعلام من القراء السبعة، وهم ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية عنه، وقراءة هؤلاء حجة على أهل العلم بالعربية، وليسوا لأهل العربية حجة على أئمة القراء. والله أعلم

10- قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلٌّ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾⁽⁶⁾.

أورد الطبري ثلاث قراءات في قوله تعالى: {الْكَذِبُ}، وهي قراءة النصب ونسبها لعامة قراء الحجاز والعراق⁽⁷⁾، وقراءة الخفض وقد قرأ بها الحسن البصري، وقراءة الرفع⁽⁸⁾.

وجه الطبري النصب على أنه مفعول به، بمعنى لا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب، وتكون {ما} بمعنى المصدر⁽⁹⁾، وكذا وجهها الأخفش وابن عطية والزمخشري وغيرهم⁽¹⁰⁾

واختار الطبري قراءة النصب بقوله: ((والصواب عندي من القراءة في ذلك نصب {الْكَذِبُ} لإجماع الحجة من القراءة عليه))⁽¹¹⁾

¹- ينظر: جامع البيان: 481/12.

²- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 62/3؛ الحجة لأبي علي: 4/364؛ الحجة لابن خالويه: 189.

³- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/384.

⁴- إعراب القرآن: 424.

⁵- ينظر: جامع البيان: 483/12.

⁶- سورة النحل: 116.

⁷- تخريج القراءة: 113.

⁸- ينظر: توجيه قراءة الخفض: 113.

⁹- ينظر: جامع البيان: 389/14.

¹⁰- ينظر: معاني القرآن: 419/2؛ المحرر الوجيز: 1122؛ الكشف: 481/3؛ البحر المحيط: 526/5؛ الدر

المصون: 297/7.

¹¹- جامع البيان: 390/14.

11- قال تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَٰنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ (1).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الرِّيحَ}، وهما: قراءة النصب، ونسبها لعامة قراء الأمصار (2)، وقراءة الرفع، ونسبها لعبد الرحمن الأعرج (3).
وجه الطبري النصب على المفعولية، بفعل محذوف تقديره سخرنا (4)، ووجهها الزجاج والزمخشري وابن عطية وغيرهم على العطف على {الجبال} (5).

12 - قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعِثَفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يَرُدَّ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمْ تَذِقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (6).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {سَوَاءً}، وهما: قراءة النصب وقد قرأ بها ابن أبي عليّة، وقراءة الرفع وهي قراءة الجمهور (7).
وجه الطبري قراءة النصب على أن {سَوَاءً} مفعولا ثانٍ لـ {جَعَلْنَا} (8)، وكذا ذكر الفراء، وأبو زرعة، وابن خالويه، وغيرهم (9).

وأضاف أبو علي الفارسي وجهاً آخر، وهو أن تنصب {سَوَاءً} على الحال من الضمير في {جَعَلْنَا} (10)، وتبعه في ذلك ابن عطية، والقرطبي، وأبو حيان (11).
ورغم أن القراءتين متواترتان فإن الطبري أنكر قراءة النصب، رغم توجيهه لها - والله أعلم -

13- قال تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَٰنَ الرِّيحَ عُدُوًّا شَهْرًا وَرَوَاحَهَا شَهْرًا وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمَنْ الْجِنَّ مَنْ يَّعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَأْتِنَ رَبَّهُ...﴾ (12).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الرِّيحَ}، وهما قراءة النصب: وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع وقد قرأ بها عاصم (13).

1- سورة الأنبياء: 80.

2- سبق تخريج القراءة: 34.

3- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 34.

4- ينظر: جامع البيان: 332/16.

5- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 400/3؛ الكشف: 159/4؛ البحر المحيط: 308/6؛ الدر المصون: 188/8.

6- سورة الحج: 23.

7- سبق تخريج القراءة: 34.

8- جامع البيان: 504/16.

9- ينظر: معاني الفراء: 222/2؛ الحجة لأبي زرعة: 474؛ الحجة لابن خالويه: 523؛ إملاء: 142/1؛ الكشف: 185/4؛ الدر المصون: 258/8.

10- الحجة لأبي علي: 272/5.

11- المحرر الوجيز: 1307؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 354/14؛ البحر المحيط: 336/6.

12- سورة سبأ: 12.

13- ينظر: الحجة لأبي علي: 9/6؛ الحجة لابن خالويه: 292.

وجّه الطبري قراءة النصب، على أنّ {الرَّيْحَ} مفعول به، وذلك في قوله ((ينصب {الرَّيْحَ}، بمعنى: ولقد آتينا داود مثا فضلا وسخرنا لسليمان الريح))⁽¹⁾. ووافقه فيما ذهب إليه الزجاج وأبو علي وغيرهما⁽²⁾.

واختار الطبري قراءة النصب معللاً اختياره بإجماع الحجة من القراء عليها⁽³⁾

14 - قال تعالى: ﴿إِذِ الْأَعْمَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾⁽⁴⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {السَّاسِلُ}، وهما قراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور، وقراءة النصب ونسبها لابن عباس وقرأ بها أيضاً ابن مسعود⁽⁵⁾

وجّه الطبري النصب على المفعولية بقوله ((و{السَّاسِلُ يُسْحَبُونَ} بالنصب وفتح يسحبون، بمعنى: ويسحبون السلاسل))⁽⁶⁾. وكذا وجهها الزجاج وابن عطية والعكبري وغيرهم⁽⁷⁾.

15- قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾⁽⁸⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله {سَوَاءً}، وهما: قراءة النصب ونسبها لعامة قراء الكوفة وقد قرأ بها الكسائي وحمزة⁽⁹⁾، وقراءة الرفع ونسبها لعامة قراء المدينة، والبصرة وبعض قراء الكوفة⁽¹⁰⁾.

وجّه الطبري قراءة النصب بقوله: ((...{سَوَاءً} نصباً، بمعنى: أحسبوا أن نجعلهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء))⁽¹¹⁾

ومن خلال ما ذكر الطبري نجد أن موضع {سَوَاءً} مفعول به ثان لفعل جعل، ووافقه فيما ذهب إليه أبو علي وذلك بقوله: ((أن تجعل المحيا والممات بدلا من الضمير المنصوب في {نَجْعَلُهُمْ} فيصير التقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواء،

¹- جامع البيان: 226/19.

²- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 245/4؛ الحجة لأبي علي: 9/6؛ الحجة لابن خالويه: 292؛ الحجة لأبي زرعة: 584؛ الكشاف: 111/5؛ الإملاء: 196/2؛ البحر المحيط: 253/7؛ الدر المصون: 160/9.

³- جامع البيان: 226/19.

⁴- سورة غافر: 71.

⁵- سبق تخريج القراءة: 68.

⁶- جامع البيان: 363/20.

⁷- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 378/4؛ الكشاف: 360/5؛ المحرر الوجيز: 1643؛ الإملاء: 220/2؛ جامع الأحكام للقرطبي: 381/18؛ البحر المحيط: 454/6؛ الدر المصون: 495/9.

⁸- سورة الجاثية: 20.

⁹- سبق تخريج القراءة: 38.

¹⁰- ينظر: توجيه قراءة الرفع لـ{سواء}: 38.

¹¹- جامع البيان: 89/21.

فينتصب سواء على أنه مفعولٌ ثانٍ لنجعل، ويكون انتصاب سواءً على هذا القول حسناً⁽¹⁾، وذكر هذا التوجيه الأخفش والنحاس وغيرهما⁽²⁾ وكذا وجهها العكبري، ولكّته جعل {سواء} مفعولاً ثانياً للفعل (حسب)⁽³⁾ وخالف السمين الحلبي العكبري فيما ذهب إليه من توجيهه، معلا لا ذلك بقوله: ((فقد صرح — يقصد العكبري — بأنه مفعول ثانٍ للحسبان، وهذا لا يصح البتة؛ لأنّ حسب وأخواتها إذا وقع بعدها (أنّ) المشدّدة، أو (أنّ) المخففة أو الناصبة سدّت مسدّ المفعولين؛ وهنا قد وقع بعد "الحسبان" (أنّ) الناصبة فهي سادّة مسدّ المفعولين، فمن أين يكون {سواء} مفعولاً ثانياً لـ {حسب}؟))⁽⁴⁾ وأضاف أبو علي وجهاً آخر وهو النصب على الحالية وذلك في قوله: (({سواء} منتصبا على الحال ممّا في قوله: {كَالَّذِينَ ءَامَنُوا} من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع في قوله: {كَالَّذِينَ ءَامَنُوا}، وهذا الضمير يعود على الضمير المنصوب في {تَجْعَلَهُمْ}؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين))⁽⁵⁾. ووافقه فيما ذهب إليه ابن خالويه وغيره⁽⁶⁾.

وقد رجح بعض العلماء قراءة الرفع على النصب⁽⁷⁾. ويرى الطبري أنهما قراءتان متواترتان صحيحتا المعنى⁽⁸⁾. والله أعلم.

***ثالثاً: ما وجه بالنصب على المصدرية**

— قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾⁽⁹⁾ أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {قَوْلَ}، وهما قراءة النصب، ونسبها لعبد الله بن عامر، وقد قرأ بها أيضاً: الحسن ويعقوب الحضرمي⁽¹⁰⁾، والقراءة بالرفع⁽¹¹⁾. وجه الطبري قراءة النصب على أنه مصدر⁽¹²⁾. وكذا وجهها أبو علي وابن خالويه وابن عطية وأبو زرعة⁽¹⁾.

¹— الحجة للقراء السبعة: 175/6.

²— ينظر: معاني القرآن للأخفش: 517/2؛ إعراب القرآن للنحاس: 970؛ إعراب القراءات السبع لابن خالويه: 314/2؛ البحر المحيط: 48/8؛ الدر المصون: 648/9.

³— ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 233/2.

⁴— الدر المصون: 648/9.

⁵— الحجة للقراء السبعة: 176/6-177.

⁶— ينظر: إعراب القراءات: 314/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 314/2؛ البحر المحيط: 48/8؛ الدر المصون: 648/9.

⁷— ينظر: معاني القرآن للأخفش: 517/2؛ معاني وإعراب القرآن للزجاج: 433/4.

⁸— جامع البيان: 89/21.

⁹— سورة مريم: 33.

¹⁰— سبق تخريج القراءة: 43.

¹¹— ينظر: توجيه قراءة الرفع: 43.

¹²— ينظر: جامع البيان: 535/15.

وأضاف الزمخشري وجهاً آخر هو النصب على المدح على الاختصاص إن فسر بكلمة الله⁽²⁾. وذكر العكبري وجهين آخرين لهذه القراءة وهما: النصب على أن {قول} حال، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني⁽³⁾. والله أعلم

* رابعاً: ما قرئ بالنصب على الظرفية

1- قال تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَوْمَ} وهما: قراءة النصب وقد قرأ بها نافع، وقراءة الرفع: وهي قراءة الجمهور⁽⁵⁾.

وجه الطبري قراءة النصب بوجهين وذلك بقوله: ((وأما النصب في ذلك فإنه يتوجه من وجهين: أحدهما: أن إضافة {يَوْمَ} ما لم تكن اسم تجعله نصبا، لأن الإضافة غير محضة، وإنما تكون الإضافة محضة إذا أضيف إلى اسم صحيح، ونظير اليوم في ذلك، الحين والزمان وما أشبههما من الأزمنة كما قال النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا*** وقلت ألمّا تصبح والشيب وازع⁽⁶⁾
والوجه الآخر: أن تكون مرادا بالكلام: هذا الأمر وهذا الشأن يوم ينفع الصادقين، فيكون {اليوم} حينئذ منصوباً على الوقت والصفة، بمعنى: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين صدقهم))⁽⁷⁾

ووافق الفراء توجيه الطبري الأول بقوله: ((ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه))⁽⁸⁾
وخالف الزجاج توجيه الطبري الأول بقوله: ((وزعم بعضهم أن {يوم} منصوب لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزلة يومئذ مبني على الفتح في كل حال. وهذا عند البصريين خطأ))⁽⁹⁾ ووافق أبو علي الفارسي وغيره الطبري في

1- ينظر: الحجة لأبي علي: 201/5؛ الحجة لأبي زرعة: 443؛ المحرر الوجيز: 1227؛ زاد المسير: 885، الكشاف: 19/4؛ إملاء ما من الرحمن: 114/2؛ البحر المحيط: 178/6.

2- ينظر: الكشاف: 19/4.

3- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 114/2.

4- سورة المائدة: 121.

5- ينظر: الحجة لأبي علي: 283/3؛ الحجة لأبي زرعة: 242؛ إعراب القراءات لابن خالويه: 151/1.

6- ينظر: ديوان النابغة: 76. وهذا عجز البيت، في الديوان؛ * وقلت ألمّا أصح والشيب وازع.

7- جامع البيان: 141/9.

8- معاني القرآن للفراء: 326/1.

9- معاني القرآن وإعرابه: 224-225.

الوجه الثاني⁽¹⁾ ، وخالفه موافقًا للزجاج ذاكرا العلة من عدم الجواز في هذا التوجيه بقوله: ((ولا يجوز أن تكون في موضع رفع، وقد فُتِح لإضافته إلى الفعل، لأنّ المضاف إليه معرب، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه مبنياً والمضاف مبهمًا))⁽²⁾ وأضاف أبو علي وجهًا آخر للنصب، وهو أن يُنصب على أنّه مفعول به لفعل تقديره: قال، وكذا وجهها أبو زرعة وأبو حيان وغيرهم⁽³⁾.

واختار الطبري قراءة النصب بقوله: ((وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: {يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ} بنصب الـ {يَوْمَ}، على أنّه منصوب على الوقت؛ لأنّ معنى الكلام أنّ الله تعالى أجاب عيسى حين قال: {سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ فَاتِنُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}⁽⁴⁾ إلى قوله: {فَاتِكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}⁽⁵⁾ فقال له عز وجل: هذا القولُ النافع، يوم ينفع الصادقين صدقهم، فـ"اليوم" وقت القول والصدق، والصدق النافع))⁽⁶⁾.

وهنا نجد أنّ الطبري قد حاد عن منهجه في اختياره للقراءة، فقد كان يعتمد في اختياره لقراءة الجمهور، وهو غير مصيب في ردّه لقراءة ستة من القراء السبعة، لموافقة قراءة النصب لقاعدة نحوية جوزها هو وعلماء الكوفة وعدّوا هذه القراءة هي الحجة لما قعدوه من جواز بناء الظرف عند إضافته لغير اسم، رغم أن الفراء إمام الكوفة ردّ هذه القراءة عند توجيهه لقراءة الرفع بقوله: ((والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة؛ وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة))⁽⁷⁾

02- قال تعالى: ﴿...يَوْمَ لَّا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾⁽⁸⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {يَوْمَ}، إحداهما قراءة النصب - البناء على الفتح - ، ونسبها لعامة قراء الحجاز والكوفة، وهي قراءة الجمهور⁽⁹⁾، والأخرى قراءة الرفع ونسبها الطبري لبعض قراء البصرة⁽¹⁰⁾.

وجه الطبري النصب في {يَوْمَ} على البناء على الفتح لأنه ظرف أضيف إلى فعل معرب⁽¹¹⁾.

¹ ينظر: الحجة لأبي علي: 283/3؛ الحجة لأبي زرعة: 242؛ إعراب القراءات لابن خالويه: 151/1؛ البحر المحيط: 67/4.

² الحجة لأبي علي: 283/3.

³ ينظر: الحجة لأبي علي: 283/3؛ الحجة لأبي زرعة: 242؛ البحر المحيط: 67/4؛ الدر المصون: 520/4.

⁴ سورة المائدة: 118.

⁵ سورة المائدة: 120.

⁶ جامع البيان: 141/9.

⁷ معاني القرآن: 326/1.

⁸ سورة الانفطار: 19.

⁹ ينظر: جامع البيان: 184/24.

¹⁰ ينظر: الحجة لابن خالويه: 365.

¹¹ ينظر: جامع البيان: 184/24.

وكذا وجهها الزجاج وابن خالويه⁽¹⁾. وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة في البناء من عدمه فقد جوز ابن هشام البناء، وخالف البصريين في قولهم بوجوب الإعراب فيما هو في مثل هذه الآية وذلك في قوله ((إن كان المضاف إليه إلى الظرف - فعلا أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ... ﴾⁽²⁾ ((...))⁽³⁾ *خامساً: ما وجه بالنصب على الاستثناء:

قال تعالى ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ... ﴾⁽⁴⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿ غَيْرُ ﴾ وهما: قراءة النصب، ونسبها لبعض قراء الشام، وبعض أهل المدينة والكوفة، وهي قراءة عاصم وابن عامر، وقراءة الخفض وهي قراءة الجمهور⁽⁵⁾.

خرج الطبري قراءة النصب بوجهين، وذلك في قوله: ((.. ولنصب {غَيْرُ} ههنا وجهان؛ أحدهما: على القطع من {التَّابِعِينَ}، لأن {التَّابِعِينَ} معرفة، و{غَيْرُ} نكرة، والأخر: على الاستثناء، وتوجيه {غَيْرُ} إلى معنى: "إلا" فكأته قيل: "إلا")⁽⁶⁾. ووافقته فيما ذهب إليه من توجيه الزجاج وأبي علي وابن خالويه وغيرهم⁽⁷⁾.

*سادساً: ما وجه بالنصب على أنه حال:

01- قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يِقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁸⁾ أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ﴾، وهما قراءة فتح التاء على أن بنية الكلمة فعل ماض، وهي قراءة الجمهور، وقراءة {حَصِرَةٌ} بناءً مربوطة منونة بالفتح، وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب والمفضل عن عاصم⁽⁹⁾. وجه الطبري النصب على أن {حَصِرَةٌ} حالا، وكذا وجهها الأخفش، وابن عطية وغيرهما⁽¹⁾.

¹ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 296/5؛ الحجة لابن خالويه: 365.

² سورة المائدة: 121.

³ مغني اللبيب: 672.

⁴ النساء: 94.

⁵ ينظر: جامع البيان: 270/17؛ الحجة لأبي علي: 318/5؛ الحجة لأبي زرعة: 496-497.

⁶ جامع البيان: 270/17.

⁷ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 42/4؛ الحجة لأبي علي: 318-319؛ الحجة لابن خالويه: 216؛ الحجة لأبي

زرعة: 496-497؛ الكشاف: 293/4؛ المحرر الوجيز: 1358؛ مفاتيح الغيب: 210/23؛ الإملاء: 155/2؛ الدر

المصون: 398/8.

⁸ النساء: 89.

⁹ ينظر: جامع البيان: 296/7؛ المحرر الوجيز: 464؛ زاد المسير: 310؛ الدر المصون: 67/4.

ورغم توجيه الطبري للقراءة فإنه عدّها قراءة شاذة لا يجوز القراءة بها وذلك في قوله: ((وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: {أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَةٌ صُدُورِهِمْ} نصبا على الحال. وهي صحيحة في العربية، فصيحة غير أنها غير جائزة القراءة عندي بها لشذوذها وخروجها من قراءة قرأة أهل الإسلام))⁽²⁾.

02- قال تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿خَالِصَةٌ﴾، وهما: قراءة النصب ونسبها لمعظم قراء الأمصار، وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع ونسبها لبعض قراء المدينة، وهي قراءة نافع⁽⁴⁾.

وجه الطبري النصب على أنّ {خَالِصَةٌ} حال من {لَهُمْ}⁽⁵⁾، وكذا وجهها الزجاج موضحا توجيهه بقوله: ((ومن قرأ خالصة جعل خالصة منصوبا على الحال، على أنّ العامل في قولك في الحياة الدنيا في تأويل الحال، كأنك قلت: هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة))⁽⁶⁾. وعلى هذا الوجه وجهها الزمخشري وغيره⁽⁷⁾.

اختار الطبري قراءة النصب معللا اختياره بمسألة نحوية حيث قال: ((وأولى القراءتين عندي بالصحة قراءة من قراه من قرأ نصبا؛ لإيثار العرب النصب في الفعل إذا تأخر بعد الاسم والصفة، وإن كان الرفع جائزا، غير أنّ ذلك أكثر في كلامهم))⁽⁸⁾

3- قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْجَلَهُمْ إِذَا هُمْ يَبْنُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بِغَيْبِكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَتَّعَ} وهما: قراءة النصب في قوله ﴿مَتَّعَ﴾ وقد قرأ بها عاصم وابن كثير في رواية هارون⁽¹⁰⁾، والقراءة بالرفع وهي قراءة الجمهور⁽¹¹⁾.

1- جامع البيان: 296/7؛ معاني القرآن: 263/1؛ المحرر الوجيز: 464؛ زاد المسير: 310؛ إملاء ما من به الرحمن: 189/1؛ الدر: 67/4.

2- جامع البيان: 290/2-291.

3- سورة الأعراف: 30.

4- ينظر: جامع البيان: 162/10؛ المحرر الوجيز: 698؛ زاد المسير: 492؛ مفاتيح الغيب: 68/14.

5- ينظر: جامع البيان: 162/10.

6- معاني القرآن وإعرابه: 333/2.

7- ينظر: الكشاف: 439/2؛ مفاتيح الغيب: 68/14؛ جامع الأحكام: 210/9؛ البحر المحيط: 293/4؛ الدر المصون: 302/5.

8- جامع البيان: 162/10.

9- سورة يونس: 23.

10- ينظر: الحجة لأبي علي: 266/4؛ الكافي: 126؛ المحرر الوجيز: 904؛ زاد المسير: 621؛ البحر المحيط: 143/5؛ معجم القراءات للخطيب: 523/3.

11- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 42.

وجّه الطبري قراءة النصب على أن {مَتَاع} منصوبٌ على الحال⁽¹⁾. وتبعه في هذا التوجيه ابن خالويه و ابن عطية وأبو حيان⁽²⁾.
ورأى أبو علي غير ذلك فذكر أن للنصب وجهين وذلك في قوله ((ومن نصب {مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}، احتمل النصب فيه وجهين: أحدهما: أن تجعل {على} من صلة المصدر، فيكون الناصب للمتاع هو المصدر الذي هو البغي، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً،... والآخر: أن تجعل "على" من قوله: {عَلَى أَنْفُسِكُمْ}، خبر المبتدأ فإذا جعلته على هذا احتمل نصبُ مَتَاعًا وجهين: أحدهما: تُمتعون متاعاً فيدل انتصاب المصدر عليه. والآخر: أن تضرر تبغون، وما يجري مجرى ذكره قد تقدم كأنه لو أظهره، لكان تبغون متاع الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له.))⁽³⁾. وتبعه العكبري في توجيهه⁽⁴⁾.

ووجه الزمخشري بأن {مَتَاع} في موضع المصدر المؤكد، كأنه قيل: تتمتعون متاع الحياة الدنيا⁽⁵⁾. وأضاف أبو حيان وجهاً آخر: وهو أن {مَتَاع} منصوب على الظرفية الزمنية نحو: مَقْدَمُ الْحَاجِّ، أي: وقت متاع الحياة الدنيا⁽⁶⁾.

04- قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله ﷻ {أُمَّةً} هما قراءة النصب، وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع ونسبها لعبد الله ابن أبي إسحاق⁽⁸⁾.
وجّه الطبري النصب على القطع أي على الحالية⁽⁹⁾، وكذا وجهها الزجاج والعكبري⁽¹⁰⁾. ووافقهم أبو حيان مضيئاً وجهاً آخر هو أن تكون {الأمة} بدلا من اسم الإشارة {هَذِهِ}، الذي هو في محل نصب اسم {إِنَّ}، ووافقهم السمين الحلبي فيما ذهب إليه⁽¹¹⁾. واختار الطبري قراءة النصب ورأى أنها الصواب⁽¹²⁾.

¹- ينظر: جامع البيان 148/12.

²- ينظر: الحجة لابن خالويه: 181؛ المحرر الوجيز: 904؛ البحر المحيط: 143/5.

³- الحجة لأبي علي: 267/4.

⁴- ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 26/2.

⁵- ينظر: الكشاف: 127/3.

⁶- ينظر: البحر المحيط: 143/5.

⁷- سورة الأنبياء: 91.

⁸- ينظر: جامع البيان: 392/16؛ جامع الأحكام للقرطبي: 283/14؛ البحر المحيط: 313/6.

⁹- ينظر: جامع البيان: 392/16.

¹⁰- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 404/3؛ الإملاء: 14/2.

¹¹- ينظر: البحر المحيط: 312/6؛ الدر المصون: 195/8.

¹²- ينظر: جامع البيان: 392/16.

05- قال تعالى: ﴿ نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى ﴾⁽¹⁾.

ذكر الطبري بأن في قوله ﴿نَزَّاعَةٌ﴾، قراءة واحدة وهي قراءة الرفع، ولكن وردت في كتب القراءة: قراءة النصب: وقد قرأ بها عاصم والحسن⁽²⁾، وقراءة الرفع: وهي قراءة الجمهور⁽³⁾.

وجه الطبري قراءة النصب - رغم إنكاره لها - على أن ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ حال واسم إن هو الهاء في ﴿إِنَّهَا﴾ وخبرها ﴿لَطَى﴾⁽⁴⁾.

وكذا ووجهها الزجاج وأضاف وجهين آخرين للنصب بقوله: ((فأما نصب ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ فعلى أنها حال مؤكدة كما قال: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾⁽⁵⁾ وكما تقول أنا زيدٌ معروفًا، فيكون ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ منصوبًا مؤكداً لأمر النار، ويجوز أن ينصب على معنى أنها تتلظى نزاعة كما قال جل ثناؤه ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَى﴾⁽⁶⁾، ويكون أيضا نصبها على الدَّم فيكون نصبها على ثلاث أوجه⁽⁷⁾.

ووافقهما أبو علي وأبو زرعة، ومكي والعكبري، وغيرهم⁽⁸⁾.

ولقد خالف الأخفش هذا التوجيه ورأى توجيهها آخر بقوله: ((نُصِبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ))⁽⁹⁾.

وإن اختلفوا في تعيين صاحب الحال على عدة أوجه ، بينها السمين الحلبي في قوله ((وفي صاحبها أوجه ، أحدها: أنه الضمير المستكن في ﴿لَطَى﴾ لأنها وإن كانت علماً فهي جارية مجرى المشتقات كالحارث والعباس، وذلك لأنها بمعنى التلظى ، وإذا عمل العلم الصريح والكثيئة في الظروف فلأن يعمل العلم جاري مجرى المشتقات في الأحوال أولى وأحرى... الثاني: أنه فاعلٌ "تدعو" وقدمت حاله عليه، أي تدعو/حال كونها نزاعة... والثالث: أنه محذوف هو والعامل، تقديره: تتلظى نزاعة. ودل عليه ﴿لَطَى﴾⁽¹⁰⁾.

¹- المعارج: 16.

²- سبق تخريج هذه القراءة: 40.

³- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 40.

⁴- ينظر: جامع البيان: 261/23.

⁵- سورة البقرة: جزء من الآية: 90، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا...﴾

⁶- سورة الليل: 14.

⁷- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 221/5.

⁸- ينظر: الحجة لأبي علي: 319/6؛ الحجة لأبي زرعة: 723؛ الكشف: 2/335؛ إملاء ما من به

الرحمن: 269/2؛ الكشف: 207/6؛ الدر المصون: 457/10.

⁹- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 549/2.

¹⁰- ينظر: الدر المصون: 457/10.

وأنكر الطبري قراءة النصب بقوله: ((ولا يجوز النصب في القراءة، لإجماع قراءة الأمصار على رفعها، ولا قارئ قرأ كذلك بالنصب، وإن كان للنصب في العربية وجه))⁽¹⁾

*سابعاً: ما وجه بالنصب على أنه تمييز
قال تعالى: ﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا عِلَّا بِأَلْبَابِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {كَلِمَةً} وهما: قراءة النصب، ونسبها لعامة قراء المدينة والكوفة والبصرة، وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع ونسبها لبعض قراء مكة⁽³⁾.

وجه الطبري النصب بقوله: ((...بِنصَبِ {كَلِمَةً} بِمَعْنَى: كَبُرَتْ كَلِمَتُهُمُ الَّتِي قَالُوهَا كَلِمَةً عَلَى التَّفْسِيرِ، كَمَا يُقَالُ نَعِمَ رَجُلًا عَمْرُو))⁽⁴⁾.

وكذا وجهها الزجاج والزمخشري بالنصب على أن {كَلِمَةً} التَّمْيِيزُ⁽⁵⁾.

*ثامناً: ما وجه بالنصب على أنه نعت:

01- قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾⁽⁶⁾
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {كُلُّهُ} وهما قراءة النصب: ونسبها لعامة قراء الحجاز والعراق، وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع: ونسبها لبعض قراء البصرة⁽⁷⁾.

وجه الطبري قراءة النصب بقوله: ((بِنصَبِ {الْكَلِّ} عَلَى وَجْهِ النِّعْتِ لِلْأَمْرِ وَالصِّفَةِ لَهُ... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ {الْكَلِّ} فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءَةٍ بِالنَّصْبِ مَنْصُوبًا عَلَى الْبَدَلِ))⁽⁸⁾

وكذا وجهها الأخفش⁽⁹⁾، الذي أضاف وجهاً آخر، وهو على أنه توكيدا للأمر، وعلى هذا الوجه وجهها كل من الزجاج وأبو علي وغيرهما⁽¹⁰⁾.

1- جامع البيان: 261/23.

2- سورة الكهف: 5.

3- ينظر: جامع البيان: 147/15؛ زاد المسير: 837؛ جامع الأحكام للقرطبي: 206/13؛ البحر المحيط: 95/6؛ الدر المصون: 441/7.

4- جامع البيان: 147/15.

5- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 268/3؛ الكشاف: 565/5؛ زاد المسير: 837؛ الإملاء: 98/2؛ جامع الأحكام للقرطبي: 206/13؛ البحر المحيط: 95/6؛ الدر المصون: 441/7.

6- آل عمران: 154.

7- جامع البيان: 168/6؛ الحجة لأبي علي: 480/3؛ المحرر الوجيز: 372؛ زاد المسير: 232؛ مفاتيح الغيب: 49/9؛ جامع الأحكام: 370/5؛ البحر المحيط: 95/3؛ الدر المصون: 449/3.

8- جامع البيان: 168/6.

9- معاني القرآن: 236/1.

10- معاني القرآن وإعرابه: 480/1؛ الحجة لأبي علي: 90/3؛ جامع الأحكام: 370/5؛ البحر المحيط: 95/3؛ الدر المصون: 449/3.

اختار الطبري قراءة النصب على الرفع بقوله: ((والقراءة التي هي القراءة عندنا قراءة النصب في "الكل"؛ لإجماع أكثر القراء عليه من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأ في معنى أو عربية))⁽¹⁾

02- قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الْحَقُّ} - الأولى - وهما: قراءة النصب، وهي قراءة الجمهور⁽³⁾، وقراءة الرفع ونسبها لمجاهد⁽⁴⁾. وجه الطبري النصب في قوله تعالى {الْحَقُّ} على أنه نعت لمفعول به وهو قوله ﴿لِـ{دِينِهِمْ}﴾⁽⁵⁾، وكذا وجهها الزجاج والزمخشري وابن عطية وغيرهم⁽⁶⁾. واختار الطبري قراءة النصب بقوله: ((والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قرأة الأمصار، وهو نصب {الْحَقُّ} على إتياعه إعراب {الدين}؛ لإجماع الحجة عليه))⁽⁷⁾

تاسعاً: ما قرئ بالنصب على العطف:

*أ: ما وجه بالنصب على العطف على اسم إن: قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا فَلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةَ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾⁽⁸⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿السَّاعَةَ﴾، وهما: قراءة النصب: وهي قراءة حمزة وأبي عمرو⁽⁹⁾، وقراءة الرفع: وهي قراءة الجمهور⁽¹⁰⁾.

وجه الطبري قراءة النصب عطفاً على اسم (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾، وكذا وجهها الأخفش، والزجاج، وأبو علي، وغيرهم من علماء النحوي والتفسير⁽¹¹⁾.

وذكر الطبري أن القراءتين متقاربتان في المعنى، صحيحتا المخرج في العربية⁽¹⁾.

1 - جامع البيان: 6/168.

2 - سورة النور: 25.

3 - سبق تخريج القراءة: 63.

4 - ينظر: توجيه قراءة الرفع: 63.

5 - ينظر: جامع البيان: 17/232.

6 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/37؛ الكشاف: 4/280؛ المحرر الوجيز: 1354؛ الإملاء: 2/155؛ البحر

المحيط: 6/405؛ الدر المصون: 8/395.

7 - جامع البيان: 17/232.

8 - الجائية: 31.

9 - سبق تخريج القراءة: 39.

10 - سبق توجيه قراءة الرفع: 39.

11 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/435؛ الحجة لأبي علي: 6/179؛ المحرر الوجيز: 1704.

ونجد ذلك في قول ابن عقيل: ((إذا أتى بعد اسم (إنّ) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان ؛ أحدهما: النصب عطفاً على اسم (إنّ) نحو (إنّ زيدا قائمٌ وعمراً)، والثاني: الرفع نحو ((إنّ زيدا قائمٌ وعمرو))⁽²⁾.

وذكر الأستاذ أسامة صباح بأنّ الفرق بين القراءتين يتمثل في المعنى حيث جاءت قراءة الرفع على سبيل التوبيخ لهم ، ومن قرأ بالنصب فقد بالغ في التوبيخ لأنه قام بتأكيد الخبر أكثر وهو مستحقه - أي: خبر الساعة- لأن الله عز وجل بين الآيات بما لا شك فيها ، وجاءت قراءة الرفع من غير تأكيد تبعاً للسياق الذي يحمل الشك ويحكي حال من قال ذلك⁽³⁾

ب - ما وجه بالنصب عطفاً على المفعول به: .

01- قال تعالى: ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْأَرْحَامَ}، وهما⁽⁵⁾: قراءة النصب وهي قراءة الجمهور، وقراءة الخفض⁽⁶⁾ وهي قراءة النخعي وغيره⁽⁷⁾

وجه الطبري النصب عطفاً بالأرحام في إعرابها على لفظ الجلالة، والتقدير: واتقوا الله الذي تسألون به، واتقوا الأرحام أن تقطعوها⁽⁸⁾.

وكذا وجهها الأخفش والزجاج⁽⁹⁾. وتبعهم فيما ذهبوا إليه من توجيه أبو علي مضيفاً وجهاً آخر للنصب، وهو العطف على محل الجار والمجرور⁽¹⁰⁾.

ووافق هذين التوجيهين: ابن خالويه والزمخشري والعكبري وغيرهم⁽¹¹⁾.

واختار الطبري قراءة النصب بقوله ((والقراءة التي لا أستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، لما قد بينا من أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على

¹- ينظر: جامع البيان: 108/21.

²- شرح ابن عقيل: 1/375-376 .

³- ينظر: الأوجه الإعرابية في قراءة أهل البصرة- رسالة- الفصل الثالث: 131.

⁴- سورة النساء/1.

⁵- ينظر: جامع البيان: 350/6.

⁶- سيأتي توجيه قراءة الخفض: 107.

⁷- ينظر: الحجة لأبي علي: 3/121؛ الحجة لأبي زرعة: 188؛ المحرر الوجيز: 379.

⁸- ينظر: جامع البيان: 350/6.

⁹- ينظر: معاني القرآن: 1/243؛ معاني القرآن وإعرابه: 6/2.

¹⁰- ينظر: الحجة لأبي علي: 3/121.

¹¹- الحجة لابن خالويه: 118؛ الكشاف: 6/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 1/165؛ جامع الأحكام: 6/7؛ البحر

المحيط: 3/165؛ الدر المصون: 3/554.

مكني في حال الخفض إلا في ضرورة شعر على ما وصفت)) (1)، ووافقه في اختياره للقراءة الأخفش والزجاج (2)

02 - قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (3)

أورد الطبري في قوله ﴿الْكَفَّارَ﴾ قراءتين (4)، أو لهما: قراءة النصب، ونسبها لعامة قراء المدينة، والكوفة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحزمة (5). وأخرهما قراءة الخفض (6).

وجه الطبري النصب في قوله ﴿الْكَفَّارَ﴾ بالعطف على لاسم الموصول في الأول في الآية وهو في قوله ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾ (7)، وكذا وجهها نخبة من علماء اللغة والتفسير (8).

03 - قال تعالى: ﴿يَا بَنِي ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِبُ سَوْءَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِّنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ (9).

أورد الطبري قراءتين في قوله ﴿لِبَاسًا﴾ وهما: قراءة النصب ونسبها لعامة قراء المدينة (10)، وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي، وقراءة الرفع ونسبها لعامة قراء مكة والبصرة والكوفة (11).

وجه الطبري النصب على العطف على المفعول به بقوله: ((ينصب: {لباس}، فإنه نصبه عطفًا به على {الريش}، بمعنى: قد أنزلنا عليكم لباسًا يوارى سوءاتكم وريشًا وأنزلنا لباس التقوى (12)).

وكذا وجهها الزجاج وأبو علي وغيرهما من علماء اللغة والتفسير (13).

1- جامع البيان: 350/6.

2- ينظر: معاني القرآن: 243/1؛ معاني القرآن وإعرابه: 6/2.

3- المائدة: 59.

4- ينظر: جامع البيان: 534/8.

5- ينظر: الحجة لأبي علي: 234/3؛ الحجة لأبي زرعة: 230؛ المحرر الوجيز: 556؛ جامع الأحكام: 57/8-

58؛ البحر المحيط: 526/3؛ الدر المصون: 316/4.

6- سيأتي توجيه قراءة الخفض: 108.

7- ينظر: جامع البيان: 535/8.

8- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 186/2؛ الحجة لأبي علي: 234/3؛ الدر المصون: 316/4.

9- سورة الأعراف: 25.

10- جامع البيان: 128/10.

11- الحجة لأبي علي: 12/4؛ الحجة لأبي زرعة: 280؛ إتحاف الفضلاء: 46/2.

12- جامع البيان: 128/10.

13- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 328/2؛ الحجة لأبي علي: 12/4؛ الحجة لأبي

زرعة: 280؛ الكشاف: 435/2؛ المحرر الوجيز: 695؛ زاد المسير: 489.

واختار الطبري قراءة النصب بقوله: ((وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب أعني نصب قوله: {وَلِبَاسٍ تَتَّقُونَ} لصحة معناه في التأويل))⁽¹⁾
04- قال تعالى: ﴿الْم تَرَّ أَنْ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله {وَلِبَاسٍ تَتَّقُونَ}، وهما قراءة النصب وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع⁽³⁾ وجه الطبري النصب بقوله: (({الْفَلَكَ} بمعنى: سخر لكم ما في الأرض والفلك، عطفًا على {مَا}، أو على تكرير {أَنْ}؛ وَأَنَّ الْفَلَكَ تَجْرِي))⁽⁴⁾. نجد من خلال ما قاله الطبري أنه رأى للنصب وجهين، أولهما: العطف على المفعول به وهو {مَا}، وثانيهما: النصب على أنه اسم (إِنْ) ووافقه في الوجه الأول الزجاج والقرطبي⁽⁵⁾، وجوز العكبري الوجهين، ولكن ليس بتكرير (إِنْ) بل العطف على اسمها ووافقه أبو حيان والسمين الحلبي⁽⁶⁾. واختار الطبري قراءة النصب بقوله: ((والنصب هو القراءة عندنا في ذلك؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه))⁽⁷⁾

05- قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁸⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْبَحْرُ}، وهما قراءة النصب وقد نسبها لقراء البصرة، وقد قرأ بها أبو عمرو، وقراءة الرفع وهي قراءة الجمهور⁽⁹⁾ وجه الطبري قراءة النصب بقوله: ((نصبًا عطفًا به على {مَا} في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾))⁽¹⁰⁾، وعلى هذا التوجيه وجهها الأخفش والزجاج، وأبو علي، وابن خالويه وغيرهما⁽¹¹⁾. وأضاف العكبري وجهًا آخر، وهو ما أوضحه السمين الحلبي - دون أن يعزوه - في قوله: ((والثاني: النصب بفعل مضمر يفسره {يَمُدُّهُ} والواو حينئذٍ للحال. والجملة حالية، ولم يحتج إلى ضمير رابط بين

¹- جامع البيان: 130/10.

²- سورة الحج: 63.

³- ينظر: جامع البيان: 624/16؛ جامع الأحكام: 441/14؛ البحر المحيط: 357/6؛ الدر المصون: 302/8.

⁴- جامع البيان: 624/16.

⁵- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 437/3؛ جامع الأحكام: 441/14.

⁶- ينظر: الإملاء: 146/2؛ البحر المحيط: 357/6؛ الدر المصون: 302/8.

⁷- جامع البيان: 624/16.

⁸- لقمان/26.

⁹- سبق. تخريج هذه القراءة: 35.

¹⁰- جامع البيان: 574/18.

¹¹- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 478/2؛ معاني القرآن وإعرابه: 200/4؛ الحجة لأبي علي: 457/5؛ الحجة لابن

خالويه: 286؛ الكشاف: 20/5؛ إملاء ما من به الحمن: 188/2.

الحال وصاحبها ، للاستغناء عنه بالواو. والتقدير: ولو أن الذي في الأرض حال كون البحر ممدوداً بكذا)) وأشار إلى هذا التوجيه أيضاً الدكتور عبد القادر الهيتي في كتابه عن توجيه القراءات⁽¹⁾.

07- قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {وَقِيلَ}، وهما قراءة النصب ونسبها لعامة قراء المدينة ومكة والبصرة وهي قراءة الجمهور⁽³⁾، وقراءة الخفض ونسبها لقراء الكوفة⁽⁴⁾.

خرج الطبري النصب في قوله تعالى: {قِيلَ}، على وجهين: أولهما: العطف على منصوب، وهو المفعول به في قوله تعالى: {أَمْ لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ}⁽⁵⁾ أي: ونسمع قيله يا رب، والثاني: النصب على المفعولية، وإضمار الفعل، ويكون المعنى: وقال قوله: يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون⁽⁶⁾.

ووافقه ابن خالويه وأبو علي والزمخشري وغيرهم⁽⁷⁾. وأجاز أبو علي العطف على محل الساعة، واختاره الزجاج مرجحاً له⁽⁸⁾.

وأضاف الحلبي خمسة أوجه أخرى للنصب وهي لأتي:

1- العطف على مفعول {يَكْتُبُونَ} المحذوف، أي: يكتبون ذلك، ويكتبون قيله.
2- أنه معطوف على مفعول {يَعْمَلُونَ} المحذوف أي: يعملون ذلك ويعملون قيله.

3- أنه مصدرٌ أي: قال قيله.

4- أنه ينتصب بإضمار فعل أي: الله يعلم قيل رسوله.

5- أنه منتصب على محل {بِالْحَقِّ} أي شهد بالحق وقيله.⁽⁹⁾

08- قال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾⁽¹⁰⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله ﷻ: {قَوْمٌ} وهما قراءة النصب، ونسبها لعامة قراء المدينة، وبعض قراء الكوفة⁽¹¹⁾، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وابن عامر

1- ينظر: ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو 123

2- سورة الزخرف: 88.

3- ينظر: جامع البيان: 663/20؛ الحجة لأبي علي: 6/159؛ المحرر الوجيز: 1689؛ مفاتيح الغيب: 234/27، البحر المحيط: 30/8؛ الدر المصون: 611/9.

4- سيأتي: توجيهه قراءة الخفض: 109.

5- سورة الزخرف: 80.

6- ينظر: جامع البيان: 663/20.

7- ينظر: الحجة لابن خالويه: 4/408؛ الحجة لأبي علي: 6/160؛ الكشف: 5/460؛ البحر: 8/30؛ الدر المصون: 612/9.

8- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/160؛ معاني القرآن وإعرابه: 4/421.

9- ينظر: الدر المصون: 612/9.

10- سورة الذاريات: 46.

11- ينظر: جامع البيان: 21/544.

وعاصم، وقراءة الخفض⁽¹⁾، ونسبها لقراء البصرة والكوفة، وقد قرأ بها أبو عمرو وحمزة والكسائي⁽²⁾.

وجه الطبري قراءة النصب بوجهين أولهما: العطف على منصوب وهو المفعول به في قوله {فَأَخَذْتَهُمْ}، والثاني أن يضم له فعلا على تقدير: واذكر لهم قوم نوح⁽³⁾.

ووافقه في توجيهه الأول الزجاج⁽⁴⁾، ورأى ابن خالويه وأبي زرعة وابن عطية بأن العطف على الضمير - الهاء - في قوله تعالى {فَأَخَذْنَاَهُ} هو الأقرب للمعنى⁽⁵⁾، ووافقهم الحلبي مستشكلا العطف على الضمير {هُم} في توجيه الطبري ومن وافقه وذلك في قوله: ((... وفيه إشكال؛ لأنهم لم تأخذهم الساعة، وإنما أهلكوا بالغرق، إلا أن يراد بالساعة الداهية، والنازلة العظيمة من أي نوع كانت))⁽⁶⁾.

* عاشرا: ما قرئ بالنصب على البدلية:

01- قال تعالى: ﴿... تَكُنَّ عَوْرَتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾⁽⁷⁾.
أورد الطبري قراءتين في قوله عَوْرَتٍ: {ثلاث}، وهما: قراءة النصب، ونسبها لعامة قراء الكوفة، وقد قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر عنه وحمزة والكسائي وخلف والأعمش والحسن⁽⁸⁾، وقراءة الرفع⁽⁹⁾.

وجه ابن جرير الطبري قراءة النصب، على أن {ثلاث} بدل من {ثلاث} الأول في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَ آذَانِكُمْ الَّذِينَ مَكَتَ أَيْمَانِكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ...﴾⁽¹⁰⁾، التي هي في موضع نصب على الظرف⁽¹¹⁾.

وكذا وجهها أبو علي وابن خالويه وابن عطية والزمخشري والعكبري⁽¹²⁾.

1- سيأتي توجيه قراءة الخفض: 108.

2- ينظر: الحجة لأبي علي: 223/6؛ الحجة لأبي زرعة: 680؛ البحر المحيط: 139/8؛ الدر المصون: 56/10.

3- ينظر: جامع البيان: 544/21.

4- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 57/5.

5- ينظر: الحجة لابن خالويه: 332؛ الحجة لأبي زرعة: 681؛ المحرر الوجيز: 1767.

6- الدر المصون: 57/10.

7- سورة النور: 56.

8- سبق تخريج القراءة: 45.

9- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 45.

10- سورة النور: 56.

11- ينظر: جامع البيان: 356/17.

12- ينظر: الحجة لأبي علي: 333/5؛ الحجة لابن خالويه: 264؛ الكشاف: 320/4؛ إملاء ما من به

الرحمن: 159/2.

وساوى الطبري بين القراءتين لتقاربهما في المعنى ، ولثبوت قراءتهما عن علماء من القراءة⁽¹⁾. والله أعلم.

02 - قوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾⁽²⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله ﷻ {الله}، وهما قراءة النصب ونسبها لعامة قراء الكوفة وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه⁽³⁾ وقراءة الرفع⁽⁴⁾.

وجه الطبري قراءة النصب بقوله: ((...نصبا ،على الرد على قوله ﷻ ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ على أن ذلك كله كلام واحد.))⁽⁵⁾

ووجهها النحاس وابن خالويه وابن عطية والزمخشري والعكبري وأبو حيان على البديل من {أَحْسَنَ}⁽⁶⁾.

وأضاف ابن خالويه وجهًا آخر ،وهو النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني)، ووافق العكبري في توجيهه⁽⁷⁾، والتقدير: أعني الله ربكم ورب آبائكم الأولين ، ويمكن أن نقدر الفعل {أَدْعُوا} لأنه أقرب إلى مقام الحال لأنه يقتضي في مقام الحال أن يقدر هذا الفعل ، فهو جنس الفعل الذي أنكره نبي الله إلياس (عليه السلام) على قومه والذي تقرب به قومه لما يعبدون من دون الله ، الأولين في قوله تعالى: ﴿أَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾⁽⁸⁾ فيكون تقدير الكلام: أدعوا الله ربكم ورب آبائكم⁽⁹⁾.

وأضاف أبو حيان وجهًا آخر وهو أن لفظ الجلالة {الله} عطف بيان إن كانت إضافة أفعال إضافة محضة، وتبعه تلميذه السمين الحلبي فيما ذهب إليه⁽¹⁰⁾.

*الحادي عشر: ما وجه بالنصب على الإغراء:

— قال تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽¹¹⁾.

1- ينظر: جامع البيان:355/17.

2- سورة الصافات:126.

3- سبق تخريج القراءة:36.

4- ينظر: توجيه قراءة الرفع:36.

5- جامع البيان:618/19.

6- ينظر: إعراب القرآن:849؛ إعراب القراءات السبع وعللها:251/2؛ المحرر الوجيز:1585؛ الكشف:228/5؛ إملاء ما من به الرحمن:207/2؛ الجامع لأحكام القرآن:87/18؛ البحر المحيط:358/7.

7- ينظر: الحجة لابن خالويه:304؛ إملاء ما من به الرحمن:207/2.

8- سورة الصافات:125.

9- ينظر: الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة - رسالة -94.

10- ينظر: البحر المحيط:358/7؛ الدر المصون:327/9.

11- سورة: ص 84.

أورد الطبري في قوله ﷻ: {الْحَقَّ} - الأولى - قراءتين وهما: قراءة النصب ونسبها لعامة قرأة المدينة، والبصرة، وبعض المكيين والكوفيين⁽¹⁾، وقراءة الرفع⁽²⁾.

وجّه الطبري قراءة النصب على الإغراء بمعنى: الزموا الحقّ، أو اتّبِعُوا الحقّ⁽³⁾. وكذا وجهه ابن خالويه وابن عطية و ابن الجوزي⁽⁴⁾.

وذكر أبو علي على أنّ {الْحَقَّ} مفعول به لفعل مضمر، يدل انتصاب {الْحَقَّ} - الثانية - عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله ﷻ {وَيَحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ}⁽⁵⁾، وهذا هو الوجه عنده إلا أنه جوز وجهاً ثالثاً للنصب وهو أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصبُ لـ{الْحَقَّ} ما ينصبُ القسم من نحو قوله: اللهُ لأفعلنّ، فيكون التقديرُ: الْحَقَّ لأملأنّ، فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله ﷻ: {وَالْحَقَّ أَقُولُ} فإن اعترض هذه الجملة لا يمنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأن ذلك مما يؤكّد القصة⁽⁶⁾.

¹- ينظر: جامع البيان: 148/20.

²- ينظر: توجيهه قراءة الرفع: 46.

³- سبق تخريج هذه الآية:

⁴- ينظر: الحجة لابن خالويه: 307؛ المحرر الوجيز: 1607؛ زاد المسير: 1222.

⁵- سورة: يونس/82. قال تعالى: {وَيَحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ}

⁶- ينظر: الحجة لأبي علي: 87/6.

المطلب الثالث: توجيه ما قرئ بالجر من الأسماء

أولاً: ما وجه مجرورها بالإضافة

1- قال تعالى: ﴿...فِدْيَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾ (1)

ذكر الطبري قراءتين في قوله تعالى: {طَعَامَ} إحداهما قراءة الخفض: وقد قرأ بها نافع وابن عامر، وابن ذكوان وأبو جعفر والحسن والمطوعي، والأخرى: قراءة الرفع (2).

وجه ابن جرير الخفض بقوله: ((يقرأ بالإضافة الـ {فِدْيَةٌ} إلى الـ {طَعَامَ}، وخفض الـ {طَعَامَ} وذلك قراءة عظم قراءة أهل المدينة، بمعنى: وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام مسكين، فلما جعل مكان "أن يفدويه" الفدية أضيفت إلى الـ {طَعَامَ}، كما يقال: لزممتي غرامة درهم لك، بمعنى: لزمني أن أغرم لك درهماً (3)).

ولم أجد من خالف توجيه الخفض بالإضافة (4)، ولا من اتفق معه في اختياره لهذه القراءة دون قراءة الرفع التي عدّها قراءة خاطئة رغم أنها قراءة الجمهور حيث أوضح صحة اختياره وتخطّته للقراءة المشهورة بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: {فِدْيَةٌ طَعَامَ} بالإضافة الـ {فِدْيَةٌ} إلى الـ {طَعَامَ}، وترك تنوينها وخفض الـ {طَعَامَ} لأنّ الفدية اسمٌ للفعل، وهي غير الطعام المقدّيّ به الصوم، وذلك أنّ الفدية مصدرٌ من قول القائل: فديت صوم هذا اليوم بطعام مسكين أفديه فديةً. كما يقال: جلستُ جلسةً، ومشيتُ مشيةً، فالفدية "فِعْلَةٌ"، والطعام غيرها. فإذا كان كذلك، فبيّن أنّ أصحّ القراءتين إضافة الفدية إلى الطعام، ووضح خطأ قول من قال: إنّ ترك إضافة الفدية إلى الطعام، أصح في المعنى من قول أجل أن الطعام عنده هو الفدية، فيقال لقائل ذلك: قد علمنا أنّ الفدية مقتضية مُفَدِيًا ومُفَدَىً به وفديةً، فإنّ كان الطعام هو الفدية، والصوم هو المفدى به، فأين اسمُ فعل المفدى الذي هو فدية؟، إنّ هذا القول بيّن خطؤه مُشكلاً)) (5).

وخالف الأخفش الطبري، في موقفه من قراءة الخفض بقوله: ((وقد قرئت: {فِدْيَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ} وهذا ليس بالجيد، إنّما الـ {طَعَامَ} تفسيرٌ لـ {فِدْيَةٌ}، وليست الـ {فِدْيَةٌ} بمضافة إلى الـ {طَعَامَ})) (6).

1- سورة البقرة: 183.

2- ينظر: الحجة لأبي علي: 272/2-273؛ الحجة لأبي زرعة: 124؛ المحرر الوجيز: 163؛ روح المعاني: 59/2؛ البحر المحيط: 44/2؛ إتحاف الفضلاء: 430/1؛ معجم القراءات للخطيب: 252/1.

3- جامع البيان: 181/3.

4- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 113/1؛ الحجة لأبي علي: 272/2-274؛ الحجة لأبي زرعة: 125؛ المحرر الوجيز: 163؛ إملاء ما من به الرحمن: 81/1؛ البحر المحيط: 44/2.

5- جامع البيان: 181/3-182.

6- معاني القرآن للأخفش: 170/1.

ووقف أبو علي وأبو زرعة وأبو حيان والسمين الحلبي موقفاً وسطاً بين القراءتين، ولا ضير في معنى قراءة الخفض إذا قصد به إضافة الشيء إلى جنسه من باب خاتم حديد⁽¹⁾.

وأرى أن ما ذهب إليه الطبري في اعتماده على اختياره للقراءة وإن كان صحيحاً من الناحية اللغوية، إلا أنه في اعتقادي أخطأ من حيث أصاب، فقد كان يعتمد في اختياره للقراءة على إجماع حجة القراء، ورد ما عداها وإن كان له وجه في العربية، فهذا يخالف منهجيته في اختياره للقراءات. فقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، التي لا يجوز ردّها وخصوصاً أن لها وجهاً في العربية، ليس هذا المطلوب مختص بذكره، - والله أعلم -.

02- قال تعالى: ﴿...وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمْنَا لَمَّا تَمِينًا﴾⁽²⁾.

أورد الطبري في قوله تعالى: {اللَّهُ} قراءتين هما: القراءة بالنصب، والقراءة بالخفض⁽³⁾، وقد قرأ بالنصب علي بن أبي طالب، وقرأ بالخفض جمهور القراء⁽⁴⁾. وجه الطبري الخفض بالإضافة، وكذا وجهها من ذكر هذه القراءة من علماء اللغة والتفسير⁽⁵⁾.

اختار الطبري قراءة الخفض معللاً اختياره بقوله: ((وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: ﴿وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ بإضافة الشهادة إلى اسم {اللَّهُ}، وخفض اسم {اللَّهُ}، لأنها القراءة المستفيضة في قراءة الأمصار التي لا تتناكر صحتها الأمة⁽⁶⁾).

03- قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {أَمْثَالِهَا} قراءتين هما قراءة الخفض، وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع ونسبه لحسن البصري⁽⁸⁾، ووجهت قراءة الخفض بالإضافة عند جمهور النحاة⁽⁹⁾. واختار الطبري قراءة الخفض بقوله: ((وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: ﴿فَلَهُ عَشْرُ﴾

1- ينظر: الحجة لأبي علي: 274/2؛ الحجة لأبي زرعة: 125؛ البحر المحيط: 44/2؛ الدر المصون: 274/2.

2- سورة المائدة: 108.

3- ينظر: جامع البيان: 80/9.

4- ينظر: المحرر الوجيز: 591؛ البحر المحيط: 48/4؛ الدر المصون: 468/4.

5- ينظر: جامع البيان: 80/9؛ الحجة لأبي علي: 266/3؛ المحرر الوجيز: 591؛ البحر المحيط: 48/4؛ الدر المصون: 468/4.

6- جامع البيان: 81/9.

7- سورة الأنعام: 161.

8- ينظر: جامع البيان: 44/10؛ المحرر الوجيز: 680؛ زاد المسير: 481؛ البحر: 261/4؛ الدر المصون: 238/5.

9- ينظر: الحجة لابن خالويه: 153؛ إملاء ما من به الرحمن: 267/1؛ البحر المحيط: 261/4.

بالتتوين {أمثالها} بالرفع وذلك على وجه صحيح في العربية، غير أن القراءة في الأمصار على خلافها، فلا نستجيز خلافها فيما هي عليه مجمعة⁽¹⁾

04- قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَقْوَاهِمَ وَاللَّهُ مُمِّ ثورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {ثورهُ}⁽³⁾ وهما: القراءة بخفض {ثورهُ} وقد قرأ بها ابن كثير وعاصم في رواية حفص عنه، وحمزة والكسائي والقراءة الأخرى بالنصب⁽⁴⁾.

وجه الطبري الخفض على الإضافة، وكذا وجهها غيره من العلماء⁽⁵⁾

ثانيا: ما قرئ مجرورا لأنه نعت:

01- قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽⁶⁾

أورد الطبري في قوله تعالى: {غَيْرُهُ} قراءتين هما: قراءة الخفض وهي قراءة الكسائي، ونسبها الطبري لبعض قراء المدينة والكوفة⁽⁷⁾، وقراءة الرفع وهي قراءة الجمهور⁽⁸⁾.

وجه الطبري قراءة الخفض بقوله: ((مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}) بخفض {غَيْرِ} على النعت لـ {إِلَهٍ})⁽⁹⁾. وعلى هذا الوجه وجهها الزجاج، وأبو علي وغيرهما⁽¹⁰⁾. وأضاف أبو حيان وجهاً آخر وهو الخفض على أن {غَيْرِ} بدل من لفظ الجلالة، وتبعه فيما ذهب إليه تلميذه السمين الحلبي⁽¹¹⁾.

¹- جامع البيان: 44/10.

²- سورة الصف: 8.

³- ينظر: جامع البيان 615/22.

⁴- ينظر: جامع البيان 615/22؛ الحجة لأبي علي: 6/289؛ الحجة لأبي زرعة: 707؛ المحرر الوجيز: 6/106؛ زاد المسير: 1431، مفاتيح الغيب: 29/315؛ الإملاء: 2/260؛ الدر المصون: 10/318.

⁵- ينظر: جامع البيان 615/22؛ الحجة لأبي علي: 6/289؛ الحجة لأبي زرعة: 707، المحرر الوجيز: 6/106؛ زاد المسير: 1431، مفاتيح الغيب: 29/315؛ الإملاء: 2/260؛ الدر: 10/318.

⁶- سورة الأعراف: 58.

⁷- سبق تخريج القراءة: 63.

⁸- توجيهه قراءة الرفع: 63.

⁹- جامع البيان: 10/260.

¹⁰- ينظر: إعراب النحاس: 310؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/348؛ الحجة لأبي علي: 4/40؛ إعراب القراءات السبع: 1/189؛ الحجة لأبي زرعة: 286؛ المحرر الوجيز: 714؛ زاد المسير: 14/153؛ مفاتيح الغيب: 14/153؛ جامع الأحكام للقرطبي: 9/260.

¹¹- ينظر: البحر المحيط: 4/324؛ الدر المصون: 5/354.

02- قال تعالى ﴿ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطَّقُلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ... ﴾ (1)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {غَيْرِ} وهما: قراءة الخفض و قراءة النصب ونسبها لبعض قراء الشام، وبعض أهل المدينة والكوفة (2)، وقد قرأ بالخفض الجمهور (3).

وجه الطبري قراءة الخفض في قوله تعالى: {غَيْرِ}، بقوله: ((بخفض {غَيْرِ} على أنها نعتٌ لـ {التَّابِعِينَ} وجاز نعتُ {التَّابِعِينَ} معرفة غير مؤقتة. فتأويل الكلام على هذه القراءة: أو الذين هذه صفتهم)) (4)

ووافقته فيما ذهب إليه من توجيه الزجاج وأبو علي وابن خالويه وغيرهم (5) واختار الطبري قراءة الخفض معللاً اختياره بقوله: ((والقول في ذلك عندي أنهما قراءتان متقاربتا المعنى، مستفيضة القراءةُ بهما في الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ غير أن الخفض في {غَيْرِ} أقوى في العربية، فالقراءة به أعجبُ إلي)) (6)

03- قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلْلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (7)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {ذِي} وهما قراءة الخفض: وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع، وقد انفرد بها ابن عامر (9) وجه الطبري قراءة الخفض، على أن {ذِي} صفة لمجرور وهو المضاف إليه في قوله تعالى: {تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ} (10)، وكذا وجهها كل من أبي علي وابن خالويه وغيرهما (11)

1- سورة النور: 31.

2- ينظر: جامع البيان: 270/17.

3- الحجة لأبي علي: 318/5؛ الحجة لأبي زرعة: 496-497؛ المحرر الوجيز: 1358؛ مفاتيح الغيب: 210/23؛ الدر المصون: 398/8.

4- جامع البيان: 270/17.

5- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 42/4؛ الحجة لأبي علي: 318/5-319؛ الحجة لابن خالويه: 216؛ الحجة لأبي زرعة: 496-497؛ الكشف: 293/4؛ المحرر الوجيز: 1358؛ مفاتيح الغيب: 210/23؛ الإملاء: 155/2؛ الدر المصون: 398/8.

6- جامع البيان: 271/17.

7- سورة الرحمن: 77.

8- ينظر: جامع البيان: 212/22.

9- ينظر: الحجة لأبي علي: 253/6؛ الحجة لابن خالويه: 340؛ الحجة لأبي زرعة: 694؛ الكشف: 9/6.

10- ينظر: جامع البيان: 212/22.

11- ينظر: جامع البيان: 212/22؛ الحجة لأبي علي: 253/6؛ الحجة لابن خالويه: 340؛ البحر المحيط: 198/8؛ الدر المصون: 750/10.

04- قال تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ (1).

أورد الطبري في قوله ﷻ: {رَبَّ} قراءتين وهما: قراءة الخفض ونسبها لعامة قراء الكوفة⁽²⁾. وقراءة الرفع وقد نسبها لعامة قراء المدينة⁽³⁾.
 — وجه الطبري الخفض على أن {رَبَّ} نعت للهاء في قوله تعالى {وَتَبَيَّنَ لَهُ إِلَهُهُ}⁽⁴⁾. وأجاز الحلبي ذلك على أن تكون نعتا لـ{رَبِّكَ} كما جوز توجيه الخفض على أن {رَبَّ} عطف بيان لـ{رَبِّكَ}⁽⁵⁾.، ووجه أبو علي الخفض على أن {رَبَّ} بدل من {رَبِّكَ} في قوله: {وَأَذْكُرُ اسْمَ رَبِّكَ}⁽⁶⁾.
 وتبعه العكبري، والزمخشري⁽⁷⁾ وذكر الطبري أن كلا القراءتين صحيح، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب⁽⁸⁾

05- قال تعالى: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (9)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَّحْفُوظٍ}⁽¹⁰⁾، وهما: قراءة الخفض وهي قراءة أبي جعفر وابن كثير وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي وأبي عمرو⁽¹¹⁾، وقراءة الرفع، وقد قرأ بها ابن محيصن ونافع⁽¹²⁾
 وجه الطبري الخفض على أن قوله {مَّحْفُوظٍ} صفة، للمجرور بحرف الجر في قوله تعالى {فِي لَوْحٍ}.

وكذا وجهها أبو علي وابن خالويه والزمخشري وغيرهم⁽¹³⁾

ثالثا: ما وجه مجرورا بالعطف:

1- قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمِّ وَالْمَيْكَةِ وَفُضِي الْأَمْرَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾⁽¹⁴⁾.

¹ - سورة المزمل: 8.

² - ينظر: سبق تخريج القراءة: 41.

³ - ينظر: توجيه قراءة الرفع: 41.

⁴ - ينظر: جامع البيان: 379/23.

⁵ - ينظر: الدر المصون: 522/10.

⁶ - ينظر: الحجة لأبي علي: 336/6.

⁷ - ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 271/2؛ الكشاف: 244/6.

⁸ - ينظر: جامع البيان: 380/23.

⁹ - سورة البروج: 22.

¹⁰ - ينظر: جامع البيان: 286/24.

¹¹ - سبق تخريج القراءة: 66.

¹² - ينظر: توجيه قراءة الرفع: 66.

¹³ - ينظر: جامع البيان: 286/24؛ الحجة للفارسي: 396/6؛ الحجة لأبي زرعة: 757؛ المحرر الوجيز: 1965؛ زاد

المسير: 1533؛ البحر المحيط: 446/8؛ الدر المصون: 750/10.

¹⁴ - سورة البقرة: 208.

ذكر الطبري قراءتين في قوله تعالى {الملائكة}، وهما قراءة الخفض، وقد قرأ بها: الحسن وأبو جعفر⁽¹⁾، وقراءة الرفع وهي قراءة الجمهور⁽²⁾.
وجه الطبري الخفض في قوله {الملائكة} بقوله: ((بالخفض؛ عطفًا على الظل، بمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة))⁽³⁾.
ويكاد يجمع العلماء على توجيه الخفض على العطف وتباينوا في تحديد حرف الجر والمعطوف عليه فقد قدره الأخفش: (وفي الملائكة)⁽⁴⁾، وقدره الزجاج بـ (وظلل من الملائكة)⁽⁵⁾، والألوسي قدره (بالجر على ظلل أو الغمام، والمراد مع الملائكة)⁽⁶⁾.

ولم يخرج العطف من كونه عطفًا على ظلل أو على الغمام⁽⁷⁾.
2- قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽⁸⁾
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْأَرْحَامَ}، وهما قراءة الخفض وهي قراءة وحمزة، وقراءة النصب وهي قراءة الجمهور⁽⁹⁾.

وجه الطبري قراءة الخفض بقوله: ((قرأ بعض من قرأ قوله تعالى: {الْأَرْحَامَ} بالخفض، عطفًا بـ {الْأَرْحَامَ} على الهاء التي في قوله: {بِهِ}، كأنه أراد: واتقوا الله الذي تتسألون به وبالْأَرْحَامَ، فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب لأنها لا تتسق بظاهر على مكني في الخفض، إلا في ضرورة شعر))⁽¹⁰⁾.

وذكر الأنباري أن في هذه القراءة مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، ووقف الطبري موقف البصريين في عدم جواز العطف بالاسم الظاهر على المكني في الخفض، ورأى نحاة الكوفة جواز ذلك مستشهدين بهذه القراءة التي قرأ بها حمزة وهو أحد القراء السبعة ولا يمكن الطعن فيهم، أو تخطئتهم، ولم

¹ سبق تخريج هذه القراءة: 68.

² توجيه قراءة الرفع: 68.

³ جامع البيان: 3/606.

⁴ معاني القرآن للأخفش: 1/182.

⁵ معاني القرآن وإعرابه: 1/280.

⁶ روح المعاني: 2/98.

⁷ ينظر: الكشاف: 1/419، المحرر الوجيز: 185، جامع الأحكام: 3/396، البحر المحيط: 2/134، الدر

المصون: 2/364.

⁸ سورة النساء: 1.

⁹ سبق تخريج القراءة: 95.

¹⁰ جامع البيان: 6/346.

يقف على تخطئة القراءة الطبري بل وافقه فيما ذهب إليه نحاة البصرة⁽¹⁾، وقد ناقش الأنباري هذه المسألة مفصلاً القول فيها⁽²⁾

ولكن الفراء وهو على رأس نحاة الكوفة وافق الطبري في رأيه وتوجيهه بقوله: ((وفيه قبح - قراءة الخفض -، لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه))⁽³⁾، ووافقهم الأخفش والزجاج وأبو علي⁽⁴⁾.

3- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾
أورد الطبري في قوله تعالى: {الْكَفَّارَ} قراءتين، هما قراءة النصب، وقراءة الخفض، ونسبها لجماعة من قرأة الحجاز والبصرة والكوفة، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي⁽⁶⁾.

وجه الطبري الخفض على العطف على اسم الموصول الثاني في الآية وهو قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ}، أي أنه حمل الكلام على أقرب العاملين ونجد ذلك في قوله: ((بـخفض {الْكَفَّارَ}، بمعنى: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار أولياء))⁽⁷⁾. وكذا وجهها الزجاج وأبو علي وابن خالويه وغيرهم⁽⁸⁾. ولم يميز الطبري أي القراءتين هي اختياره وذكر أن القراءتين متفقتان في المعنى⁽⁹⁾.

4- قال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾⁽¹⁰⁾
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {قَوْمَ} وهما قراءة الخفض، ونسبها لقرأة البصرة والكوفة، وقد قرأ بها أبو عمرو وحمزة والكسائي⁽¹¹⁾. والقراءة بالنصب⁽¹²⁾

¹ ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/243؛ معاني القرآن وإعرابه: 2/6؛ لـحجة لأبي علي: 3/121؛ الحجة لابن خالويه: 118؛ جامع الأحكام: 6/7؛ البحر المحيط: 3/165؛ الدر المصون: 3/554.

² ينظر: الإنصاف: 2/34. مسألة: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار.

³ معاني القرآن للفراء: 1/252.

⁴ ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/243؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/6؛ الحجة لأبي علي: 3/121.

⁵ المائدة: 59.

⁶ سبق تخريج هذه القراءة: 96.

⁷ جامع البيان: 8/535.

⁸ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/186؛ الحجة لأبي علي: 3/234؛ الحجة لابن خالويه: 230؛ جامع

الأحكام: 8/57؛ الدر المصون: 4/316.

⁹ ينظر: جامع البيان: 8/535.

¹⁰ الذاريات/46.

¹¹ سبق تخريج هذه القراءة: 99.

¹² ينظر: توجيه قراءة النصب: 99.

وجّه الطبري الخفض في قوله تعالى: {قَوْمٌ} بالعطف على قوله {مُوسَى} في قوله تعالى ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطٰنٍ مُّبِينٍ﴾⁽¹⁾ التي هي في موضع جر بحرف الجر⁽²⁾.

ووافقه أبو علي وأبو زرعة⁽³⁾، واتفق معهم ابن خالويه وابن عطية والعكبري في الخفض بالعطف واختلفوا معهم في المعطوف عليه حيث كان المعطوف عليه عندهم هو {ثَمُودٌ}⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمُ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ﴾⁽⁵⁾.

ورأى الحلبي أنّ هذا العطف الأظهر لقربه وبعد غيره⁽⁶⁾
05- قال تعالى: ﴿وَأَمْرًا لَهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله **يَعْقُوبُ**، وهما: القراءة بفتح الباء ونسبها لقراء أهل الكوفة والشام⁽⁸⁾، وقد قرأ بها ابن عامر وحمزة⁽⁹⁾، والقراءة بالرفع⁽¹⁰⁾.

وجه الأخفش الخفض على أن **يَعْقُوبُ** في موضع خفض بحرف الجر {مِنْ} وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف⁽¹¹⁾

06- قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹²⁾
 أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {وَقِيلَ}، وهما: قراءة الخفض ونسبها لقراء الكوفة وقد قرأ بها عاصم وحمزة⁽¹³⁾، وقراءة النصب ونسبها لعامة قراء المدينة ومكة والبصرة وهي قراءة الجمهور⁽¹⁴⁾.

1- سورة الذاريات:38.

2- جامع البيان:545/21.

3- ينظر: الحجة لأبي علي:6/223؛ الحجة لأبي زرعة:680.

4- ينظر: الحجة لابن خالويه:332؛ المحرر الوجيز:1767؛ الإملاء:2/245.

5- سورة الذاريات:43.

6- ينظر: الدر المصون:56/10.

7- سورة هود:70.

8- ينظر: جامع البيان:481/12.

9- سبق تخريج هذه القراءة:32.

10- ينظر: توجيهه قراءة الرفع:32.

11- ينظر: معاني القرآن للأخفش:1/384.

12- سورة الزخرف:88.

13- سبق تخريج هذه القراءة:98.

14- ينظر: توجيهه قراءة النصب:98.

وجّه الطبري الخفض بقوله: ((وَقِيلَهُ بِالْخَفْضِ عَلَى مَعْنَى: وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ، وَعِلْمُ قَبِيلِهِ))⁽¹⁾ ووافقه الزجاج وأبو علي وابن خالويه والزمخشري وغيرهم⁽²⁾

07- قال تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾⁽³⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الرَّيْحَانُ} وهما قراءة الخفض، ونسبها لعامة قراء الكوفة⁽⁴⁾، وهي قراءة حمزة والكسائي، وقراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور⁽⁵⁾.

وجّه الطبري الخفض بالعطف على مجرور وهو المضاف إليه في قوله تعالى {ذُو الْعَصْفِ}، والمعنى: والحبُّ ذو العصف وذو الريحان⁽⁶⁾.

ووافقه فيما ذهب إليه أبو علي، وأبو زرعة وابن خالويه وغيرهم⁽⁷⁾. واختار الطبري قراءة الخفض معللاً اختياره بقوله: ((وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه بالخفض؛ للعلة التي بينتُ في تأويله، وأتته بمعنى الرزق))⁽⁸⁾.

08- قال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾⁽⁹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {حُورٌ عِينٌ}، وهما: القراءة بالرفع⁽¹⁰⁾، والقراءة بالخفض وقد قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي⁽¹¹⁾

وجّه الطبري قراءة الخفض عطفًا على {أَكْوَابٍ}، وذلك من خلال قوله: (بالخفض، إبتاعاً لإعرابها إعرابَ مَا قبلها من الفاكهة واللحم)⁽¹²⁾.

ومما لا خلاف فيه إعراب {فَاكِهَةٌ وَكَحْمٌ} بالخفض عطفًا على {أَكْوَابٍ}، وهو عطف في اللفظ دون المعنى، وقد سبقه فيما ذهب إليه الفراء، وتبعه إليه الزجاج

¹ - جامع البيان: 20/664.

² - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/421؛ الحجة لأبي علي: 6/159؛ الحجة لابن خالويه: 4/408؛ الكشاف: 5/460؛ البحر: 8/30؛ الدر المصون: 9/611.

³ - سورة الرحمن: 10.

⁴ - ينظر: جامع البيان: 22/188.

⁵ - ينظر: الحجة لأبي علي: 6/245؛ الحجة لابن خالويه: 388؛ الحجة لأبي زرعة: 690؛ المحرر الوجيز: 1799؛ زاد المسير: 1377؛ البحر المحيط: 8/188.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 22/189.

⁷ - ينظر: الحجة لأبي علي: 6/245؛ والحجة لأبي زرعة: 690؛ الحجة لابن خالويه: 388؛ المحرر الوجيز: 1799؛ مفاتيح الغيب: 29/95؛ الإملاء: 2/251.

⁸ - جامع البيان: 22/189.

⁹ - سورة الواقعة: 25.

¹⁰ - ينظر: توجيه قراءة الرفع: 40.

¹¹ - سبق تخريج هذه القراءة: 40.

¹² - ينظر: جامع البيان: 22/301.

وغيره - في أحد توجيهيه - والقرطبي وأبو حيان (1). وذلك لأن الحور لا يطاق بهن ، وتقدير الكلام: يطوف عليهم ولدان مخلدون ، بأكواب وأباريق وكأس من معين وبحور عين .

ووجه أبو علي الخفض عطفاً على {جَنَاتٍ} في قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ النَّعِيمِ﴾ (2)، أي: هم في (جَنَاتٍ النعيم وفي حور على تقدير حذف المضاف: كأنه قال: وفي معاشره حور) (3) وتبعه في ذلك أبو زرعة والزمخشري (4).

واعترض أبو حيان على هذا التوجيه ناسبا إياه للزمخشري وعلل اعتراضه بقوله: ((وقال الزمخشري: عطفاً على جَنَاتٍ النعيم، كأنه قال هم في جَنَاتٍ النعيم وفاكهة ولحم وحور انتهى وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعبءه ببعض وهو فهم أعجمي) (5)

وذكر الطبري أن القراءتين مقاربتا المعنى فبأيهما قرئ فصحيح (6). ورأى الزجاج أن قراءة الرفع أجود في المعنى وذلك في قوله: ((ومن قرأها بالرفع فهو أحسن الوجهين؛ لأنّ المعنى {يطوف عليهم ولدان مخلدون} بهذه الأشياء بمعنى ما قد ثبت لهم فكأنه قال: ولهم حورٌ عينٌ)) (7)

ولما كانت قراءة الخفض متواترة فيكون ما ذهب إليه الطبري هو الصواب، وبالأخص أن لها وجهاً في العربية قد بينه الزجاج نفسه والله أعلم .

9- قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلَاثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَثُلَاثِي...﴾ (8) ذكر الطبري اختلافاً بين القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَنِصْفِهِ وَثُلَاثِي﴾، فقد قرأته عامة قراء المدينة والبصرة بالخفض، والقراءة الأخرى بالنصب (9)، ونُسبت القراءة بالخفض لأبي عمرو ونافع وابن عامر، وقرأ الباقر نصباً (10).

وجه الطبري الخفض على العطف على مجرور بحرف الجر وهو قوله تعالى {ثُلَاثِي} (11). أي: أدنى من ثُلَاثِي الليل وأدنى من نصفه وثلثه. وكذا وجهها الأخفش وأبو علي وابن خالويه (12).

¹ - ينظر: معاني القرآن للفراء: 123/3؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 111/5؛ مفاتيح الغيب: 47/8.

² - الواقعة: 14.

³ - الحجة لأبي علي: 255/6.

⁴ - ينظر: الحجة لأبي زرعة: 695؛ الكشاف: 26/6.

⁵ - البحر المحيط: 206/8.

⁶ - ينظر: جامع البيان: 301/22.

⁷ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 111/5.

⁸ - سورة المزمل: 20.

⁹ - ينظر: جامع البيان: 393/23.

¹⁰ - ينظر: الحجة لأبي علي: 336/6؛ الحجة لأبي زرعة: 731؛ المحرر الوجيز: 1914؛ زاد المسير: 1485.

¹¹ - ينظر: جامع البيان: 528/10.

¹² - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 553/2؛ الحجة لأبي علي: 336/6؛ الحجة لابن خالويه: 355.

رابعاً: ما وُجِّهَ مجروراً على البدلية:

01- قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي مَأْتِ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَيُؤْتِي الْكَاذِبِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (1)

أورد الطبري قراءتين في قوله ﷻ: {الله}، وهما: قراءة الخفض ونسبها لعامة قراء العراق والكوفة والبصرة (2)، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي والأصمعي (3)، وقراءة الرفع (4).

توجيه قراءة الخفض عند الطبري على إتباع اسم {الله} لـ {العزیز الحمید} في الآية التي قبلها (5) ويحتمل توجيه الطبري ثلاثة أوجه وهي الإتيان على الوصف أو البدل أو عطف بيان، وأشار الطبري لاختلاف بين أهل العربية في تأويل قراءة الخفض، بقوله: ((فذكر عن ابن العلاء، أنه كان يقرؤه بالخفض. ويقول معناه: بإذن ربهم إلى صراط الله العزيز الحميد، الذي له ما في السموات، ويقول هو من المؤخر الذي معناه التقديم، ويمثله بقول القائل: مررت بالظريف عبد الله. والكلام الذي يوضع مكان الاسم النعت، ثم يجعل الاسم مكان النعت، فيتبع إعرابه إعراب النعت الذي وضع موضع الاسم.... وأما الكسائي فإنه كان يقول، - فيما ذكر عنه: من خفض أراد أن يجعله كلاماً واحداً، وأتبع الخفض)) (6).

ووجه الزجاج الخفض على أن اسم {الله} صفة (7). ووافق ابن كثير فيما ذهب إليه (8). وخالف أبو علي توجيه الزجاج معللاً توجيهه بقوله: ((من جرَّ جعله بدلاً من {الحميد}، ولم يكن صفة، لأن الاسم - وإن كان في الأصل مصدراً - صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين، وكذلك كان هذا الاسم في الأصل "الإله" ومعناه: ذو العبادة، أي العبادة تجب له... فهذا في أنه الأصل مصدر قد وصف به مثل السلام والعدل، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم)) (9)، ووافق فيما رأى أبو زرعة وابن خالويه و ابن عطية وابن الجوزي والعكبري (10).

1- سورة إبراهيم: 2.

2- ينظر: جامع البيان: 589/13.

3- سبق تخريج القراءة: 33.

4- توجيه قراءة الرفع: 33.

5- قال تعالى: ﴿الر كتب أنزلناه إليك لتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (سورة إبراهيم: 1)

6- ينظر: جامع البيان: 589/13-590.

7- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 153/3.

8- ينظر: تفسير القرآن الكريم: 1021.

9- الحجة لأبي علي: 25/5-26.

10- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 376؛ الحجة لابن خالويه: 202؛ المحرر الوجيز: 1046؛ زاد المسير: 740؛ إملاء

ما من به الرحمن: 65/2.

ووجه الزمخشري الخفض على أنّ اسم {الله} عطف بيان لـ {العزیز الحمید} (1)، ورأى أبو حيان ما نقله الطبري عن أبي العلاء وذلك استناداً على ما ذكره ابن عصفور بقوله: ((وقال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور: لا تقدم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع، وذلك قليل. وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان، أحدهما: أن تقدم الصفة، وتبقيها على ما كانت عليه، وفي إعراب مثل هذا وجهان، أحدهما: إعرابه نعتاً مقدماً - كما في توجيه أبي العلاء - والثاني أن يجعل ما بعد الصفة بدلاً - كما وجهه أبو علي -، والوجه الثاني: أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها، فعلى هذا الذي ذكره ابن عصفور يجوز أن يكون {العزیز الحمید} يعربان صفتين متقدمتين، ويعرب لفظ الله موصوفاً متأخراً ومما جاء فيه تقديم ما لو تأخر لكان صفة. وتأخير ما لو تقدم لكان موصوفاً قول الشاعر (2):

والمؤمن العائذات الطير يمسحها *** ركبان مكة بين الغيل والسند

فلو جاء على الكثير لكان التركيب: والمؤمن الطير العائذات (3)، ووافق السمين الحلبي أبو حيان فيما ذهب إليه (4) ..

ورأى الطبري أن كلا من القراءتين مشهور، وأن معناهما واحد، وجمع بين القراءتين، في أثناء القراءة فمن رفع فعلى الوقف، ومن خفض فعلى الوصل (5). والله أعلم.

02- قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ...﴾ (6)

أورد الطبري ثلاث قراءات في قوله تعالى: {الكذب} وهما: القراءة بالخفض ونسبها للحسن البصري وقد قرأ بها أيضاً الأعرج وطلحة وأبو معمر (7). ، وقرأة النصب ونسبها لعامة قراء الحجاز والعراق (8) ، وقراءة الرفع ولم ينسبها لأحد، وقد قرأ بها ابن أبي عالية (9).

وجه الطبري الخفض في قوله تعالى: {الكذب} بقوله: ((بخفض {الكذب} بمعنى: ولا تقولوا للكذب الذي تصفه ألسنتكم: هذا حلال وهذا حرام، فيجعل الكذب

1- ينظر: الكشاف: 360/3.

2- البيت للنابغة وهو في ديوانه: 36. ولقد ورد في الديوان بنص:

والمؤمن العائذات الطير، تمسحها *** ركبان مكة بين الغيل والسعد

والمؤمن: قصد به الله سبحانه، العائذات: جمع عائذة، وهي الحديدية النتاج من الحيوان، الغيل: الشجر الملتف.

3- ينظر: البحر المحيط: 393/5.

4- ينظر: الدر المصون: 67/7.

5- ينظر: جامع البيان: 589/13.

6- سورة النحل: 116.

7- ينظر: جامع البيان: 389/14.

8) توجيه قراءة الرفع: 83.

9- ينظر: المحرر الوجيز: 1122؛ البحر المحيط: 526/5؛ الدر المصون: 298/7.

ترجمة - أي بدلا - لـ {ما} التي في {لما} فيخفضه بما يخفض به {ما} (1). من خلال ما ذكر نجده ومن خلال صياغة معنى الآية على أن {الكذب} صفة {ما} التي في محل خفض بحرف الجر وعلى هذا التوجيه خرجها الزمخشري والقرطبي (2) ووجه أبو حيان الخفض على البدلية واعتراض على توجيه الطبري ومن وافقه وذلك في قوله: ((وأجاز الزمخشري وغيره أن يكون {الكذب} بالجر صفة لـ {ما} المصدرية، قال الزمخشري: كآته قيل: لوصفها الكذب بمعنى: الكاذب، كقوله تعالى: "بدم كذب" والمراد بالوصف وصفها البهائم بالحل والحرمة انتهى. وهذا عندي لا يجوز وذلك أنهم نصوا على أن (أن) المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل، ولا يوجد من كلامهم: يعجبني أن قمت السريع: يريد قيامك السريع، ولا عجبت من أن تخرج السريع، أي من خروجك السريع، وحكم باقي الحروف المصدرية حكم (أن) فلا يوجد من كلامهم وصف المصدر المنسبك (3) واعتراض أبي حيان مردود عليه؛ لأن توجيه الطبري ومن وافقه لم يذكر بأن {ما} الواردة في الآية مصدرية، بل من خلال ما ذكر قصد (ما)، الموصولة.

03- قال تعالى: ﴿عَلَّمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (4).

أورد الطبري القراءتين في قوله تعالى: {عَالِمٌ}، هما: قراءة الخفض ونسبها لأبي عمرو (5)، قراءة الرفع (6).

وجه الطبري قراءة الخفض على التبعية (7) - بدل من لفظ الجلالة - (8)، ولقد سبقه فيما ذهب إليه الفراء، وتبعه فيه ابن خالويه أبو زرعة وأبو حيان (9). وخالفهم الزمخشري بأن وجه الخفض على أن {عَالِمٌ} صفة للفظ الجلالة (10).

1- ينظر: جامع البيان: 389/14.

2 ينظر: الكشف: 481/3؛ جامع الأحكام للقرطبي: 455/12.

3- البحر المحيط: 526/5-527.

4- سورة المؤمنون: 93.

5- ينظر: سبق تخريج القراءة: 44.

6- ينظر: توجيه قراءة الرفع في قوله {عَالِمٌ}: 44.

7- ينظر: أبو زرعة: 491؛ الحجة لابن خالويه: 258؛ البحر المحيط: 386/6.

8- الدر المصون: 363/8.

9- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 491؛ الحجة لابن خالويه: 258؛ البحر المحيط: 386/6.

10- الكشف: 247/4.

04- قال تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مَوْقِنِينَ﴾⁽¹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {رَبُّ} وهما: قراءة الخفض ونسبها لقراء الكوفة وبعض المكيين، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر عنه وحمزة والكسائي⁽²⁾، وقراءة الرفع ونسبها لعامة قراء المدينة والبصرة⁽³⁾.

وجه الطبري الخفض على البدلية بقوله ((...خفضاً، ردّاً على الربّ جلّ جلاله في قوله {رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ}))⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾.

وقصد الطبري بالرد هو الخفض على أنّ {رَب} بدل، وعلى هذا الوجه أجمع أبو علي وأبو زرعة والزمخشري وغيرهم⁽⁶⁾. ووجه الرازي الخفض بالعطف على قوله تعالى {رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ} ⁽⁷⁾.

¹ - سورة الدخان: 6.

² - ينظر: جامع البيان: 12/21؛ الحجة لأبي علي: 6/164؛ الحجة لأبي زرعة: 656؛ المحرر الوجيز: 1690؛ زاد المسير: 1288؛ مفاتيح الغيب: 27/242؛ البحر المحيط: 8/34.

³ - ينظر: توجيهه قراءة الرفع: 64.

⁴ - سورة الدخان: 5.

⁵ - جامع البيان: 12/21.

⁶ - ينظر: الحجة لأبي علي: 165؛ الحجة لابن خالويه: 324؛ المحرر الوجيز: 1690؛ الإملاء: 2/230؛ البحر المحيط: 8/34؛ الدر المصون: 9/618.

⁷ - ينظر: مفاتيح الغيب: 27/242.

المبحث الثاني: توجيه الصرفي للأسماء

المبحث الثاني:

التوجيه الصرفي في الأسماء:

إن من خلال استقراي لهذا الجانب عند الطبري وجدت منهجية الطبري فيه متطابقة، وهي ذكر القراءة، واختيارها دون توجيه، لدى تغيرت منهجية عملي في هذا المبحث، وفي المبحث الصرفي للأفعال، فالطبري لم يتوسع في التوجيه في الجانب الصرفي، وبعبارة أخرى فإن المبحث الصرفي عند الطبري حدّته في باب الجمع، والذي يلحظ قارئه أن الطبري اختار القراءة ولم يوجهها، إلا من حيث دلالة المفرد والجمع في تفسير الآية. ويتضح ذلك من خلال ما سيأتي من قراءات في هذا المبحث.

باب الإفراد و الجمع

1 - قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْرَى ثَقَدُواهُمْ...﴾ (1) أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {أَسْرَى} (2)، وهما: القراءة بإثبات الألف وفتح الراء وإمالتها - {أَسْرَى} - وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، والقراءة الأخرى بغير ألف وفتح الهمزة - {أَسْرَى}، وهي قراءة حمزة (3) وجه الطبري القراءتين بقوله ((فمن قرأ ذلك: {وإن يأتوكم أسرى} فإنه أراد جمع الأسير، إذ كان على "فعل" ، إذ كان الأسرُ شبيهة المعنى - في الأذى والمكروه الداخل به على الأسير - ببعض معاني العاهات، وألحق جمع المسمى به بجمع ما وصفنا، فقيل: أسيرٌ وأسرى، كما قيل: مريض ومرضى، وكسير وكسرى، وجريح وجرحى. وأمّا الذين قرءوا {أَسْرَى} فإنهم أخرجوه على مُخرج جمع "فعلان"؛ إذ كان جمع "فعلان" الذي له "فعل" قد يُشارك جمع "فعل" ، كما قالوا: سُكْرَى وسكْرَى وكُسَالَى وكسَلَى، فشبهوا أسيرا إذ جمعوه مرة أسارى وأخرى أسرى بذلك)) (4)

وكذا وجهها الأخفش، وأبو علي (5)، وأضاف ابن خالويه توجيهها آخر بقوله: ((فالحجة لمن أثبت فيهما - يعني الألف - أنه جعله جمع الجمع وجعل {ثَقَدُواهُمْ}، فعلا من اثنين، لأنّ الفداء: أن تأخذ ما عنده ، وتعطي ما عندك، فتفعل به كما يفعل بك)) (6)، وكذا وجهها نخبة من علماء الأمة (7)

اختار الطبري القراءة الأولى وذلك بقوله: ((وأولى القراءات بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: {وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْرَى}، لأنّ "فعلى" في جمع "فعل" غير مستفيض في كلام العرب، فإن كان ذلك غير مستفيض في كلامهم، وكان مستفيضا فاشيا فيهم جمع ما كان من الصفات - التي بمعنى الآلام والزمانة - واحدة على تقدير "فعل" على "فعل" كالذي وصفنا قبل)) (8)

وأضاف أبو علي مؤيدا قول الطبري بقوله: ((فالأقيس: الأسرى وهو الأقيس من أسارى، كما كان أقيس من قولهم: أسراء، ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء، فشبهوه

1 - سورة البقرة: 84.

2 - ينظر: جامع البيان: 212/2.

3 - ينظر: الحجة لأبي علي: 2/143؛ الحجة لابن خالويه: 84؛ الحجة لأبي زرعة: 104؛ المحرر الوجيز: 108؛ زاد المسير: 74؛ مفاتيح الغيب: 3/185؛ الإملاء: 1/49؛ الدر المصون: 1/480.

4 - جامع البيان: 2/213.

5 - معاني القرآن: 1/135؛ الحجة لأبي علي: 2/143،

6 الحجة لابن خالويه: 84.

7 ينظر: الحجة لأبي زرعة: 104؛ المحرر الوجيز: 108؛ زاد المسير: 74؛ مفاتيح الغيب: 3/185؛ الإملاء: 1/49؛ البحر المحيط: 1/449؛ الدر المصون: 1/480.

8 جامع البيان: 2/214.

بظرفاء، كما قالوا في جمع قتيل: قتلَاء، فكما أن أسراء وقتلاء، في جمع قتيل، وأسير، ليس بالقياس، كذلك أسارى ليس بالقياس))⁽¹⁾
02- قال تعالى: ﴿...قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهِهَا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {ءَابَائِكُ}⁽³⁾، وهما القراءة بالإفراد: وهي قراءة الحسن، والقراءة بالجمع: وهي قراءة الجمهور⁽⁴⁾
 ولم يذكر الطبري توجيهها للقراءتين ووجهها العكبري بقوله: ((ويقرأ {وَاللَّهُ أَيْبِكُ} وفيه وجهان: أحدهما هو جمع تصحيح حذف منه النون للإضافة، وقد قالوا: أب وأبون وأبين، فعلى هذه القراءة تكون الأسماء بعدها بدلا أيضا. والوجه الثاني: أن يكون مفردا؛ وفيه على هذا وجهان: أحدهما أن يكون مفردا في اللفظ مرادا به الجمع، والثاني أن يكون مفردا في اللفظ والمعنى، فعلى هذا يكون إبراهيم بدلا منه وإسماعيل وإسحاق عطفًا على أيبك تقديره: وإله إسماعيل وإسحاق {إلها واحدا}، بدل من إله الأول، ويجوز أن يكون حالا موطئة كقولك: رأيت زيدا رجلا صالحا))⁽⁵⁾ ووافقته فيما ذهب إليه القرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي⁽⁶⁾.

واختار الطبري قراءة الجمع واصفا القراءة بالإفراد بالشذوذ وذلك في قوله: ((والصواب من القراءة عندنا في ذلك {وَاللَّهُ أَيْبَائِكُ}، لإجماع القراءة على تصويب ذلك وشذوذ من خالفه من القراءة ممن قرأ خلاف ذلك))⁽⁷⁾

03- قال تعالى: ﴿...وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيفُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁸⁾
 أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَسَاكِينَ}⁽⁹⁾، وهما القراءة بالجمع، وقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، والقراءة بالإفراد، وقرأ بها: نافع وابن عامر⁽¹⁰⁾.

واختار الطبري قراءة الإفراد بقوله: ((وأعجب القراءتين إليّ في ذلك قراءة من قرأ {طَعَامُ مَسَاكِينَ} على الواحد بمعنى: وعلى الذين يطيقونه عن كل يوم أفطره فدية

1- الحجة لأبي علي: 143/2.

2- سورة البقرة: 132.

3 ينظر: جامع البيان: 587/2.

4 ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 212/1؛ الكشاف: 333/1؛ المحرر الوجيز: 136؛ الإملاء: 65/1،

5- إملاء مامن به الرحمن: 65/1.

6- ينظر: جامع الأحكام: 412/2-413؛ البحر المحيط: 573/1؛ الدر المصون: 130/2.

7- جامع البيان: 588/2.

8- سورة البقرة: 183.

9- ينظر: جامع البيان: 182/3.

10- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 80؛ الحجة لأبي علي: 272/2-273؛ الحجة لابن خالويه: 93؛ الحجة لأبي

زرعة: 124؛ المحرر الوجيز: 163؛ زاد لمسير: 106؛ مفاتيح الغيب: 87/5؛ الإملاء: 81/1؛ >

طعام مسكين؛ لأن في آياته حكم المفطر يوماً واحداً وصولاً إلى معرفة حكم المفطر جميع الشهر، وليس في إيانة حكم المفطر يوماً واحداً وأياماً هي أقل من أيام جميع الشهر أو أنّ كلّ واحد يترجم عن الجميع، وأنّ الجميع لا يترجم به عن الواحد، فلذلك اخترنا قراءة ذلك بالتوحيد⁽¹⁾

وتبعه ابن عطية⁽²⁾. ورد النحاس هذا الرأي بقوله: ((وهذا مردود من كلام أبي عبيد لأنّ هذا إنّما يُعرف بالدلالة فقد علم أنّ معنى وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مساكين أن لكلّ يوم مسكيناً فاختيار هذه القراءة ليرد جمعاً على جمع⁽³⁾)).

04- قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَطْٰرِ وَقَضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {ظلل}، وهما القراءة بالجمع على {ظلل}، وهي قراءة الجمهور، والقراءة الثانية: بالجمع على {ظلال}، وهي قراءة قتادة وأبي جعفر يزيد بن القعقاع والضحاك⁽⁶⁾.

وجّه الطبري القراءة بقوله: ((فمن قرأها: {في ظلل} فإنه وجهها إلى أنها جمع ظلّة والظلّة. والظلّة تجمع ظلل وظلال، كما تُجمع الحلة حُلل، والجلّة جلال، وأمّا الذي قرأها: {في ظلال} فإنه جعلها جمع ظلّة كما ذكرنا من جمعهم الجلّة جلالاً. وقد يحتمل أن يكون قارئه كذلك وجهه إلى أن ذلك جمع ظلّ، لأنّ الظلّة والظلّ قد يُجمعان جميعاً: ظلال))⁽⁷⁾. وعلى هذا التوجيه وجهها غيره من العلماء⁽⁸⁾

05- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ...﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري ثلاث قراءات في قوله تعالى {فرهان}، وهي القراءة بـ{رِهَان} - جمع رهن -، ونسبها لعامة قراء الحجاز والعراق⁽¹⁰⁾، وهي قراءة الجمهور، القراءة بـ{رُهْن}، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو في إحدى روايته

¹- ينظر: جامع البيان: 182/3.

²- المحرر الوجيز: 163.

³- إعراب القرآن: 80.

⁴- سورة البقرة: 208.

⁵- ينظر: جامع البيان: 606/3.

⁶- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 88؛ جامع الأحكام للقرطبي: 396/3.

⁷ جامع البيان: 606/3.

⁸ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 88؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 280/1؛ الكشاف: 419/1؛ المحرر

الوجيز: 185؛ زاد المسير: 122؛ جامع الأحكام للقرطبي: 234/5؛ البحر المحيط: 134/2.

⁹ سورة البقرة: 282.

¹⁰- ينظر: جامع البيان: 123/5.

المنقولة عن اليزيدي، والقراءتـبـ {رُهْنٌ} مخففة الهاء: وهي في قراءة أبي عمرو فيما رواه عنه عبد الوارث وعبيد ابن عقيل⁽¹⁾.

وجه الطبري القراءة الأولى: {رُهَانٌ}: على أنها جمع لـ"رهن"، كما يقال الكِبَاشُ جمع كَبَشٍ، واليَغَالُ جمع بَغْلٍ، والتَّعَالُ جمع نَعْلٍ. ووجه القراءة الثانية: {رُهْنٌ} على أنها جمع الجمع. ووجه القراءة الثالثة: على أنها جمع رهن كما يُجمع السَّقْفُ سَقْفًا⁽²⁾. ولم أجد فيما اطلعت عليه من خالف الطبري فيما ذكر⁽³⁾

واختار الطبري القراءة الأولى واصفا القراءة الثانية بالشذوذ، بينما لم يتطرق للقراءة الثالثة بالذكر في اختياره ومعللا اختياره بقوله: ((والذي هو أولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأه ﴿رُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾؛ لأن ذلك الجمع المعروف لما كان من اسم فَعْلٍ، كما يقال حَبْلٌ وحبال، وكَعْبٌ وكعابٌ، ونحو ذلك من الأسماء، فأما جمعُ الفَعْلِ على الفَعْلِ أو الفُعْلِ، فشاذ قليل⁽⁴⁾) وكذا كان موقف الأخفش من هذه القراءات واصفا القراءة الثانية بالقبیحة⁽⁵⁾، وقد يكون أصاب الطبري والأخفش في قولهم بقلّة الجمع على وزن فُعْلٍ فُعْلٍ الوزنان الواردان في القراءة الثانية والثالثة، إلا أنّهما لم يصيبا في وصف القراءة بالشذوذ والقبح، واعترض محقق تفسير الطبري

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي على ما قاله الطبري بقوله ((وليست قراءة من قرأ {رُهْنٌ} شاذة، بل هي متواترة، وليست قواعد النحو والصرف أصلا للقرآن بل القرآن أصل لهما⁽⁶⁾).

06- قال تعالى: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِّنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ...﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الطَّيْرِ}⁽⁸⁾؛ وهما قراءة بـ {الطائر}، ونسبها لبعض أهل الحجاز، وهي قراءة نافع، والقراءة الأخرى: بـ {الطير} وهي قراءة الجمهور⁽⁹⁾.

¹ - ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 118؛ الحجة لأبي علي: 2/442؛ الحجة لابن خالويه: 104؛ الحجة لأبي زرعة: 152؛ الكشف: 1/322؛ المحرر الوجيز: 264-265؛ زاد المسير: 173؛ مفاتيح الغيب: 7/130.

² - ينظر: جامع البيان: 5/123.

³ ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/206؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/366-367؛ الحجة لأبي علي: 2/442-449؛ الحجة لابن خالويه: 104؛ الكشف: 1/515؛ المحرر الوجيز: 264-265؛ زاد المسير: 173؛ مفاتيح الغيب: 7/130-131؛ الإملاء: 1/121؛ جامع الأحكام: 4/466-467.

⁴ - جامع البيان: 5/123-124.

⁵ - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/206.

⁶ - ينظر: هامش: 5/124.

⁷ - سورة آل عمران: 48.

⁸ - ينظر: جامع البيان: 5/419.

⁹ - ينظر: جامع البيان: 5/419؛ الحجة لأبي علي: 3/44؛ زاد المسير: 196؛ البحر المحيط: 2/194.

واختار الطبري القراءة الثانية وعلل ذلك بقوله: ((وأعجب القراءات إليّ في ذلك قراءة من قرأ: {كَهَيْتَ الطَّيْرَ} فيكون {طَيْرًا} على الجمع، فبيها جميعاً؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أتة يفعل ذلك بإذن الله، وأتة الموافق لخط المصحف، واتباع خط المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به أعجب إليّ من خلاف المصحف))⁽¹⁾.

وذكر الأستاذ محمد مفتاح توجيهها للقراءة على الأفراد بقوله ((وحجة قالون في رواية كلمة {طائراً} على الأفراد، أن المعنى على التوحيد، والتقدير: ما أنفخ فيه طائراً))⁽²⁾.

07- قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {زَبُورًا}⁽⁴⁾؛ وهما: القراءة الأولى بفتح الزاي - على الأفراد - ونسبها لعامة قراء الأمصار، والأخرى: بضم الزاي - على الجمع - ونسبها لقراء الكوفة، وهي قراءة حمزة⁽⁵⁾.

واختار الطبري القراءة على الأفراد، معللاً ذلك بقوله: ((وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا قراءة من قرأ: {وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا} بفتح الزاي على أنه اسم الكتاب أتته داود))⁽⁶⁾.

08- قال تعالى: ﴿يَبْنِعْ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَارِهُ سَوْءَ تَكْمٌ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {رِيشًا} وهما: القراءة الأولى بالأفراد، ونسبها لقراء الأمصار والقراءة الثانية: {رِيشًا}، ونسبها بأنها قراءة زر بن حبيش والحسن البصري⁽⁸⁾، وذكر الزمخشري بأنها قراءة سيدنا عثمان رضي الله عنه⁽⁹⁾.

¹- جامع البيان: 419/5.

²- رواية قالون عن نافع المدني دراسة نحوية صرفية: 316.

³- سورة النساء: 162.

⁴- ينظر: جامع البيان: 687/7.

⁵- ينظر: الحجة لأبي علي: 193/3؛ الحجة لابن خالويه: 128؛ الحجة لأبي زرعة: 219؛ الكشاف: 179/2؛ المحرر

الوجيز: 500؛ زاد المسير: 345؛ مفاتيح الغيب: 111/11؛ الإملاء: 203/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 233/7؛ البحر

المحيط: 413/3؛ الدر المصون: 158/4.

⁶- جامع البيان: 687/7.

⁷- سورة الأعراف: 25.

⁸- ينظر: جامع البيان: 122/10.

⁹- ينظر: الكشاف: 435/2.

وذكر ابن عطية بأنه قد قرأ بها أيضا: عاصم فيما روى عنه أبو عمرو وابن عباس وأبو عبد الرحمن ومجاهد وأبو رجاء وزيد بن علي، وعلي بن الحسن وقتادة⁽¹⁾.

واختار الطبري القراءة الثانية - {رَيْشًا} - وذلك في قوله ((والصواب من القراءة في ذلك قراءة من قرأه: {وَرَيْشًا} بغير ألف، لإجماع الحجة من القراءة عليها))⁽²⁾

09- قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَسَاجِدَ}، وهما القراءة على الجمع - {مَسَاجِدَ} -، ونسبها لعامة القراء، والقراءة الأخرى بالإفراد - {مَسْجِدًا} ونسبها لقراء البصرة والكوفة⁽⁴⁾، وقد قرأ بها من قرائنا السبعة ابن كثير وأبو عمرو⁽⁵⁾. وجه الطبري القراءتين بقوله: ((أن العرب قد تذهب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد))⁽⁶⁾.

10 - قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ يَمْثِلَهَا وَتَرَهُمْ ذُلًّا مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ...﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {قِطْعًا}؛ وهما: القراءة بفتح الطاء على معنى الجمع ونسبها لعامة قراء الأمصار⁽⁸⁾، والثانية: القراءة بسكون الطاء على معنى الإفراد ونسبها لبعض القراء، وقد قرأ بها الكسائي وابن كثير ويعقوب⁽⁹⁾.

واختار الطبري القراءة بجمع {قِطْعًا} واصفا القراءة بالمفرد بالشذوذ وذلك بقوله: ((والقراءة التي لا يجوز خلافها عندي قراءة من قرأ ذلك بفتح الطاء لإجماع

¹- ينظر: المحرر الوجيز: 695.

²- جامع البيان: 122/10.

³- سورة التوبة: 17.

⁴- ينظر: جامع البيان: 375/11.

⁵- ينظر: الحجة لأبي علي: 178/4-179؛ الحجة لابن خالويه: 174؛ الحجة لأبي زرعة: 316؛ المحرر الوجيز: 831؛ زاد المسير: 572؛ مفاتيح الغيب: 16/8؛ جامع الأحكام للقرطبي: 133/10؛ البحر المحيط: 20/5؛ الدر المصون: 29/6.

⁶- جامع البيان: 376/11.

⁷- سورة يونس: 27.

⁸- ينظر: جامع البيان: 168/12-169.

⁹- ينظر: الحجة لأبي علي: 268/4؛ الحجة لابن خالويه: 181؛ الحجة لأبي زرعة: 330؛ المحرر الوجيز: 906؛ زاد المسير: 623؛ مفاتيح الغيب: 85/17؛ الإملاء: 27/2؛ جامع أحكام القرآن للقرطبي: 486/10؛ البحر المحيط: 152/5؛ الدر المصون: 186/6.

الحجة من قراءة الأمصار على تصويبها وشذوذ ما عداها، وحسب الأخرى دلالة على فسادها، خروج قارئها عما عليه قراءة أهل أمصار أهل الإسلام))⁽¹⁾.
وخالف الأخفش اختيار الطبري بقوله: (فالعين ساكنة؛ لأنه ليس جماعة "القطعة" ولكنه "قطع" اسم على حياله، وقال عامة الناس {قطعا}، يريدون به جماعة "القطعة" ،ويقوي الأول قوله: {مُظْلِمًا}؛ لأنَّ "القطع" واحد فيكون "المظلم" من صفته والذين قا لوا "القطع" يعنون به الجمع، وقالوا نجعل {مُظْلِمًا} حالا لـ {الليل} والأوَّلُ أُبَيِّنُ الوجهين)⁽²⁾

وأنا لا أرى أن كلا الرأيين صواب وذلك استنادا لما ذكره أبو علي الفارسي في قوله: (والمعنيان في اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا، وذلك أن المراد وصف وجوههم بالسواد، كقوله سبحانه ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مِّسْوَدَةٌ﴾⁽³⁾ فإذا أغشيت وجوههم قطعا من الليل اسودت وجوههم منه، كما أنها إذا أغشيت قطعا التي هي جمع قطعة اسودت منها)⁽⁴⁾

11- قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارُ﴾⁽⁵⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {الْكَافِرُ}، وهما قراءة الجمع، ونسبها لقراء الكوفة⁽⁶⁾، وقد قرأ بها عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي، وقراءة الأفراد ونسبها لقراء المدينة وبعض أهل البصرة، وقد قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو⁽⁷⁾.

واختار الطبري قراءة الجمع معتمدا على تفسير الآية وعلى قراءات أخر للآية، وذلك في قوله: ((والصوب من القراءة في ذلك القراءة على الجمع: {وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ}؛ لأن الخبر جرى قبل ذلك على جماعتهم، وأتبع بعده الخبر عنهم، وذلك قوله: {وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيْكَ}⁽⁸⁾، وبعده قوله: {وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا}⁽⁹⁾، وقد ذكر أنها في قراءة ابن مسعود: {وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُونَ} وفي قراءة أبي: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا} وذلك كله على صحة ما اخترنا من القراءة في ذلك))⁽¹⁰⁾

1- جامع البيان: 169/12.

2- معاني القرآن للأخفش: 373/1.

3- سورة الزمر: 57.

4- الحجة لأبي علي: 268/4.

5- سورة الرعد: 43.

6- ينظر: جامع البيان: 581/13.

7- ينظر: الحجة لأبي علي: 21/5؛ الحجة لأبي زرعة: 375؛ المحرر الوجيز: 1045؛ زاد المسير: 739؛ مفاتيح

الغيب: 70/19؛ جامع الأحكام للقرطبي: 97/12؛ البحر المحيط: 390/5؛ الدر المصون: 61/7.

8- سورة الرعد: 41.

9- سورة الرعد: 44.

10- جامع البيان: 581/13.

وردت الزجاج القراءتين اللتين استشهد بهما الطبري بقوله: ((وقرأ بعضهم: {وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُونَ}، وبعضهم: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا} وهاتان القراءتان لا تجوزان لمخالفتهما المصحف المجمع عليه، لأنَّ القراءة السنة))⁽¹⁾

وخالف هنا الطبري منهجه المعتاد في اختيار القراءة، حيث لم يعتمد على إجماع القراء، بل على ورود صيغة الجمع في الآية السابقة لهذه الآية، ولا أعترض على حجة هذه لارتباط المعنى بين الآيتين، ولكن استشهاده بقراءة منفردة فيه خلاف واضح لمنهجه، فهو قد ردَّ قراءات نسبها لبعض الصحابة فقط لأنه ذكر بأنها خالفت الإجماع فلا يعتد بها، فكيف به هنا يستشهد بمقياس قد رده في قراءات سابقة - والله أعلم -

12- قال تعالى: {وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ} (2).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الرِّيحَ}، وهما القراءة بالجمع ونسبها لعامة القراء، والقراءة بالإنفراد ونسبها لبعض قراء أهل الكوفة، وهي قراءة حمزة، وطلحة بن مصرف والأعمش ويحيى بن وثاب⁽³⁾.

ذكر الطبري في توجيه هذه القراءة بأنَّ كلمة ريح تفيد معنى الإفراد والجمع وذلك في قوله: ((وقرأه بعض قراء أهل الكوفة: {وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ} فوحد الرِّيحَ وهي موصوفة بالجمع، أعني بقوله: {لَوَّاحٍ}، وينبغي أن يكون معنى ذلك أن الرِّيحَ وإن كان لفظها واحداً، فمعناها الجمع؛ لأنه يقال جاءت الرِّيح من كل وجه، وهبت من كل مكان))⁽⁴⁾.

وكذا وجهها أبو زرعة وابن عطية والعكبري والقرطبي⁽⁵⁾.

13- قال تعالى: {يَوْمَ نَطْوِرُ السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِ لِلْكِتَابِ...} (6).

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {الْكِتَابِ}، وهما القراءة بالإنفراد ونسبها لقراء أهل المدينة وبعض أهل الكوفة والبصرة⁽⁷⁾، وهي قراءة الجمهور، والأخرى

¹- معاني القرآن وإعرابه: 151/3.

²- سورة الحجر: 22.

³ ينظر: جامع البيان: 41/14؛ الحجة لأبي زرعة: 382؛ المحرر الوجيز: 1068؛ زاد المسير: 758؛ الإملاء: 73/2؛ جامع الأحكام للقرطبي: 194/12.

⁴- جامع البيان: 41/14.

⁵- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 328؛ المحرر الوجيز: 403/3؛ زاد المسير: 758؛ الإملاء: 73/2؛ جامع الأحكام: 194/12.

⁶- سورة الأنبياء: 104.

⁷- ينظر: جامع البيان: 426/16.

القراءة بالجمع ونسبها لعامة قراء الكوفة، وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم⁽¹⁾

اختار الطبري قراءة التوحيد، وذلك بقوله: ((وأولى القراءتين عندنا في ذلك بالصواب قراءة من قرأه على التوحيد للكتاب لما ذكرنا من معناه، فإن المراد منه: كطي السجل على ما فيه مكتوب فلا وجه إذ كان ذلك معناه بجمع الكتب إلا وجهاً يبعد من معروف كلام العرب))⁽²⁾

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب التفسير والقراءات من أيد الطبري في اختياره⁽³⁾ بالإضافة إلى أن الطبري في اختياره لم يخالف منهج العلماء فقط بل خالف منهجه في اختيار القراءة باعتماده على تفسيره لمعنى الآية، دون أي دليل مجمع عليه، فأرى بعدم جواز ما اعتمده الطبري من حجة في رد قراءة ثلاثة من القراء السبعة - والله أعلم -

14- قال تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا...﴾⁽⁴⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {أثر}، وهما القراءة بالإفراد - أثر -، ونسبها الطبري لعامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين⁽⁵⁾، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، والقراءة الثانية بالجمع وقد قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه⁽⁶⁾.

ولم يفاضل الطبري قراءة عن أخرى، وذلك في قوله ((والصواب من القول في ذلك: أنهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار، متقاربتا المعنى... فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب))⁽⁷⁾

15- قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ أَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً...﴾⁽⁸⁾

¹ ينظر: الحجة لأبي علي: 262/5؛ الحجة لأبي زرعة: 470-471؛ المحرر الوجيز: 1297؛ جامع الأحكام للقرطبي: 298/14؛ البحر: 317/6؛ الدر: 211/8.

² جامع البيان: 426/16 - 427.

³ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 406/3؛ الحجة لأبي علي: 262/5؛ الحجة لابن خالويه: 251؛ الحجة لأبي زرعة: 470-471؛ الكشف: 168/4؛ المحرر الوجيز: 1297؛ زاد المسير: 944؛ جامع الأحكام للقرطبي: 298/14؛ البحر المحيط: 317/6؛ الدر المصون: 211/8.

⁴ سورة الروم: 49.

⁵ ينظر: جامع البيان: 522/18.

⁶ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 190/4؛ الحجة لأبي علي: 448/5؛ الحجة لابن خالويه: 283؛ الحجة لأبي زرعة: 561؛ الكشف: 586/4؛ المحرر الوجيز: 1481؛ زاد المسير: 1097؛ الإملاء: 187/2؛ جامع الأحكام: 448/16؛ البحر المحيط: 174/7؛ الدر المصون: 53/9.

⁷ جامع البيان: 522/18.

⁸ سورة لقمان: 19.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {نِعْمَةٌ}، وهما القراءة الأولى: بالجمع - نِعْمه- ونسبها لعامة قرأة المدينة والبصرة⁽¹⁾، وهي قراءة نافع وأبي عمرو، والقراءة بالإفراد- نعمة- ونسبها لبعض المكيين وعامة الكوفيين، وهي قراءة الجمهور⁽²⁾.

ورأى الطبري بأنّ القراءتين مشهورتان في قراءة الأمصار، متقاربتا المعنى، وذلك أنّ النعمة قد تكون بمعنى الواحدة ومعنى الجماع، وقد يدخل في الجماع الواحدة، وقد قال جلّ ثناؤه: ﴿وَإِنْ تُعِدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لِتُحْصَوْهَا﴾⁽³⁾ فمعلوم أنّه لم يعن بذلك نعمة واحدة⁽⁴⁾.

16- قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ...﴾⁽⁵⁾ أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {مَسَاكِنِهِمْ} ثلاث قراءات وهي: القراءة بالجمع ونسبها لعامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين⁽⁶⁾، والقراءة الثانية: بالإفراد وبكسر الكاف من {مَسْكِنِهِمْ}، ونسبها بأنها لغة أهل اليمن، ونسبت في كتب القراء للكسائي، والقراءة الثالثة: بالإفراد وفتح الكاف من {مَسْكِنَهُمْ}، ونسبها لحمزة، ونُسبت لعاصم في رواية حفص عنه⁽⁷⁾.

ووجه أبو علي القراءات بقوله: من قال {مَسَاكِنِهِمْ} أتى باللفظ وفقاً للمعنى؛ لأنّ لكلّ ساكن مسكناً فجمع والمسكن: جمع مسكن، الذي هو اسمٌ للموضع من سكن يسكن. ومن قال: {مَسْكِنِهِمْ} فيشبهه أن يكون جعل المسكن مصدراً، وحذف المضاف، والتقدير: في مواضع سكناهم، فلما جعل المسكن كالمسكنى، والسكون أفرد، كما تُفرد المصادر⁽⁸⁾.

ورأى الحلبي بأنّ القراءة بالفتح هو القياس في اللغة؛ لأنّ الفعل متى ضُمَّت عينٌ مضارعه أو فُتِحَتْ جاء "المَفْعَلُ" منه زماناً ومكاناً ومصدراً بالفتح، والكسرُ مسموعٌ على غير قياس⁽⁹⁾، وذكر أبو حيان قول أبي الحسن بأنّ كسر الكاف

¹ ينظر: جامع البيان: 566/18.

² ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 199/4؛ الحجة لأبي علي: 457/5؛ الحجة لابن خالويه: 286؛ الحجة لأبي علي: 565؛ المحرر الوجيز: 1488؛ زاد المسير: 1102؛ الإملاء: 188؛ جامع أحكام القرآن للقرطبي: 486/16؛ البحر المحيط: 187/7؛ الدر المصون: 67/9.

³ سورة إبراهيم: 36.

⁴ ينظر: جامع البيان: 199/4.

⁵ سورة سبأ: 15.

⁶ ينظر: جامع البيان: 246/19.

⁷ ينظر: الحجة لأبي علي: 12/6؛ الحجة لابن خالويه: 293؛ الحجة لأبي زرعة: 585؛ المحرر

الوجيز: 1534؛ زاد المسير: 1146؛ الإملاء: 196/2؛ جامع الأحكام للقرطبي: 289/17 >

⁸ الحجة لأبي علي: 12/6-13.

⁹ ينظر: الدر المصون: 169/9.

في "مسكنهم" لغة فاشية، وهي لغة الناس اليوم، والفتح لغة أهل الحجاز، وهي اليوم قليلة أهل الحجاز (1)

ورأى الطبري أن كلَّ القراءات مشهورة متقاربة في المعنى (2).

17- قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ (3)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {عِبَادَنَا}، وهما: القراءة بالجمع: ونسبها لقراء الأمصار، والقراءة بالإنفراد: ونسبها لابن عباس وابن كثير (4)، وكذا نسبت في كتب القراءات (5).

ووجه أبو علي قراءة الإنفراد بقوله: وجه إنفراده قوله: {عِبَادَنَا} أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له، والاختصاص بالمنزلة الرفيعة، كما قيل مكة بيت الله... ومن قال {عِبَادَنَا} جعل ما بعده بدلاً من العباد ومن قال: عبدنا، جعل إبراهيم بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول المذكور (6).

وكذا وجهها الزجاج وأبو زرعة وغيرهما (7).

واختار الطبري القراءة بالجمع بقوله: ((والصواب عندنا في ذلك من القراءة قراءة من قرأ على الجماع، على أن إبراهيم وإسحاق ويعقوب بيان على العباد، وترجمة عنهم: لإجماع الحجة من القراءة عليه)) (8).

18- قال تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ (9)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {وَأَخْرَجْنَا}، وهما القراءة بالإنفراد: ونسبها لعامة قرأة المدينة والكوفة، وهي قراءة الجمهور، والقراءة بالجمع - أَخْرَجْنَا - ونسبها لبعض المكيين وبعض البصريين (10)، وهي قراءة أبي عمر وحده (11)، وأضاف أبو حيان بأنها قراءة الحسن ومجاهد والجحدري وابن الجبير وعيسى (12)

¹- ينظر: البحر المحيط: 258/7.

²- ينظر: جامع البيان: 246/19.

³- سورة ص: 45.

⁴- ينظر: جامع البيان: 113/20.

⁵- ينظر: الحجة لأبي علي: 76/6؛ الحجة لابن خالويه: 305؛ الحجة لأبي زرعة: 631.

⁶- الحجة لأبي علي: 76/6-77.

⁷- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/335-336؛ الحجة لأبي زرعة: 613؛ الكشاف: 274/5 >

⁸- جامع البيان: 113/20.

⁹- سورة ص: 57.

¹⁰ ينظر: جامع البيان: 131/20.

¹¹- ينظر: الحجة لأبي علي: 78/6؛ الحجة لابن خالويه: 306؛ الحجة لأبي زرعة: 615؛ المحرر الوجيز: 1604 >

¹²- ينظر: البحر المحيط: 388/7.

واختار الطبري القراءة بالإفراد وذلك في قوله: ((وأعجبُ القراءتين إليَّ أن أقرأ بها: {وَعَاخِرٌ} على التوحيد، وإن كانت الأخرى صحيحة؛ لاستفاضة القراءة بها في قراءة الأمصار، وإنما اخترنا التوحيد؛ لأنه أصحُّ مخرجاً في العربية، وأنه في التفسير بمعنى التوحيد))⁽¹⁾.

19- قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لِيَمْسَهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {بِمَفَازَاتِهِمْ}، وهما: القراءة بالإفراد - {مَفَازَاتِهِمْ} - ونسبها لقراء المدينة وبعض قراء مكة والبصرة⁽³⁾، قراءة الجمهور، والقراءة الأخرى: بالجمع -مفازاتهم- ونسبها لقراء الكوفة، وقد قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي⁽⁴⁾

وجه الطبري القراءتين بقوله: ((والعرب توحد مثل ذلك أحياناً، وتجمع بمعنى واحد، فيقول أحدهم: سمعتُ صوتَ القوم، وسمعتُ أصواتهم. كما قال جل ثناؤه: ﴿إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ﴾⁽⁵⁾))⁽⁶⁾.

وأوضح أبو علي مقولة الطبري (والعرب توحد مثل ذلك أحياناً)، بقوله: ((حجة الإفراد أنَّ المفازة والفوز واحدٌ، وإفراد المفازة كإفراد الفوز ، ووجه أنَّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: {عَلَى مَكَانَتِكُمْ}⁽⁷⁾ و {مَكَانَاتِكُمْ}))⁽⁸⁾.

وذكر ابن عاشور - مؤكداً التوجيه السابق - بأنَّ المصدر قد يجمع باعتبار تعدد الصادر منه، أو باعتبار تعدد أنواعه، وكذلك تعدد أمكنة الفوز بتعدد الطوائف⁽⁹⁾ وذكر الطبري رأيه في القراءتين بقوله: ((والصواب عندي من القول في ذلك أنَّهما قراءتان مستقيضتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراءة، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ لاتفاق معنيهما))⁽¹⁰⁾

1- جامع البيان: 4/339.

2- سورة الزمر: 58.

3- ينظر: جامع البيان: 20/240.

4- ينظر: الحجة لأبي علي: 6/97؛ الحجة لأبي زرعة: 624؛ المحرر الوجيز: 1623؛ زاد المسير: 1234؛

الإملاء: 2/215؛ جامع الأحكام للقرطبي: 18/303؛ التحرير والتنوير: 24/52.

5- سورة لقمان: 18. «وَأَقْصَدُ فِي مَشِيكَ وَأَغْضُضُ مِنْ صَوْتِكَ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ».

6- جامع البيان: 20/240.

7- سورة الأنعام: 136. وهي قوله: ﴿قُلْ يَوْمَ يَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ

الدَّارِ وَإِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾

8 الحجة لأبي علي: 6/97.

9 ينظر: التحرير والتنوير: 24/52.

10- جامع البيان: 20/209.

20- قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامٍهَا...﴾ (1) أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {ثَمَرَاتٍ}، وهما: القراءة بالجمع: ونسبها لقراء المدينة، وقد قرأ بها نافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه، والقراءة الأخرى: القراءة بالإفراد- ثمرة- ونسبها لقراء الكوفة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي والحسن وطلحة(2).
 ووجه أبو علي القراءتين بقوله: ((وحجة من جمع؛ أنّ الجمع صحيح، والمعنى عليه، ألا ترى أنّه ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة؟ إنّما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك كان الجميع حسناً، وإن كان الإفراد قد يدل عليه، وليس الثمرة بواحد)) (3)
 وذكر الطبري رأيه في القراءتين بقوله: ((وبأي القراءتين قرئ ذلك، فهو عندنا صواب؛ لتقارب معنيهما مع شهرتهما في القراءة)) (4)

1- سورة فصلت: 46.

9- ينظر: جامع البيان: 455/20؛ الحجة لأبي علي: 6/118-119؛ الحجة لابن خالويه: 317؛ الحجة لأبي زرعة: 637؛ المحرر الوجيز: 1658؛ زاد المسير: 1261؛ البحر المحيط: 481/7؛ الدر المصون: 9/533-534.

3- الحجة لأبي علي: 6/119.

4- جامع البيان: 455/20.

الفصل الثالث

التوجيه النحوي والصرفي للأفعال

المبحث الأول: التوجيه النحوي للأفعال

المبحث الأول: التوجيه النحوي في لأفعال:

أورد الطبري عددا من القراءات التي كان (الفعل) هو وجه الخلاف فيها، وصنفت هذه القراءات إلى مباحث، وكان من الصعب جدا حصر ودراسة كل تلك القراءات وتوجيهاتها لأن العدد فاق الأربعمئة آية ورد فيها اختلاف في قراءة (الفعل)، كما في كل صنف سار الطبري مع باقي العلماء في منهج متفق، فأغلب المباحث الأنفة اعتمد الطبري فيها منهجا واحدا وهو ذكر القراءة وذكر اختياره فقط، هذا إن استثنينا المباحث الثلاثة الأولى من مسلكه .

وهذا المسلك أثر على المنهجية التي اتبعتها في العمل، وهي عرض القراءة وذكر توجيه الطبري ومقارنتها بتوجيه غيره ثم ذكر اختيار الطبري للقراءة، ولكن هنا ستقتصر الدراسة على ذكر القراءات في الآية واختيار الطبري لأي القراءة منها وسيوضح المنهج من خلال ما سأعرضه من نماذج للقراءات التي أوردها الطبري.

المطلب الأول: توجيه الرفع :

أولاً: ما وجه على الرفع على الاستئناف:

1- قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽¹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تَسْأَلُ}⁽²⁾، وهما قراءة رفع الفعل وهي قراءة الجمهور، والقراءة بجزم الفعل، وهي قراءة نافع وحده⁽³⁾ وجه الطبري الرفع على الاستئناف بقوله: ((...ورفع اللام منها على الخبر، بمعنى: يا محمد إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، فبلغ ما أرسلت به، فإنما عليك البلاغ والندار، ولست مسئولا ممن كفر بما أتيته من الحق فكان من أهل الجحيم))⁽⁴⁾ وكذا وجهها ابن خالويه⁽⁵⁾ أي: وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم. ووجه الأخفش على الحالية بقوله: ((وقد قرئت: {وَلَا تُسْأَلُ} وكل ذلك رفع؛ لأنه ليس بنهي، إنما هو حال، كأنه قال ((أرسلناك بشيراً ونذيراً وغير سائل أو غير مسؤل))⁽⁶⁾.

وجوز الزجاج الوجهين بقوله: ((ورفع القراءتين جميعاً من جهتين، إحداهما أن يكون {وَلَا تُسْأَلُ} استئنافاً كأنه قيل ولست تسأل عن أصحاب الجحيم، كما قال عز وجل: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾⁽⁷⁾، ويجوز أن يكون الرفع له على الحال، فيكون المعنى أرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم⁽⁸⁾، ووافقه فيما ذهب إليه ابن عطية وابن الجوزي والرازي وغيرهم⁽⁹⁾.

اختار الطبري قراءة الرفع بقوله: ((والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع على الخبر؛ لأن الله جل ثناؤه قصَّ قصصَ أقوام من اليهود والنصارى، وذكر ضلالتهم وكفرهم بالله، وجرأتهم على أنبيائهم، ثم قال لنبيه ﷺ "إنا أرسلناك يا محمد بشيراً من آمن بك واتبعك ممن قصصت عليك أنباءه ومن لم أقصص عليك أنباءه، ونذيراً من كفر بك وخالفك، فبلغ رسالتي، فليس عليك من أعمال من كفر بك - بعد إيلاغك إياه رسالتي - تبعة ولا أنت مسؤل عما عمل بعد ذلك...))⁽¹⁰⁾

1- سورة البقرة: 118.

2- ينظر: جامع: 480/2.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 209/2؛ الحجة لأبي زرعة: 111؛ المحرر الوجيز: 129.

4- ينظر: جامع البيان: 480/2.

5- ينظر: الحجة لابن خالويه: 87.

6- معاني القرآن للأخفش: 153/1.

7- سورة الرعد: 41.

8- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 200/1.

9- ينظر: الحجة لأبي علي: 216/2؛ الإملاء: 60/1؛ جامع الأحكام: 343/2؛ البحر المحيط: 538/1.

10) جامع البيان: 481-482.

وهنا يتضح أن الطبري لا يتبع منها علمياً في اختيار القراءة، فقد كان يعتمد في بعض اختياراته على ركيزتين وهما: إجماع القراء، وآراء النحاة وعلماء اللغة، أما في اختياره هنا فقد اعتمد على تفسيره للآية.

02- قال تعالى: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾⁽¹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَقُولُ}⁽²⁾، وهما: قراءة الرفع وقد قرأ بها نافع وحده⁽³⁾، وقراءة النصب وهي قراءة الجمهور⁽⁴⁾

وجّه الطبري الرفع بأنّ [حتى] غير عاملة ونجد ذلك في قوله: ((فمن رفع {يَقُولُ} ، فإنه لما كان يُحسُنُ في موضعه [فَعَلَ] بطل عمل [حتى] فيها لأنّ [حتى] غير عاملة في [فَعَلَ] وإثما تعمل في [يفعل] وإذا تقدّمتها [فَعَلَ] وكان الذي بعدها [يفعل] وهو ممّا قد فَعَلَ وُفِرغ منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متناول ، فالصحيح من كلام العرب حينئذٍ الرفع في [يفعل] وإبطال عمل [حتى] وذلك كقول القائل قمتُ إلى فلان حتى أضربهُ. فالرفع هو الكلام الفصيح في أضربه إذا أراد: قمت إليه حتى ضربه. إذا كان الضرب قد كان وفرغ منه ، وكان القيام غير متناول المدة، فأما إذا كان ما قبل حتى من الفعل على لفظ غير مُنْقَض فالصحيح من الكلام نصبُ [يفعل] وإعمال [حتى] وذلك نحو قول القائل: مازال فلانٌ يطلبك حتى يكلمك... فالصحيح من الكلام الذي لا يصحُّ غيره النصب بـ[حتى]))⁽⁵⁾

ونجد في توجيه الطبري استطالة وإطالة مبهمة إذا ما قورنت بغيرها من توجيهات العلماء فقد أجمع النحاة على توجيه الرفع على أنه للحال، وما دل على الحال لا ينتصب بعد حتى ولا غيرها⁽⁶⁾.

- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽⁷⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله: {فَيَكُونُ}، وهما: قراءة الرفع: ونسبها لأكثر قراء الحجاز والعراق⁽⁸⁾، وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو وحمزة، وقراءة النصب: ونسبها لبعض القراء المتأخرين من قراءة الكوفة، وهي قراءة ابن عامر والكسائي⁽⁹⁾.

1- سورة البقرة: 212.

2- ينظر: جامع البيان: 638/3.

3- سيأتي توجيه قراءة النصب: 137.

4- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/305؛ الحجة لأبي زرعة: 131؛ المحرر الوجيز: 188.

5- جامع البيان: 638/3-639.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/305.

7- سورة النحل: 40.

8- ينظر: جامع البيان: 14/222.

9- ينظر: جامع البيان: 14/222، الحجة لأبي علي: 5/65، الحجة لأبي زرعة: 389، المحرر الوجيز: 1095.

وجّه الطبري الرفع على الابتداء، وذلك في قوله: ((قوله: {يَكُونُ} فقرأه أكثرُ قراءة الحجاز والعراق على الابتداء، وعلى أن قوله: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ} كلام تام مكتفٍ بنفسه عمّا بعده، ثم يبتدأ فيقال: {فَيَكُونُ})) (1) ووافقه فيما ذهب إليه من توجيه الزجاج وابن خالويه وأبو زرعة وغيرهم (2)، ولم يتطرق الطبري في هذه الآية لاختيار قراءة دون أخرى. - قال تعالى: {يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا} (3) أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَرِثُنِي وَيَرِثُ}، وهما قراءة الرفع: ونسبها لعامة قراء المدينة ومكة وجماعة من أهل الكوفة (4)، وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة، وقراءة الجزم ونسبها للطبري لجماعة من قراء أهل الكوفة والبصرة، وقد قرأ بها أبو عمرو والكسائي (5). وجّه الطبري قراءة الرفع بقوله: (({يَرِثُنِي وَيَرِثُ} برفع الحرفين كليهما، بمعنى: فهب لي الذي يرثني ويرث من آل يعقوب من صلة الولي)) (6)، أي أن الفعلين صفة للولي، وهذا ما أجمع عليه نخبة من علماء العربية (7). واختار الطبري قراءة الرفع بقوله: ((وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه برفع الحرفين على الصلة للولي..)) (8). وقد تبعه في اختياره أبو زرعة معللاً اختياره بقوله: ((واعلم أن الفعل المضارع إذا حلَّ محلَّ اسم الفاعل لم يكن إلا رفعا كقوله تعالى: {وَلَا تَمُنُّ بِسُكُوتِكُمْ} (9) أي: مستكثرا. وحثتهم في ذلك أن زكريا إنما سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى على الجزاء)) (10). وتبعهما العكبري في اختيارهما لقراءة الرفع (11).

1- جامع البيان: 222/14.

2- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 198/3؛ الحجة لابن خالويه: 211؛ الحجة لأبي زرعة: 389؛ زاد المسير: 778؛ مفاتيح الغيب: 32/20.

3- سورة مريم: 5.

4- ينظر: جامع البيان: 460/15.

5- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 320/3؛ الحجة لأبي علي: 191/5؛ الحجة لأبي زرعة: 438.

6- جامع البيان: 460/15.

7- معاني القرآن وإعرابه: 320/3؛ الحجة لأبي علي: 191/5؛ الحجة لأبي زرعة: 438؛ المحرر الوجيز: 1219؛ زاد المسير: 877؛ مفاتيح الغيب: 182/21؛ الإملاء: 110/2؛ جامع الأحكام للقرطبي: 414/13؛ البحر: 165/6؛ الدر المصون: 567/7.

8- جامع البيان: 460/15.

9- سورة المدثر: 6.

10- الحجة لأبي زرعة: 438.

11- إملاء ما من به الرحمن: 110/2.

* ما وجه بالرفع على أن (لا) نافية، وليست ناهية:

- 01- قال تعالى: ﴿...لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِثْرًا وَلَا تُضَارُّهَا وَلَا تُؤَدُّهَا﴾ (1)
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {لَا تُضَارُّ} (2)، وهما: القراءة بالنصب، وهي قراءة الجمهور، والقراءة برفع الفعل ونسبها لبعض أهل الحجاز، وبعض أهل البصرة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو (3).
وجه الطبري قراءة الرفع بقوله: ((وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة: {لَا تُضَارُّ} رفع، ومن قرأه كذلك لم تحتمل قراءته معنى النهي، ولكنها تكون الخبر، عطفًا بقوله: {لَا تُضَارُّ} على قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِثْرًا وَلَا تُؤَدُّهَا﴾)) (4)
وكذا وجهها الأخفش وأبو علي وابن خالويه وأبو زرعة والزمخشري وغيرهم (5)
أوضح الحلبي هذا التوجيه بقوله: (({لَا تُضَارُّ} برفع الراء مشددة وتوجيهها واضح لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرفع، وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من حيث إته عطف جملة خبرية على خبرية لفظا نهية معنى)) (6)
02- قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِبَيِّنَاتٍ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (7)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {نُكَذِّبُ}، و{نَكُونُ}، وهما: قراءة الرفع: ونسبها لعامة قراء الحجاز والمدينة والعراقين، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر (8)، وقراءة النصب: ونسبها لبعض قراء الكوفة (9).

وجه الطبري قراءة الرفع على القطع، وذلك في قوله: ((..على وجه الخبر منهم عما يفعلون إن هم رُدوا إلى الدنيا، لا على التمني منهم ألا يكذبوا بآيات ربهم، ويكونوا من المؤمنين؛ لأن الله تعالى ذكره قد أخبر عنهم أنهم لو ردوا لعادوا لما

1- سورة البقرة: 231.

2- ينظر: جامع البيان: 213/4.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 333؛ الحجة لأبي زرعة: 136؛ المحرر الوجيز: 206؛ مفاتيح الغيب: 129/6.

4- جامع البيان: 214/4.

5- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 188/1؛ الحجة لأبي علي: 333/2؛ الحجة لابن خالويه: 97؛ الحجة لأبي زرعة: 136؛ الكشف: 456/1؛ المحرر الوجيز: 206؛ زاد المسير: 142؛ مفاتيح

الغيب: 129/6؛ الإملاء: 97/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 116/4؛ البحر: 225/2.

6- الدر المصون: 467/2.

7- سورة الأنعام: 28.

8- ينظر: جامع البيان: 208/9؛ الحجة لأبي علي: 292/3؛ الحجة لأبي زرعة: 245؛ المحرر الوجيز: 613؛ مفاتيح

الغيب: 202/12؛ الدر المصون: 584/4.

9- سيأتي توجيه القراءة: 139.

نہوا عنه، وأنہم كذبة في قیلهم ذلك. ولو كان قیلهم ذلك على وجه التمني لاستحال تكذیبهم فيه؛ لأنّ التمني لا يكذب، وإنما يكون التصديق والتكذيب في الإخبار)) (1). وقد كان ما ذكره من توجيه للقراءة هو سبب اختياره لها بقوله: ((والقراءة التي لا أختار غيرها)) (2).

وعلى التوجيه الذي ذكره اتفق نخبة من العلماء كالزجاج وأبي علي وغيرهما (3)

وأضاف أبو علي وجهاً آخر للرفع بقوله: ((أن يكون معطوفاً على {ثرد} فيه، فعلى هذا: قد تمنى الرد، وأن لا تكذب)) (4)

* ماوجه بالرفع على الجزاء المقرون بالفاء:

- قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (5)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {يُضَاعِفُهُ}، وهما قراءة الرفع: وقد قرأ بها ابن كثير وحمزة والكسائي (6)، وقراءة النصب: وهي قراءة ابن عامر وعاصم (7).

وجه الطبري الرفع على العطف على الفعل المرفوع في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ وعلل أيضاً سبب الرفع بقوله: ((ورفع {يُضَاعِفُ}؛ لأن في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾ معنى الجزاء، والجزاء إذا دخل في جوابه [الفاء] لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعا)) (8)

وكذا وجهها الفراء بأسلوب النحو الكوفي بقوله: ((فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة {الذي})) (9)

وكذا وجهها أبو علي وابن خالويه وأبو زرعة (10)، وأضاف أبو علي وجهاً آخر للرفع، وهو الرفع على الاستئناف وذلك في قوله: ((لرفع في قوله: {فَيُضَاعِفُهُ})).

1- جامع البيان: 210/9.

2- المصدر السابق: 210/9.

3- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 239/2؛ الحجة لأبي علي: 293/3؛ المحرر الوجيز: 613؛ مفاتيح الغيب: 202/12؛ الدر المصون: 585/4.

4- الحجة لأبي علي: 293/3.

5- سورة البقرة: 243.

6- ينظر: جامع البيان: 432/4.

7- ينظر: الحجة لأبي علي: 343/2؛ الحجة لابن خالويه: 98؛ الحجة لأبي زرعة: 138؛ المحرر الوجيز: 220؛ زاد المسير: 150؛ مفاتيح الغيب: 181/6؛ الإملاء: 102/1؛ البحر: 261/2؛ الدر: 509/2.

8- جامع البيان: 432/4.

9- معاني القرآن: 157/1.

10- ينظر: الحجة لأبي علي: 343/2؛ الحجة لابن خالويه: 98؛ الحجة لأبي زرعة: 139؛ الإملاء: 102/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 227/4.

وجهان: أحدهما: أن تعطفه على ما في الصلة والآخر أن تستأنفه))⁽¹⁾ ووافقه فيما ذهب إليه ابن عطية والعكبري وغيرهم.⁽²⁾

واختار الطبري قراءة الرفع لعلّة نحوية مخالفاً منهجه في ترجيح قراءة على أخرى وذلك في قوله: ((وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب قراءة من قرأ: {يُضَاعَفُ} بإثبات الألف ورفع {يُضَاعَفُ}، لأنّ في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾ معنى الجزاء، والجزاء إذا دخل في جوابه "الفاء" لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعا، فلذلك كان الرفع في {يُضَاعِفُهُ} أولى بالصواب عندنا من النصب))⁽³⁾ ووافقه فيما ذهب إليه أبو علي والرازي⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: توجيه ما قرئ على النصب :

* ما وجه بالنصب بـ [حتى]:

— قال تعالى: ﴿...وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾⁽⁵⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى : {يَقُولُ} وهما قراءة النصب وهي قراءة الجمهور⁽⁶⁾، وقراءة الرفع وقد قرأ بها نافع⁽⁷⁾

وجه الطبري النصب بقوله: ((...فأما إذا كان ما قبل [حتى] من الفعل على لفظ فعل متطاول المدة ، وما بعدها من الفعل على لفظ غير مُنْقَضٍ فالصحيح من الكلام نصب يفعل وإعمال حتى وذلك نحو قول القائل :ما زال فلان يطلبك حتى يكلمك ، وجعل ينظر إليك حتى يُثَبِّتَكَ فالصحيح من الكلام الذي لا يصح غيره النصب بـ [حتى] كما قال الشاعر :

مَطَّوْتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطَّيْهُمُ *** وَحَتَّى الْوَحْيُ مَا يَقْدِنُ بَازْسَانَ

فنصب تَكَلَّ والفعل الذي بعد حتى ماض لأنّ الذي قبلها من المطو متطاول))⁽⁸⁾ ومن خلال ما ذكر الطبري وجه النصب بأن تكون [حتى] عاملة، وكذا وجهها غيره من العلماء ولكنهم اعتمدوا في الإعمال على معنى [حتى] في الآية وأقتصر هنا على ما ذكره الحلبي في قوله: ((قوله: {حَتَّى يَقُولُ} قرأ الجمهور {يَقُولُ} نصبا وله وجهان: أحدهما: أن حتى بمعنى إلى أي: إلى أن يقول فهي غاية لما تقدّم من المسّ والزلال، وحتى إنّما يُنصب بعدها المضارع المستقبل، وهذا قد وقع

1- الحجة لأبي علي: 2/344.

2- المحرر الوجيز: 220؛ الإملاء: 1/102؛ البحر المحيط: 2/261؛ الدر المصون: 2/509.

3- جامع البيان: 4/432.

4- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/343؛ مفاتيح الغيب: 6/18.

5- سورة البقرة: 212.

6- سبق تخريج القراءة: 133.

7- سبق توجيه قراءة الرفع: 133.

8- جامع البيان: 3/639.

ومضى ، فالجوابُ أنه على حكاية الحال،حكى تلك الحال ،والثاني:أن [حتى] بمعنى [كي] فنقيد العلة وهذا ضعيف ((⁽¹⁾)

واختار الطبري قراءة النصب معللاً لاختياره بقوله ((والصحيح من القراءة إذ كان ذلك كذلك {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} ينصب {يَقُولُ} إذا كانت الزلزلة فعلاً متطاولاً،مثل المطو بالإبل، وإثما الزلزلة في هذا الموضع الخوف من العدو، لا زلزلة الأرض،فلذلك كانت متطولة، وكان النصب في {يَقُولُ} وإن كان بمعنى فعل أفصح وأصح من الرفع فيه))⁽²⁾

وفيما ذكره الطبري في توجيهه واختياره لقراءة النصب دون غيرها هنا لمثال واضح على المسلك الخاطئ الذي سلكه الطبري في ردّ القراءات المتواترة، فالقراءات تعد حجة في اللغة، وليست اللغة حجة عليها.

ما وجه بالنصب على جواب الاستفهام:

-قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللهَ قرضًا حسنًا فيضعفه له﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {يُضَاعِفُهُ}، وهما قراءة الرفع:وقد قرأ بها ابن كثير وحمزة والكسائي⁽⁴⁾، وقراءة النصب: وهي قراءة ابن عامر وعاصم⁽⁵⁾.

وجه الطبري القراءة بالنصب على أنّ الفعل يقع في جواب الاستفهام، بقوله: ((ونصبه بمعنى الاستفهام، فكأنهم تأولوا الكلام: مَنْ المقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له؟ فجعلوا قوله: {فِيضَاعِفُهُ} جوابا للاستفهام))⁽⁶⁾. وكذا وجهها أبو علي وغيره⁽⁷⁾.

وأضاف العكبري وجهاً آخر للنصب بقوله: ((أن يكون معطوفاً على مصدر {يقرض} في المعنى، ولا يصح ذلك إلا بإضمار (أن) ليصير مصدرًا معطوفاً على مصدر تقديره: من ذا الذي يكون منه قرض فمضاعفة من الله))⁽⁸⁾. واختار الطبري قراءة الرفع راداً قراءة النصب بقوله: ((وأولى هذه القراءات عندي قراءة من قرأ: {فِيضَاعِفُهُ} بإثبات الألف ورفع {يُضَاعِفُ}؛ لأنّ في قوله: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللهَ قرضًا حسنًا فيضاعفه} معنى الجزاء، والجزاء إذا

1 - الدر المصون:2/382.

2- جامع البيان:3/639.

3- سورة البقرة:243.

4- ينظر: توجيهه قراءة الرفع:136.

5- سبق تخريج القراءة:136.

6- جامع البيان:4/432.

7- ينظر: الحجة لأبي علي:2/344؛ الحجة لابن خالويه:98؛ الحجة لأبي زرعة:139؛ والإملاء:1/102؛ جامع

الأحكام للقرطبي:4/227؛ البحر المحيط:2/261؛ الدر المصون:2/509.

8- إملاء ما من به الرحمن:1/102.

دخل في جوابه الفاء لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعًا، فلذلك كان الرفعُ في {بُضَاعِفْهُ} أولى بالصواب عندنا من النصب))⁽¹⁾
 * ما وجه بالنصب بـ [أن] المصدرية:
 - قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {نُكذِّبُ}، و{تُكُونُ}، وهما: قراءة النصب: ونسبها لبعض قراء الكوفة وهي قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص عنه⁽³⁾، وقراءة الرفع: ونسبها لعامة قراء الحجاز والمدينة والعراقين⁽⁴⁾.
 وجه الطبري قراءة النصب على إضمار (أن)، وذلك في قوله: ((...بمعنى: ياليتنا نردُّ، وأنَّ لا نكذب بآيات ربنا، ونكون من المؤمنين))⁽⁵⁾ ووافقه الرازي والقرطبي والحلي⁽⁶⁾.

ووجه الزجاج النصب بقوله: ((فأما النصب فعلى يا ليتنا نرد، وتكون ياليتنا نرد ولا نكذب على الجواب بالواو في التمني كما تقول ليتك تصير إلينا ونكرمك: المعنى ليت مصيرك يقع، وإكرامنا، ويكون المعنى: ليت ردنا وقع وأن لا نُكذِّب، أي إن رُدِّدنا لم نكذب))⁽⁷⁾

ووافقه أبو علي الفارسي بقوله: ((وحجة من نصب فقال: {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكذِّبُ}، و{تُكُونُ} أنه أدخل ذلك في التمني، لأنَّ التمني غيرٌ موجبٍ، فهو كالاستفهام والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول، كأنه في التمثيل: ياليتنا يكون لنا ردُّ وانتفاء للتكذيب، وكون من المؤمنين))⁽⁸⁾

وذكر الطبري أن ما ذكره الزجاج موضع خلاف بين النحاة، وغير متفق عليه وذلك بقوله: ((وكان بعض نحوي الكوفة يقول: لو نُصِبَ {نُكذِّبُ} و{تُكُونُ} على الجواب بالواو لكان صوابًا. والعربُ تُجيبُ بالواو و"ثم" كما تُجيبُ بالفاء، يقولون: ليت لي مالًا وأعطيتك، وليت لي مالا فأعطيتك، و: ثم أعطيتك.... وكان بعضهم يُنكرُ أن يكون الجواب بالواو، وبحرف غير الفاء، وكان يقول: إنما الواو موضعُ حالٍ: لا يسعني شيءٌ ويضيقُ عنك. أي: وهو يضيقُ عنك. قال: وكذلك الصَّرفُ في جميع العربية. قال: وأما الفاءُ فجوابُ جزاءٍ: ما قمتَ فنأتيتك. أي: لو

1- جامع البيان: 4/432.

2- سورة الأنعام: 28.

3- سبق تخريج القراءة: 135.

4- ينظر: توجيهه قراءة الرفع: 135.

5- جامع البيان: 9/208.

6- ينظر: مفاتيح الغيب: 12/202؛ جامع الأحكام: 8/353؛ الدر المصون: 2/336.

7- معاني القرآن وإعرابه: 2/239-240.

8- الحجة لأبي علي: 3/294.

قمتَ لأتيناك. قال: فهكذا حكمُ الصرفِ والفاءِ)) (1). والمراد بالصرف في اصطلاح الكوفيين هو أن يكون الفعل المضارع منصوباً بالواو بعد نفي أو استفهام أو طلب لا يستقيم عطف الفعل عليها، ولا يصح تكرير العامل فيه فينصب المضارع على "الصرف"، وتسمى الواو "واو الصرف" لأنها صرفت عن العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها لما قبلها (2)

02- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (3)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {فَيَكُونُ} وهما: قراءة النصب: ونسبها لبعض القراء المتأخرين من قراءة الكوفة، وهي قراءة ابن عامر والكسائي (4) ، وقراءة الرفع: ونسبها لأكثر قراء الحجاز والعراق (5).

وجّه الطبري قراءة النصب في الفعل {يَكُونُ} على العطف وذلك في قوله: ((...{فَيَكُونُ} نصبا عطفاً على قوله: {أَنْ نَقُولَ لَهُ}. وكان معنى الكلام على مذهبهم: ما قولنا لشيء إذا أردناه إلا أن نقول له: كُنْ فيكون، وقد حكي عن العرب سماعاً: أريد أن أتيتك، فيمنعني المطرُ عطفاً بـ "يمنعني على" أن أتيتك)) (6)

وكذا وجه الزجاج مضيئاً وجهاً آخر بقوله: ((والنصب على ضربين أحدهما: أن يكون قوله {فَيَكُونُ} عطفاً على {أَنْ نَقُولَ فَيَكُونُ} ويجوز أن يكون نصبا على جواب {كُنْ} - {قَوْلُنَا} رفع بالابتداء، وخبره {أَنْ نَقُولَ} المعنى إنما قولنا لكل مراد قولنا كن، وهذا خوطب العباد فيه بما يعقلون، وما أراد الله فهو كائن على كل حال)) (7) وتبعه ابن خالويه في ذلك (8).

المطلب الثالث/ توجيه ما قرئ بالـجزم :

* ماوجه بالـجزم بـ[لا] الناهية:

01- قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ (9)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تَسْأَلُ}، وهما قراءة رفع الفعل وهي قراءة الجمهور (10)، والقراءة بـجزم الفعل، وهي قراءة نافع وحده (11)

1- جامع البيان: 209/9.

2- ينظر: النحو وكتب التفسير: 187/1.

3- سورة النحل: 40.

4- سبق تخريج القراءة: 133.

5- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 133.

6- جامع البيان: 222-223/14.

7- معاني القرآن وإعرابه: 198/3،

8- ينظر: الحجة لابن خالويه: 211،

9- سورة البقرة: 118.

10- سبق تخريج القراءة: 132.

11- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 132.

وجّه الطبري الجزم بقوله: ((وقرأ ذلك بعض أهل المدينة {وَلَا تَسْأَلْ} جزماً بمعنى النهي))⁽¹⁾.

وكذا وجهها الأخفش وأبو علي وابن خالويه وغيرهم⁽²⁾

02- قال تعالى: ﴿...لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَأَبْضَأَ لَهَا تَضَارًّا وَلَا مَبْضَأًا﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {لَا تُضَارُّ}، وهما: القراءة برفع الفعل ونسبها لبعض أهل الحجاز⁽⁴⁾، والأخرى: قراءة النصب وقد قرأ بها نافع وعاصم وحمزة والكسائي⁽⁵⁾

وجه الطبري النصب على أنه جزم بقوله: ((...﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَالِدِهَا﴾ بفتح الراء، بتأويل: لا تضارر على وجه النهي، وموضعه - إذا قرأ كذلك - جزم غير أنه حرك، إذ ترك التضعيف بأقل الحركات وهو الفتح))⁽⁶⁾

وكذا وجهها الأخفش وذكر أن هذا الوجه يصح إن كان الراء مضاعفاً، وذلك في قوله: ((فأما من ضعف فإنه يقول {لَا تُضَارُّ} إذا أراد النهي لأنّ (لام) الفعل ساكنة إذا قلت: "لا تُفَاعِلْ" وأنت تنهى، إلا أنّ {تُضَارُّ} ههنا غير مُضَعَّفَةٌ؛ لأنه ليس في الكتاب إلا (راءٌ) واحدة))⁽⁷⁾

ووافق الطبري في توجيهه أبو علي وابن خالويه والزمخشري وغيرهم⁽⁸⁾

03- قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَعْلَمِ}⁽¹⁰⁾، وهما: قراءة الكسر على نية الجزم، وهي قراءة الحسن وابن يعمر وأبو حيوة، وقراءة النصب، وهي قراءة الجمهور⁽¹¹⁾

1- جامع البيان: 2/480.

2- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/153؛ معاني القرآن وإعرابه: 1/200؛ الحجة لأبي علي: 2/209؛ الحجة لابن خالويه: 87؛ الإملاء: 1/60؛ جامع الأحكام للقرطبي: 2/343؛ البحر: 1/538؛ الدر المصون: 2/92.

3- سورة البقرة: 231.

4- ينظر: توجيه قراءة الرفع: 135.

5- سبق تخريج القراءة: 135.

6- جامع البيان: 4/213.

7- معاني القرآن: 1/189.

8- ينظر: الحجة لأبي علي: 2/334؛ الحجة لابن خالويه: 97؛ الحجة لأبي زرعة: 136؛ الكشف: 1/456. المصون: 2/467.

9- سورة آل عمران: 142.

10- ينظر: جامع البيان: 6/92.

11- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/472؛ المحرر الوجيز: 361-362؛ مفاتيح الغيب: 20/9؛ الإملاء: 1/150؛ البحر: 3/72؛ الدر المصون: 3/411.

وجّه الطبري قراءة الجزم بقوله: ((وقد روي عن الحسن أنّه كان يقرأ ﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ فيكسر الميم من: {يَعْلَمُ} لأنّه كان ينوي جزمها على العطف به على قوله {ولمّا يعلم الله} وحرك تخلصاً من التقاء الساكنين))⁽¹⁾. وكذا وجهها الزجاج وابن عطية والرازي وغيرهم⁽²⁾.

04- قال تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَرِثُنِي وَيَرِثُ}، وهما: قراءة الجزم ونسبها الطبري لجماعة من قراء أهل الكوفة والبصرة، وقد قرأ بها أبو عمرو والكسائي، وقراءة الرفع: ونسبها لعامة قراء المدينة ومكة وجماعة من أهل الكوفة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة⁽⁴⁾.

وجّه الطبري القراءة بالجزم على الجزاء والشرط وذلك في قوله: ((...بجزم الحرفين على الجزاء والشرط، بمعنى: فهب لي من لدنك ولياً فإنه يرثني إذا وهبته لي))⁽⁵⁾.

فمن قرأ بالجزم فيهما ، فعلى أن {يَرِثُنِي} جواب لفعل الشرط ، وهو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي﴾ لأنه بمعنى الجزاء، أي: إن تهب لي ذلك يرثني وعلى هذا اجتمع توجيه العلماء⁽⁶⁾. و{يَرِثُ} معطوف على {يَرِثُنِي}.

وهما ليس جواب {هَبْ} على مذهب سيبويه ، وإنما تقديره : إن تهبه يرثني ويرث أي : بتقدير أداة وفعل شرط للجواب ، ذلك أن {يَرِثُنِي} جواب شرط مقدر⁽⁷⁾ . وذكر ابن هشام أنه إذا سقطت (الفاء) بعد الطلب وقصد معنى الجزاء جزم الفعل جواباً لشرط مقدر لا بسبب الطلب ، وذلك لتضمّن الفعل معنى الشرط⁽⁸⁾ . ويقوي قراءة الجزم أن {ولياً} رأس آية مستغن عن أن يكون ما بعده صفة له ، فحملة على الجواب دون الصفة⁽⁹⁾

1- جامع البيان: 92/6

2- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 472/1؛ الكشف: 634/1؛ المحرر الوجيز: 361؛ مفاتيح الغيب: 20/9؛ الإملاء: 150/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 339/5؛ البحر: 72/3.

3- سورة مريم: 5.

4- سبق تخريج القراءة: 134.

5- جامع البيان: 460/15.

6- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 320/3؛ الكشف: 84/2؛ الحجة لأبي علي: 191/5؛ حجة لأبي زرعة : 438 الكشف: 6/4؛ المحرر الوجيز: 1219؛ زاد المسير: 877؛ مفاتيح الغيب: 110/2.

7- ينظر: مجاز القرآن: 2 / 1، الجامع لأحكام القرآن: 11 / 55 .

8- ينظر : شرح شذور الذهب : 344 .

9- ينظر: جامع البيان: 8 / 309، الكشف : 2 / 84 .

المبحث الثاني: التوجيه المصرفي للأفعال

المبحث الثاني:

التوجيه الصرفي في الأفعال:

إنّ التوجيه الصرفي للأفعال عند الطبري، باب طرقه، ولكّنه لم يتوسع في مضمونه، وإنّ المتتبع للقراءات التي تحوي هذا الجانب من التوجيه يجد أنّ الطبري مقلّدٌ جداً في هذا الباب، ولكنّ لم يخلُ تفسيره من الجانب الصرفي، الذي تناوله في غير سياق توجيه القراءات.

المطلب الأول: بناء الفعل للفاعل ولما ضم يسم فاعله:

01- قال تعالى ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ...﴾⁽¹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله: {يُوصِي}، إحداهما: بكسر "الصاد" وضم الميم، ونسبها لعامة قراء المدينة والعراق⁽²⁾، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي، والأخرى: بفتح الصاد أي ببناء الفعل لما لم يسم فاعله، ونسبها لبعض قراء أهل مكة، وهي قراءة ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر⁽³⁾. وتعرض الطبري لتوجيه القراءتين من خلال اختياره لإحدى القراءتين، وذلك في قوله: ((وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ذلك: {مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ} على مذهب ما قد سمي فاعله؛ لأن الآية كلها خبرٌ عمّن سمي فاعله ألا ترى أنه يقول: {ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد} فكذلك الذي هو أولى بقوله: {يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ} أن يكون خبراً قد سمي فاعله؛ لأن تأويل الكلام: ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، من بعد وصية يوصي بها أو دين يُقضى عنه))⁽⁴⁾ ووافقه الرازي باختياره للقراءة ذاكرا العلة ذاتها⁽⁵⁾.

وذكر الأخفش أن كلتا القراءتين حسن⁽⁶⁾، وذكر أبو علي توجيهها لقراءة الفعل لما لم يسم فاعله، وذلك في قوله: ((وحجة من قال: {يُوصِي} أنه في المعنى يؤول إلى يوصي، ألا ترى أن الموصي هو الميت، وكان الذي حسن ذلك أنه ليس لميت معين إنما هو شائع في الجميع، فلذلك حسن {يُوصِي}))⁽⁷⁾ ووافقه أبو زرعة فيما ذهب إليه⁽⁸⁾.

02- قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحَلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ...﴾⁽⁹⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {أَحَلُّ}، الأولى: بفتح الهمزة والحاء- بناء الفعل للفاعل وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، والأخرى:

1- سورة النساء: من الآية: 12.

2- ينظر: جامع البيان: 470/6.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 139/3-140؛ الحجة لأبي زرعة: 193؛ المحرر الوجيز: 408؛ زاد

المسير: 262؛ مفاتيح الغيب: 225/9؛ البحر المحيط: 194/3؛ الدر المصون: 608/3.

4- جامع البيان: 470/6.

5- مفاتيح الغيب: 225/9.

6- معاني القرآن: 250/1.

7- الحجة لأبي علي: 139/3.

8- الحجة لأبي زرعة: 193.

9- سورة النساء: 24.

10) ينظر: جامع البيان: 583/6.

بضم الهمزة وكسر الحاء- بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله - وهي قراءة حمزة والكسائي⁽¹⁾.

لم يذكر الطبري توجيهها للقراءتين بل تطرق للمعنى الذي يتضح فيه بناء الفعل للفاعل في القراءة الأولى وبنائه لما لم يسمّ فاعله في القراءة الثانية، وذلك في قوله: ((بفتح الألف من {أحلّ} بمعنى: كتب الله عليكم وأحلّ لكم ما وراء ذلك))⁽²⁾.

ووافق أبو علي الطبري فيما ذهب إليه معللاً حجة كل توجيه بقوله: ((...{وأحلّ} بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله، ألا ترى أنّ المعنى: كتب الله عليكم كتاباً، وأحلّ لكم، ومن بنى الفعل للمفعول به، فقال: {وأحلّ لكم} فهو في المعنى يؤول إلى الأول، وفي ذلك مراعاة مشاكلة ما بعد بما قبل))⁽³⁾ وكذا وجهها ابن خالويه وأبو زرعة والزمخشري وغيرهم⁽⁴⁾.

03- قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ءَلِكُمُ الَّذِي نَزَّلَ عَلٰى رَسُولِهِ ءَلِكُمُ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلُ...﴾⁽⁵⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {نَزَّلَ}⁽⁶⁾، وهي قراءة بناء الفعل للفاعل، وهي قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي، وقراءة الفعل لما لم يسمّ فاعله، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر⁽⁷⁾.

وجه الطبري القراءتين مختاراً القراءة الأولى بقوله ((... فقرأه بفتح {نَزَّلَ} و{أَنْزَلَ} أكثر القراءة بمعنى: والكتاب الذي نزل الله على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل، وقرأ ذلك بعض قرأة البصرة بضمّة في الحرفين كليهما، بمعنى ما لم يسمّ فاعله، غير أن الفتح في ذلك أعجب إليّ من الضمّ لأنّ ذكر الله قد جرى قبل ذلك في قوله: {ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ} ((⁽⁸⁾)). وكذا وجهها أبو علي وابن خالويه والعكبري وغيرهم⁽⁹⁾.

1- ينظر: الحجة لأبي علي: 150/3؛ الحجة لأبي زرعة: 198؛ المحرر الوجيز: 224،

زاد المسير: 271؛ مفاتيح الغيب: 43/10؛ جامع الأحكام: 205/6؛ البحر: 224/3؛ الدر: 649/3.

2- جامع البيان: 583/6.

3- الحجة لأبي علي: 150/3.

4- ينظر: الحجة لابن خالويه: 122؛ الحجة لأبي زرعة: 198؛ الكشاف: 56/2؛ المحرر الوجيز: 224؛ البحر: 224/3؛ الدر: 649/3.

5- سورة النساء: 135.

6- ينظر: جامع البيان: 605/7.

7- ينظر: الحجة لأبي علي: 186/3-187؛ الحجة لأبي زرعة: 216-217؛ زاد المسير: 335؛ جامع أحكام القرآن للقرطبي: 184/7؛ البحر: 387/3؛ الدر المصون: 120/4.

8- جامع البيان: 605/7.

9- ينظر: الحجة لأبي علي: 187/3؛ الحجة لأبي زرعة: 216-217؛ المحرر الوجيز: 491؛ زاد المسير: 335،

الإملاء: 198/1؛ جامع أحكام القرآن للقرطبي: 184/7؛ البحر: 387/3؛ الدر المصون: 120/4.

04- قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلٌ مِّنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا...﴾⁽¹⁾
أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَخَافُونَ}⁽²⁾، وهما: قراءة بناء الفعل للفاعل وهي قراءة الجمهور، وقراءة بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، وقد قرأ بها ابن عباس ومجاهد⁽³⁾.

وتوجيه القراءتين يتضح من خلال بنية الفعلين⁽⁴⁾، وما هو جدير بالذكر في هذه الآية تطرق الطبري لذكر القراء مخالفاً بذلك منهجه في ذكر القراءة فقد كان ينسب القراءة للأمصار دون ذكر اسم قارئ، ورغم أن على رأس القراء ابن عباس إلا أن الطبري رد القراءة الثانية بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب عندنا قراءة من قرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ لإجماع قراءة الأمصار عليها، وأن ما استفاضت به القراءة عنهم فحجة لا يجوز خلافها، وما انفرد به الواحد، فجائز فيه الخطأ واللهو...))⁽⁵⁾

05- قال تعالى: ﴿فَخَازِنٌ يَفُومُنْ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيْنَ﴾⁽⁶⁾
أورد الطبري قراءتين في فعل {اسْتَحَقَّ}⁽⁷⁾، وهما القراءة بضم التاء وكسر الحاء، ونسبها لقراء الحجاز والعراق والشام، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، والقراءة الثانية: بفتح التاء والحاء - بناء الفعل للفاعل، ونسبها الطبري لعلي وأبي بن كعب، والحسن البصري، وعاصم في رواية حفص عنه⁽⁸⁾.
اكتفى الطبري باختياره للقراءة الأولى دون سواها معتمداً في اختياره على تأويل الآية.

والأمر الذي يثير استغرابي لاختياره في هذه الآية دون سواها أنه نسب القراءة لاثنتين من أوائل الصحابة الذين أخذوا القرآن من الرسول صلى الله عليه وسلم، فهل هؤلاء الصحابة ليسوا بحجة عندما يذكر الطبري قوله: ((وأولى القراءتين بالصواب في قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ قراءة من قرأ بضم التاء؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه، مع متابعة عامة أهل التأويل على صحة تأويله))⁽⁹⁾

1- سورة المائدة: 25.

2- ينظر: جامع البيان: 296/8.

3- ينظر: المحرر الوجيز: 529؛ زاد المسير: 371؛ جامع الأحكام: 399/7؛ البحر: 470/3.

4- ينظر: المصادر السابقة.

5- جامع البيان: 296/8.

6- سورة المائدة: 109.

7- ينظر: جامع البيان: 95/9.

8- ينظر: الحجة لأبي علي: 260/3-261؛ الحجة لأبي زرعة: 238؛ المحرر الوجيز: 592؛ زاد المسير: 417؛

مفاتيح الغيب: 128/12؛ البحر: 49/4.

9- جامع البيان: 95/9.

ولم أجد من وافقه فيما ذهب إليه من اختيار، واقتصرت كتب القراءات والتفسير على ذكر ما ذكره الطبري دون توسع في التوجيه فقد ذكر ابن خالويه القراءتين بقوله: ((فالحجة لمن ضم: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله، والحجة لمن فتح: أنه جعله فعلا لفاعل))⁽¹⁾ وتبعه أبو علي والعكبري وغيرهما⁽²⁾.

06- قال تعالى: ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْقَوْزُ الْمِئِينُ﴾⁽³⁾.

ذكر الطبري قراءتين في فعل {يُصْرِفُ}، وهما: القراءة بضم الياء وفتح الراء - بناء الفعل المضارع لما لم يسم فاعله - ونسبها لقراء الحجاز والمدينة والبصرة⁽⁴⁾، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، والقراءة الأخرى: بفتح الياء وكسر الراء - بناء الفعل المضارع للفاعل - ونسبها للطبري لعامة قراء الكوفة، وقد قرأ بها حمزة والكسائي⁽⁵⁾.

اختار الطبري قراءة بناء الفعل للفاعل وذلك في قوله: ((وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأه {يُصْرِفُ} بفتح الياء وكسر الراء؛ لدلالة قوله: {فَقَدْ رَحِمَهُ} على صحة ذلك، وأن القراءة فيه بتسمية فاعله، ولو كانت القراءة في قوله: {مَنْ يُصْرِفُ} على وجه ما لم يسم فاعله، كان الوجه في قوله: {فَقَدْ رَحِمَهُ} أن يقال: فقد رُحِمَ، غير مُسَمَّى فاعله، وفي تسمية الفاعل في قوله: {فَقَدْ رَحِمَهُ}، دليل بين على أن ذلك كذلك في قوله: {مَنْ يُصْرِفُ عَنْهُ}))⁽⁶⁾

ووافق أبو علي الطبري في اختياره مضيافاً حجة أخرى لاختياره وذلك بقوله: ((ومما يُحَسِّنُ قراءة من قرأ: {يُصْرِفُ} بفتح الياء أن ما بعده من قوله: {فَقَدْ رَحِمَهُ} فعلٌ مسند إلى ضمير اسم الله تعالى، فقد اتفقَّ الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ {يُصْرِفُ} بفتح الياء، ومما يقوي قراءة من قرأ: {مَنْ يُصْرِفُ} بفتح الياء أن الهاء المحذوفة من {يُصْرِفُ} لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدّمه، بمنزلة ما في الصلة في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول، حسن حذف الهاء منه، كما حسن حذفها من الصلة))⁽⁷⁾

ورد ابن عطية على الطبري حجته في اختياره قراءة بقوله: ((قال بعض الناس: القراءة بفتح الياء من {يُصْرِفُ} أحسن لأنه يناسب {فَقَدْ رَحِمَهُ}، وكان الأولى

1- الحجة لابن خالويه: 135.

2- ينظر: الحجة لأبي علي: 261/3؛ الحجة لأبي زرعة: 238؛ المحرر الوجيز: 592؛ الإملاء: 230/1؛ البحر المحيط: 49/4.

3- سورة الأنعام: 17.

4- ينظر: جامع البيان: 178/9.

5- الحجة لأبي علي: 285/3؛ الحجة لأبي زرعة: 243؛ المحرر الوجيز: 607؛ زاد المسير: 428؛ مفاتيح الغيب: 180/12؛ البحر المحيط: 91/4؛ الدر المصون: 559/4.

6- جامع البيان: 178/9،

7- الحجة لأبي علي: 286-287.

على القراءة الأخرى "فقد رُحِم" ليتناسب الفعلان... وهذا توجيه لفظي تعلقه خفيف، وأمّا بالمعنى فالقراءتان واحد)) (1)

وذكر أبو حيان ترجيح العلماء لقراءة دون أخرى في هذه الآية وذلك بقوله: ((وتكلم المعربون في الترجيح بين القراءتين على عادتهم فاختر أبو عبيد وأبو حاتم... قراءة {يُصْرَف} مبنياً للفاعل؛ لتناسب {فَقَدْ رَحِمَهُ} ولم يأت "فقد رُحِم" ويؤيده قراءة عبد الله وأبي {مَنْ يَصْرِفُهُ اللهُ}، ورجح الطبري قراءة {يُصْرَف} مبنياً للمفعول قال لأنها أقل إضماراً)) (2)، ولكن ما نقلته من نص للطبري يؤكد عدم صحة ما ذكره أبو حيان عن الطبري، أمّا توجيه القراءة فيكاد يجمع عليه العلماء لجلائه (3)

07- قال الله تعالى: ﴿...وَيَوْمَ لَا يَسْئِلُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (4)

أورد الطبري قراءتين للفعل {يَسْئِلُونَ}، وهما: قراءة فتح الياء من قول القائل: سَبَبْتُ فلانَ يَسْبُتُ سببًا وسبوتًا، إذا عظم السبب، ونسبها لعامة قراء الأمصار (5)، وهي قراءة الجمهور، والقراءة الأخرى بضم الياء، من أسبت القوم يُسبِتون إذا دخلوا في السبب، ونسبها إلى الحسن البصري، وقد قرأ بها أيضا الأعمش وأبان والمفضل عن عاصم بخلاف عنه (6).

ولم يذكر الطبري توجيهها للقراءتين، ولم يفاضل بينهما، وكذا باقي العلماء فقط اكتفوا بذكر بناء الفعل للفاعل في القراءة الأولى، وبنائه لما لم يسم فاعله في القراءة الثانية (7)

08- قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَىٰ شِقَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ...﴾ (8)

أورد الطبري قراءتين في الفعل {أُسِّسَ}، وهما بضم الهمزة وكسر السين الأولى، ونسبها للطبري لعامة قراء الحجاز والعراق (9)، وهي قراءة نافع وابن

1- المحرر الوجيز: 607.

2- البحر المحيط: 92/4.

3- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 233/2؛ الحجة لأبي علي: 286/3-287؛ الحجة لابن خالويه: 136، الحجة لأبي زرع: 243؛ الكشاف: 330/2؛ المحرر الوجيز: 607؛ زاد المسير: 428؛ مفاتيح الغيب: 180/12؛ الإملاء: 237/1؛ جامع الأحكام: 334/8؛ البحر: 91/4؛ الدر المصون: 559/4.

4- سورة الأعراف: 163.

5- ينظر: جامع البيان: 510/10.

6- ينظر: الكشاف: 524/2؛ المحرر الوجيز: 754؛ زاد المسير: 524؛ مفاتيح الغيب: 40/13؛ جامع أحكام القرآن للطبري: 363/9؛ البحر: 408/4؛ الدر: 493/5.

7- ينظر: الكشاف: 524/2؛ مفاتيح الغيب: 40/13؛ البحر: 408/4؛ الدر: 493/5.

8- سورة التوبة: 110.

9- ينظر: جامع البيان: 694/11..

عامر والقراءة الأخرى: بفتح الهمزة والسين، ونسبها لبعض قراء المدينة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، (1).

وجّهها الطبري بقوله: (({أَمَنْ أَسَسَ بُنْيَانُهُ} على وجه مالم يسم فاعله،.... {أَقَمَنْ أَسَسَ بُنْيَانُهُ} على وصف "من" بأنه هو الفاعل الذي أسس بنيانه)) (2) وكذا وجّهها أبو علي وابن خالويه وأبو زرعة وغيرهم (3).

القراءتان متفقتا المعنى عند الطبري، وبأيهما قرأ القارئ فمصيب لديه إلا أنه اختار قراءة بناء الفعل للفاعل، وهنا خالف الطبري منهجه في اعتماده على إجماع القراء الذي كان يحتج به في اختيار قراءة دون سواها (4). ورأى الزجاج أن كلتا القراءتين جيدة (5).

09- قال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (6).

ذكر الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تَقَطَّعَ}، وهما القراءة بضم التاء، وقد نسبها لبعض قراء الحجاز والمدينة والبصرة والكوفة (7)، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي، والقراءة الأخرى بفتح التاء، وقد قرأ بها عامر وحمزة (8). وجّه الطبري القراءتين بقوله: ((...بضم "التاء" من {تَقَطَّعَ} على أنه لم يُسَمَّ فاعله، وبمعنى: إلا أن يُقَطَّعَ اللهُ قلوبهم،...بفتح "التاء" من {تَقَطَّعَ} على أن الفعل للقلوب، بمعنى: إلا أن تتقطع قلوبهم، ثم حذفت إحدى التاءين)) (9). وكذا وجّهها أبو علي وابن خالويه والزمخشري وغيرهم (10).

¹ ينظر: الحجة لأبي علي: 218/4؛ الحجة لابن خالويه: 178؛ الحجة لأبي زرعة: 323.

² جامع البيان: 694/11.

³ ينظر: الحجة لأبي علي: 218/4-221؛ الحجة لابن خالويه: 178؛ الحجة لأبي زرعة: 323-324؛ الكشاف: 94/3؛ المحرر الوجيز: 883؛ زاد المسير: 606؛ مفاتيح الغيب: 202/16؛ جامع الأحكام: 384/10؛ الدر المصون: 123/6.

⁴ ينظر: جامع البيان: 694/11.

⁵ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 469/2.

⁶ سورة التوبة: 111.

⁷ ينظر: جامع البيان: 702/11.

⁸ ينظر: الحجة لأبي علي: 230/4؛ الحجة لأبي زرعة: 324؛ المحرر الوجيز: 884؛ زاد المسير: 607؛ مفاتيح الغيب: 203/16؛ جامع الأحكام: 389/10؛ الدر المصون: 127/6.

⁹ ينظر: جامع البيان: 702/11.

¹⁰ ينظر: الحجة لأبي علي: 230/4-231؛ الحجة لابن خالويه: 177-178؛ الحجة لأبي زرعة: 324؛ الكشاف: 96/3؛ المحرر الوجيز: 884؛ زاد المسير: 607؛ مفاتيح الغيب: 203/16؛ جامع الأحكام: 389/10؛ الدر المصون: 127/6.

المطلب الثاني: توجيه إسناد الأفعال:

أولاً- توجيه ما أسند إلى ضميري المتكلم والغائب:

أورد الطبري اختلاف القراءات في إسناد الفعل لضمير المتكلم والغائب وذلك في عدة آيات نورد منها ما يلي:

01- قال تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفِرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾⁽¹⁾

أورد الطبري ثلاث قراءات في قوله تعالى: {تُكْفِرُ}، وهي: القراءة الأولى إسناد الفعل للضمير المتكلم، ونسبها لعامة قراء المدينة والكوفة والبصرة⁽²⁾، وقد قرأ بها نافع وحمزة والكسائي، والقراءة الثانية إسناد الفعل للضمير الغائب - {يُكْفِرُ}، وهي قراءة الحسن والأعمش، والقراءة الثالثة إسناد الفعل للضمير المخاطب - {تُكْفِرُ} وهي قراءة ابن عباس⁽³⁾.

واختار الطبري القراءة الأولى بقوله: ((وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: {وَتُكْفِرُ عَنْكُمْ}... على معنى الخبر من الله جل ثناؤه عن نفسه أنه يُجَازِي المخفي صدقته التطوع؛ ابتغاء وجهه من صدقته، بتكفير سيئاته))⁽⁴⁾

02- قال تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ...﴾⁽⁵⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تُفَرِّقُ}⁽⁶⁾، وهما القراءة بالنون، وهي قراءة الجمهور، والقراءة بالياء، وقد قرأ بها سعيد بن جبيرة ويعقوب⁽⁷⁾.

ذكر الطبري معنى الآية في القراءة الثانية، وردّها ووصفها بشذوذ وذلك بقوله: ((وقد قرأ جماعة من المتقدمين: {لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ} بالياء بمعنى: والمؤمنون كلهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا يُفَرِّقُ الكلّ منهم بين أحدٍ من رسله... والقراءة التي لا نستجيزُ غيرها في ذلك عندنا بالنون {لَا تُفَرِّقُ}...؛ لأنها القراءة التي قامت حجتها بالنقل المُستفيض الذي يمتنع معه التّشاعر. والتّواطؤ والسّهو والغلط، بمعنى ما وصفتنا من: يقولون: لا تُفَرِّقُ بين أحدٍ من رسله. ولا يُعْتَرَضُ بشاذٍ من القراءة على ما جاءت به الحجة نقلاً وراثاً))⁽⁸⁾.

1- سورة البقرة: 270.

2- جامع البيان: 17/5.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 400/2؛ الحجة لابن خالويه: 102؛ المحرر الوجيز: 249؛ البحر المحيط: 338/2؛ الدر المصون: 611/2.

4- جامع البيان: 702/11.

5- سورة البقرة: 284.

6- ينظر: جامع البيان: 150/5؛ الكشاف: 519/1؛ المحرر الوجيز: 268؛ البحر المحيط: 379/2-380؛ الدر المصون: 694/2.

7- ينظر: جامع البيان: 150/5؛ الكشاف: 519/1؛ المحرر الوجيز: 268؛ البحر المحيط: 379/2-380؛ الدر المصون: 694/2.

8- جامع البيان: 150/5-151..

ووافق الطبري في تأويل القراءة الزمخشري وابن عطية وغيرهما⁽¹⁾

03- قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالْثَّوْرِيَةَ وَالْأَنْجِيلَ...﴾⁽²⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ وهما: القراءة بالياء، ونسبها لعامة قراء الحجاز، والمدينة، وبعض قراء الكوفة⁽³⁾، وهي قراءة نافع وعاصم، والقراءة الأخرى بالنون، ونسبها الطبري لعامة قراء الكوفة والبصرة، وهي قراءة الجمهور⁽⁴⁾.

وجّه الطبري القراءة بالياء، ردًا على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ والقراءة بالنون عطفًا على قوله: ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾، كآته قال: ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك، ونعلمه الكتاب⁽⁵⁾.

ووافق ابن خالويه وأبو زرعة وأبو حيان فيما ذهب له من توجيهه⁽⁶⁾.

وخالفه أبو علي توجيه القراءتين بقوله: ((فحجة من قرأ ﴿يُعَلِّمُهُ﴾ أنه عطفه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ العطف على ﴿يُبَشِّرُكَ﴾، ومن قال: ﴿نُعَلِّمُهُ﴾ فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على نحو: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾⁽⁷⁾))⁽⁸⁾

ورد ابن عطية توجيه الطبري ورأى الصواب فيما ذكر أبو علي، وذلك في قوله: ((قرأ نافع وعاصم: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء، وذلك عطف على: ﴿يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ﴾، كذا قال أبو علي، ويحتمل أن يكون في موضع الحال عطفًا على: ﴿وَيُكَلِّمُ﴾ وقرأ الباقر: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ بالنون، وهي مثل قراءة الياء في المعنى لكن جاءت بنون العظمة، قال الطبري: قراءة الياء عطف على قوله ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾، وقراءة النون عطف على قوله: ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾، وهذا الذي قاله خطأ في الوجهين مفسد للمعنى⁽⁹⁾

ثانياً- توجيه ما أسند إلي الضمير المخاطب والغائب

أورد الطبري العديد من الآيات التي تشمل إسناد الفعل للضمير المخاطب والغائب، ولم أفصل كلا منهما بمبحث خاص به؛ لأنّ الطبري جمع بينهما ولم يميّز أي القراءتين أولى إلا في بعضها، حيث اكتفى الطبري بذكر القراءتين في الآية، واعتماده إن اختار أحد الإسنادين على عطف الآية عمّا سبقها، وتفسير العلماء

1- ينظر: الكشاف: 519/1؛ المحرر الوجيز: 268؛ البحر المحيط: 2/380؛ الدر المصون: 2/694.

2- سورة آل عمران: 48.

3- جامع البيان: 5/416.

4- ينظر: السبعة لابن مجاهد: 206؛ الحجة لأبي علي: 3/43؛ إعراب القراءات السبع وعللها: 1/113؛ الحجة لأبي زرعة: 163.

5- ينظر: جامع البيان: 5/416.

6- ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/113؛ الحجة لأبي زرعة: 163؛ البحر المحيط: 2/484.

7- سورة الواقعة: 63.

8- الحجة للقراء السبعة: 3/43.

9- المحرر الوجيز: 303..

لها، وكثرت قرائها، دون ذكر أي توجيه نحوي، أو صرفي للقراءة إلا بذكر إسنادها لأبي الضميرين.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ...﴾ (1)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تَعْبُدُونَ} (2)، وهما قراءة إسناد الفعل للمخاطب، وهي قراءة الجمهور، وقراءة إسناد الفعل للغائب، وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي (3).

وجه الطبري القراءتين بقوله: ((والقراءة مختلفة في قراءة قوله: {لَا تَعْبُدُونَ} فبعضهم يقرؤها بالياء، والمعنى في ذلك واحد، وإنما جازت القراءة بالياء والتاء وأن يقال: {لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ}، و {لَا يَعْبُدُونَ} وهم غيب؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، فكما تقول: استحلقت أذاك ليقولن فتخبر عنه خبرك عن الغائب لغيبته عنك، وتقول: استحلقت ليقولن، فتخبر عنه خبرك عن المخاطب، لأنك قد كنت خاطبته بذلك، فيكون ذلك صحيحاً جائزاً، فكذلك قوله: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ} و {لَا يَعْبُدُونَ} من قرأ ذلك بالتاء، فبمعنى الخطاب إذ كان الخطاب قد كان بذلك، ومن قرأ بالياء فلأنهم كانوا غير مخاطبين بذلك في وقت الخبر عنهم)) (4)

وكذا وجهها ابن خالويه والزمخشري وابن عطية وغيرهم (5)

المطلب الثالث: توجيه تذكير الفعل وتأنيته:

1- قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مَنكُنَّ لِيهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (6)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تَعْمَلْ}، وهما: القراءة بالتاء - تأنيث الفعل - ونسبها لعامة قراء الحجاز والبصرة (7)، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم، والقراءة الأخرى بالياء - تذكير الفعل - ونسبها لعامة قراء الكوفة، وهي قراءة حمزة والكسائي (8).

وجه الطبري القراءة بالتاء بقوله: (({وتعمل} بالتاء رداً على تأويل من إذا جاء بعد قوله: {منكن} وحكى بعضهم عن العرب أنها تقول: كم بيع لك جارية، وأثم إن

1- سورة البقرة: 82.

2- ينظر: جامع البيان: 188/2.

3- ينظر: الحجة لابن خالويه: 83؛ الكشاف: 290/1؛ المحرر الوجيز: 106؛ الإملاء: 46/1.

4- جامع البيان: 188/2.

5- ينظر: الحجة لابن خالويه: 83؛ الكشاف: 290/1؛ المحرر الوجيز: 106؛ الإملاء: 46/1؛ البحر المحيط: 450/1؛ الدر المصون: 458/1.

6- سورة الأحزاب: 31.

7- ينظر: جامع البيان: 93/19.

8- ينظر: السبعة لابن مجاهد: 521؛ الحجة لأبي علي: 474/5؛ الحجة لابن خالويه: 290؛ الحجة: لأبي

زرعة: 579.

قدموا الجارية قالوا: كم جارية بيعت لك؟ فأنثوا الفعل بعد الجارية، والفعل في الوجهين لكم لا للجارية. وذكر الفراء أن بعض العرب أنشده: أيا أم عمرو من يكن عقر داره * جواء عدي يأكل الحشرات ويسود من لفتح السموم جبينه * ويعر وإن كانوا ذوي بكرات⁽¹⁾ فقال: وإن كانوا. ولم يقل: "وإن كان" وهو لـ (من) فردّه على المعنى.

وأما أهل الكوفة، فقرأت ذلك عامة قرأتها: {ويعمل} بالياء عطفًا على {يقنت} إذا كان الجميع على قراءته بالياء. والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان في كلام العرب، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب⁽²⁾ نجد مما ذكر الطبري أن تأنيث الفعل بالحمل على المعنى، وتذكيره بالحمل على الفعل السابق، ووافقه أبو علي وابن خالويه وغيرهما⁽³⁾.

02- قال تعالى: {لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا}⁽⁴⁾ أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَحِلُّ}، وهما القراءة بالياء، ونسبها لعامة قراء المدينة والكوفة⁽⁵⁾، وهي قراءة الجمهور، والقراءة الأخرى بالتاء {تَحِلُّ}، ونسبها لعامة قراء البصرة، وقد قرأ بها أبو عمرو⁽⁶⁾.

وجّه الطبري القراءتين بقوله: (({يَحِلُّ} بالياء بمعنى: لا يحلُّ لك شيء من النساء بعد،... بالتاء، توجيهها منه إلى أنه فعل للنساء))⁽⁷⁾.

وكذا وجهها الفراء والزجاج وأبو علي وغيرهم⁽⁸⁾. ورغم إجماعهم على هذا التوجيه، فإن في القراءتين مسألة اختلافية في تأنيث الفعل بين المذهب الكوفي والبصري، ذكرها ابن خالويه بقوله: ((فمن ذكره قال: شاهده "وقال نسوة" ولم يقل: وقالت ومن أنت قال: النسوة جمع قليل والعرب تقول: قام الجواري إذا كنَّ قليلات، وقامت إذا كنَّ كثيرات وهذا مذهب الكوفيين، فقليل لتعجب: لم ذكر إذا كان قليلًا؟. فقال: لأنَّ القليل قبل الكثير، كما أنَّ المذكر قبل المؤنث فجعلوه الأول للأول، وهذا لطيف حسن قال الشاعر:

1- البت ورد في معاني القرآن: 341/2.

2- جامع البيان: 93/19.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 474/5؛ إعراب القراءات لابن خالويه: 198/2-199؛ المحرر الوجيز: 1511، الإملاء: 192/2؛ البحر المحيط: 221/7.

4- سورة الأحزاب: 52.

5- ينظر: جامع البيان: 150/19-151.

6- ينظر: جامع البيان: 150/19-151؛ السبعة لابن مجاهد: 523؛ الحجة لأبي علي: 479/5؛ إعراب القراءات السبع: 204/2.

7- جامع البيان: 151/19.

8- ينظر: معاني القرآن: 346/2؛ معاني القرآن وإعرابه: 234/4؛ الحجة لأبي علي: 479/5؛ المحرر الوجيز: 1520؛ الدر المصون: 137/9.

فإن تكن النساء مخبات ****فحق لكل مُحصنة هداءً

وقال البصريون: النساء، والنسوة، والرجال في الجمع سواء، والتذكير والتأنيث سواء، فتقول العرب: قام الرجال وقامت الرجال، وقال النساء، وقالت النساء، إنما يريدُ قامت جماعة الرجال وجماعة النساء، وتأنيث الجماعة غير حقيقي فتؤنث على اللفظ تارة، وتذكر على المعنى أخرى)) (1).

واختار الطبري القراءة بتذكير الفعل واصفا القراءة بتأنيث الفعل بالشذوذ وذلك بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأه بالياء؛ للعلّة التي ذكرت لهم، وإجماع الحجة من القراءة على القراءة بها وشذوذ من خالفهم في ذلك)) (2).

وتبع الطبري بذلك اختيار الفراء الذي ذكره بقوله: ((وقد اجتمعت القراء على {لَا يَحِلُّ} بالياء، وذلك أنّ المعنى: لا يحلُّ لك شيء من النساء، فلذلك اختير تذكير الفعل، ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود في العربية، والتاء جائزة لظهور النساء بغير من)) (3).

وخالف النحاس ما ذكره الفراء بقوله: ((قال الفراء: اجتمعت القراء...، وقال أبو جعفر: وهذا غلط بين، وكيف يقال: اجتمعت القراء على الياء، وقد قرأ أبو عمرو بالتاء بلا اختلاف عنه، وإذا كان لجماعة النساء كان بالياء جائزاً حسناً...)) (4).

وما أود أن أضيفه هنا: مسألتين أولهما: جواز التأنيث في الجماعة لأنه مؤنث مجازي، وقد ذكر ابن هشام في تأنيث الفعل مع الجمع في قوله: ((ويجوز الوجهان في مسألتين - أي جواز التأنيث - إحداهما: الفصل...، والثانية: المجازي التأنيث، نحو {الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ} (5)، ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع، لأنها في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث نحو {كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ} (6)) (7).

وثانيهما: مذهب الطبري هنا لم يتفق مع المذهب الكوفي الذي ذكره ابن خالويه، فقد وافق توجيهه توجيه نحاة البصرة.

1- إعراب القراءات السبع: 204/2.

2- جامع البيان: 151/19.

3- معنى القرآن: 346/2.

4- إعراب القرآن: 777.

5- سورة القيامة: 9.

6- سورة غافر: 4.

7- أوضح المسالك: 107/1-208.

03- قال تعالى: ﴿كَالْمُهْلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ كَغَلِي الْحَمِيمِ﴾⁽¹⁾.

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {تَغْلِي}، وهما: القراءة بالتاء ونسبها لعامة قراء المدينة والبصر والكوفة⁽²⁾، وهي قراءة الجمهور، والقراءة الأخرى: القراءة بالياء، ونسبها لبعض قراء مكة، وهي قراءة ابن كثير وعاصم⁽³⁾.

وجه الطبري القراءتين بقوله: (({تَغْلِي} بالتاء، بمعنى أن شجرة الزقوم تغلي في بطونهم، فأنثوا {تَغْلِي} لتأنيث الشجرة، وقرأ ذلك بعض قراء أهل مكة: {يغلي} بمعنى: طعام الأثيم يغلي، أو المهل يغلي، فذكره بعضهم لتذكير الطعام، ووجه معناه إلى أن الطعام هو الذي يغلي في بطونهم، وبعضهم لتذكير المهل))⁽⁴⁾. وكذا وجهها الفراء وغيره من العلماء⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: اشتقاق الفعل

أورد الطبري عدة قراءات كان الاختلاف بينها في وزن الفعل، وأصل اشتقاقه، ودلالة كل اشتقاق وأثره في تفسير الآية، وسأدرج هذه القراءات في هذا المبحث تحت اسم الاختلاف في بنية الفعل، وأذكر ما أورده الطبري وغيره من العلماء دون التوسع في مباحث الدلالة، ومن بين ما ذكره الطبري من قراءات في هذا المبحث ما يلي:

أولاً: توجيه ما ورد بصيغتي {يُفَاعِلُ وَيَفْعَلُ}:

قال تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾⁽⁶⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يُخَادِعُونَ}⁽⁷⁾ - الثانية - وهما: القراءة على وزن "يَفْعَلُونَ"، وقد قرأ بها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، والقراءة الأخرى على وزن "يُفَاعِلُونَ"، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو⁽⁸⁾.

وجه الطبري الاختلاف في وزن الفعل لاختلاف الدلالة، وتوسع في سرد هذا الاختلاف وسأقتصر على الجزء الذي بنى عليه اختياره لقراءة دون سواها، والذي أبرز فيه مضمون توجيهه وذلك في قوله: ((...وإذا كان الأمر على ما وصفنا من خداع المنافق ربّه وأهل الإيمان به، وأنه غير صائر بخداعه ذلك إلى خديعة صحيحة إلا نفسه دون غيرها؛ لما يُورطها بفعله من الهلاك والعطب فالواجب إذن

1- سورة الدخان: 43.

2- ينظر: جامع البيان: 58/21.

3- ينظر: السبعة لابن مجاهد: 592؛ الحجة لأبي علي: 6/166؛ إعراب القراءات لابن خالويه: 2/309.

4- جامع البيان: 58/21.

5- ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/43؛ الحجة لأبي علي: 6/166؛ إعراب القراءات لابن خالويه: 2/309،

إعراب القرآن للنحاس: 962؛ التحرير والتنوير: 25/315.

6- سورة البقرة: 8.

7- ينظر: جامع البيان: 1/285.

8- ينظر: الحجة لأبي علي: 1/312؛ الحجة لابن خالويه: 68؛ الحجة لأبي زرعة: 87.

أن يكون الصحيح من القراءة: {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسِهِمْ} دون: {وَمَا يَخَادِعُونَ} لأن لفظ المخادع غير موجب تثبت خديعة على صحة، ولا شك أن المنافق قد أوجب تثبت خديعة الله لنفسه، بما ركب من خداعه ربّه ورسوله والمؤمنين بنفاقه فلذلك وجبت الصحة لقراءة من قرأ: {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسِهِمْ}، ومن الدلالة أيضا على أن القراءة من قرأ: {وَمَا يَخْدَعُونَ} أولى بالصحة من قراءة من قرأ: {وَمَا يَخَادِعُونَ} أن الله جلّ ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحال أن يفتي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه؛ لأن ذلك غير جائز من الله جلّ ثناؤه⁽¹⁾

واختار الأخفش ما اختاره الطبري من القراءة⁽²⁾

ووجه ابن خالويه القراءتين بقوله: ((فالحجة لمن أثبتها، أنّه عطف لفظ الثاني على لفظ الثاني على لفظ الأول يشاكل بين اللفظين. والحجة لمن طرحها أن "فاعل" لا يأتي في الكلام إلا من فاعلين يتساويان في الفعل كقوله: قاتلت فلانا وضاربته، والمعنى بينهما قريب، ألا ترى إلي قوله تعالى: {قاتلهم الله} أي قتلهم، فكذلك: {يخادعون} بمعنى: يخدعون⁽³⁾))

وكذا وجهها أبو علي وأبو زرعة والزمخشري وغيرهم⁽⁴⁾

* توجيه ما ورد بصيغتي {تَفْعَلُونَ} ، {يُفْعَلُونَ}

- قال تعالى: {فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَمَا كَانُوا يُكْذِبُونَ⁽⁵⁾}

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يُكْذِبُونَ}، وهما القراءة بفتح الياء، وتخفيف الذال - {يُكْذِبُونَ} - على وزن "يَفْعَلُونَ"، ونسبها لمعظم قراء الكوفة⁽⁶⁾، وقد قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي، والقراءة الأخرى: بضم الياء وتشديد الذال - {يُكْذِبُونَ} - على وزن "يُفْعَلُونَ"، ونسبها لمعظم قراء المدينة والحجاز والبصرة، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر⁽⁷⁾

وجه الطبري القراءتين برده للقراءة الثانية على ما يحمله كل فعل في القراءة من دلالة، وذلك بقوله: ((وكانّ الذين قرعوا ذلك بتشديد الذال وضمّ الياء رأوا أن الله جلّ ثناؤه إنّما أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيهم محمد ﷺ) وبما جاء

1- جامع البيان: 285/1.

2- ينظر: معاني القرآن: 40/1.

3- ينظر: الحجة لابن خالويه: 68.

4- ينظر: الحجة لأبي علي: 314-318؛ الحجة لأبي زرعة: 87؛ الكشف: 172/1-175؛ المحرر

الوجيز: 55؛ زاد المسير: 41؛ مفاتيح الغيب: 2/70؛ الإملاء: 17/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 1/298-299؛ الدر

المصون: 127/1-128.

5- سورة البقرة: 9

6- ينظر: جامع البيان: 293/1.

7- ينظر: الحجة لأبي علي: 1/329؛ الحجة لابن خالويه: 68؛ الحجة لأبي زرعة: 88.

به، وأن الكذب لولا التكذيب لا يوجب لأحد اليسير من العذاب، فكيف بالأليم منه. وليس الأمر في ذلك عندي كالذي قالوا؛ وذلك أن الله جلّ ثناؤه أنبأ عن المنافقين في أول النبأ عنهم في هذه السورة بأنهم يكذبون بدعواهم لإيمان، وإظهارهم ذلك بألسنتهم خداعاً لله عزّ وجلّ ولرسول وللمؤمنين..... وفي إجماع المسلمين على أنّ الصواب من القراءة في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب، وأن إبعاد الله المنافقين العذاب الأليم على ذلك من كذبهم أوضح الدلالة على أنّ الصحيح من القراءة في سورة البقرة: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب حقاً لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر - نظير الذي في سورة المنافقين - ((1)) وفيما اطلعت عليه لم أجد من ردّ القراءة الثانية، وهي قراءة الجمهور (2) ووجه ابن خالويه القراءتين بقوله: ((فالحجة لمن شدّد أنّ ذلك تردد منهم إلى النبي ﷺ)) مرة بعد أخرى فيما جاء به. والحجة لمن خفف: أنّه أراد بما كانوا يكذبون عليك بأنك ساحر، وأنتك مجنون، فأضمر حرف الجر لأنّ كذب بالتشديد يتعدى بلفظه، ومعنى القراءتين قريب، لأنّ من كذب بما جاء به النبي ﷺ ((3)) فقد كذب.

توجيه ماورد بصيغتي (تفعلون، تفعلون)

- قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (4)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُونَ﴾، وهما: القراءة بتضعيف عين الفعل وتشديد تاء المضارعة: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ على وزن "تَفْعَلُونَ" ونسبها لعامة قراء الكوفة (5)، وقد قرأ بها عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي، والقراءة بفتح التاء وتخفيف عين الفعل: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ على وزن "تَفْعَلُونَ"، ونسبها لعامة قراء الحجاز والبصرة، وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو (6).

وجه الطبري التضعيف في وزن الفعل في القراءة الأولى بعد اختياره لها بزيادة في قوة المعنى، وذلك بقوله: ((وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأه بضمّ التاء تشديد اللام؛ لأنّ الله عزّ وجلّ وصف القوم بأنهم أهلُ عمادٍ للناس في دينهم وديناهم، وأهل إصلاح لهم ولأموارهم، وتربية، يقول جلّ ثناؤه: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا

1- جامع البيان: 1/293-295.

2- ينظر: الحجة لأبي علي: 1/329-338؛ الحجة لأبي زرعة: 88-89؛ الكشف: 1/179؛ المحرر الوجيز: 56؛ زاد المسير: 41؛ مفاتيح الغيب: 2/72؛ جامع الأحكام للقرطبي: 1/301؛ البحر: 1/189؛ الدر: 1/131.

3- الحجة في القراءات السبع: 68.

4- سورة آل عمران: 78.

5- ينظر: جامع البيان: 5/531.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 3/58-59؛ الحجة لابن خالويه: 112؛ الحجة لأبي زرعة: 167؛ إملاء ما من به الرحمن: 1/141.

ربّانين} ...ثمّ أخبر تعالى ذكره عنهم أنّهم صاروا أهل إصلاح للناس وتربية لهم، بتعليمهم إياهم كتاب ربهم))⁽¹⁾
وكذا وجهها ابن خالويه بعبارة أوجز وأوضح بقوله: ((فالحجة لمن شدّد: أنّه أبلغ وأمدح، لأنّهم ما علّموا حتى عملوا، فعلموا غيرهم، ودرسوا لأنفسهم، والحجة لمن خفف: أنّه أتى باللفظ الأول ليوافق به اللفظ الثاني. وهذا من شرطه أن يحمل بعض الكلام على بعض للموافقة))⁽²⁾
وأورد هذا التوجيه أبو علي وأبو زرعة وغيرهما دون تفضيل قراءة عن الأخرى⁽³⁾.

1- جامع البيان: 532/5.

(2) الحجة في القراءات السبعة: 112.

(3) ينظر: الحجة لأبي علي: 3/58-60، الحجة لأبي زرعة: 167، الكشاف: 1/575، المحرر الوجيز: 322، زاد المسير: 205، مفاتيح الغيب: 8/125، جامع الأحكام: 5/186، البحر المحيط: 2/530، الدر المصون: 3/277.

الفصل الرابع

التوجيه النحوي للحروف

إن توجيه القراءات في باب الحروف ليس باب المتوسع فيه ، وكذا عند الطبري، فهو باب محدد بذكر الاختلاف في الحرف في القراءات، واختيار ما يراه الأولى بينها، وتستلزم علي منهجية البحث إذا ذكرت بابي الأسماء، والأفعال، أن أدرج الصنف الثالث من أصناف الكلام وهو الحرف، ولكن ما ذكره الطبري عن توجيه قراءة الحروف ماهي إلا نذر قليل إذا ما قارناه بالفصلين السابقين ، فبعد حصر ما وجهه الطبري من قراءات تخص الحروف، وجدتها تنحصر في اثنين وثلاثين آية، وقد خصص لكسر همزة (إن) وفتحها أربع وعشرين آية، معظمها ذكر للقراءة دون ذكر توجيه لها..

أولاً: كسر همزة إن وفتحها:

- قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...﴾ (1)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {إن}، وهي كسر الهمز ونسبه لأوائل القراء ، وكسر الهمزة ونسبها لبعض المتأخرين من أهل العربية⁽²⁾ ، والقراءة بالكسر هي قراءة الجمهور، والقراءة بالفتح هي قراءة الكسائي وحده⁽³⁾ وجه الطبري القراءة الثانية بقوله: ((سوى أن بعض المتأخرين من أهل العربية كان يقرأ ذلك جميعاً بفتح ألفيهما، بمعنى شهد الله أنه لا إله إلا هو وأن الدين عند الله الإسلام فعطف بـ «أَنَّ الدِّينَ» على «أَنَّهُ» الأولى، ثم حذف واو العطف وهي مرادة في الكلام، واحتج في ذلك بأن ابن عباس قرأ ذلك: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ثم قال: ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾، بكسر "إن" الأولى، وفتح "أن" الثانية بإعمال {شَهِدَ}...))⁽⁴⁾

ووجهها أبو علي وغيره⁽⁵⁾ على أنه بدل من {أنه} الأولى.

وخالف ابن عطية توجيه الطبري ووصفه بالضعف وذلك في قوله: ((وجه الطبري هذه القراءة بأن قدر في الكلام واو عطف ثم حذفت وهي مرادة، كآته قال: "وإن الدين" وهذا ضعيف))⁽⁶⁾

واعترض أبو حيان على توجيه أبو علي ومن وافقه، موضحاً برأيه وجه الضعف في توجيه الطبري، وذلك في قوله: ((وخرجها الطبري على حذف حرف العطف، والتقدير: وأن الله، قال ابن عطية: وهذا ضعيف، ولم يبين وجه ضعفه، ووجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف فيفصل بين المتعاطفين

1- سورة آل عمران: 18

2- ينظر: جامع البيان: 276/5.

3- ينظر: الحجة لأبي علي: 22/3؛ إعراب القراءات السبع لابن خالويه: 109/1؛ المحرر الوجيز: 283؛ البحر المحيط: 424/2؛ الدر المصون: 74/3..

4- جامع البيان: 276/5.

5- ينظر: الحجة لأبي علي: 22/3؛ إعراب القراءات السبع لابن خالويه: 109/1؛ الكشف: 537/1؛ المحرر الوجيز: 284.

6- المحرر الوجيز: 284.

المرفوعين بالمنصوب المفعول، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك
الفاعل في الفاعلية وبجملتي الاعتراض وصارفي التركيب دون مراعاة
الفصل⁽¹⁾

ولقد وجهها أبو حيان بقوله: ((والذي خرّجت عليه قراءة ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ بالفتح هو
أن يكون الكلام في موضع المعمول للحكيم على إسقاط حرف الجر؛ أي بأنّ لأن
الحكيم فعيل للمبالغة كالعليم والسميع والخبير، كما قال تعالى ﴿مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾
والتقدير لا إله إلا هو العزيز الحاكم أن الدين عند الله الإسلام⁽²⁾
ولم أجد فيما اطّلت عليه من وافق أبا حيان إلا تلميذه السمين الحلبي⁽³⁾
وأما القراءة بالكسر فقد أجمع على توجيهها على الابتداء⁽⁴⁾
قال الله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلِكَةُ أَنْ اللَّهُ يُبَشِّرُكَ﴾⁽⁵⁾

أورد الطبري قراءتين في همزة {إنّ}، وهما القراءة بفتحها، ونسبها لعامة
القراء، والقراءة بكسرها، ونسبها لقراء الكوفة⁽⁶⁾، وهي قراءة ابن عامر
وهمزة⁽⁷⁾

وجّه الطبري القراءتين بقوله: ((فقرأته عامّة القراءة: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف من "أنّ"
بوقوع النداء عليها، بمعنى: فنادت الملائكة بذلك، وقرأه بعض أهل الكوفة: {إنّ الله
يبشرك} بكسر الألف، بمعنى قالت الملائكة: إنّ الله يبشرك. لأنّ النداء قول⁽⁸⁾
وكذا وجه الأخفش وغيره من علماء الأمة⁽⁹⁾.

وفصّل أبو حيان توجيه القراءة بالكسر، حيث أوضح أنّ توجيه الكسر على
مذهب البصرة والكوفة مختلفين في توجيه القراءة، فعند البصريين الكسر على
إضمار القول أي وقالت الملائكة،— فيكون هنا الكسر وجوباً⁽¹⁰⁾— وعلى المذهب
الكوفي لا وجود للإضمار لأنّ النداء يحمل معنى القول⁽¹¹⁾— وعلى هذا الوجه
يكون كسر الهمزة جوازاً⁽¹²⁾— وأنا أرجح المذهب الكوفي هنا لأنّ القراءة بالكسر

¹- البحر المحيط: 425/2.

²- البحر المحيط: 425/2.

³— ينظر: الدر المصون: 74/3.

⁴- ينظر: جامع البيان: 276/5؛ الحجة لابن خالويه: 107؛ الكشف: 537/1؛ المحرر الوجيز: 283؛ البحر
المحيط: 424/2.

⁵- سورة آل عمران: 39.

⁶- ينظر: جامع البيان: 366/5.

⁷- ينظر: الحجة لبي علي: 38/3؛ المحرر الوجيز: 296؛ البحر المحيط: 465/2؛ الدر المصون: 152/3.

⁸- جامع البيان: 366/5.

⁹- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 217/1؛ معاني القرآن وإعراجه للزجاج: 405/1؛ الكشف: 555/1؛

¹⁰- ينظر: النحو الوافي: 650/1. (موضع وجوب كسر همزة "إنّ").

¹¹- البحر المحيط: 465/2.

¹²- ينظر: النحو الوافي: 655/1. (جواز فتح همزة "إنّ" وكسرها).

والفتح وردت في قراءتين متواترتين، فهما حجة على رأي نحاة البصرة - والله أعلم -

إعمال حتى وإهمالها:

قال تعالى ﴿...وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (1)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {يَقُولُ} وهما قراءة النصب وهي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع وقد قرأ بها نافع (2) وتم توجيه هذه القراءة في فصل الأفعال (3) لا الناهية ولا النافية:

- قال تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لِمَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا...﴾ (4)

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى {لَا تَضَارَّ}، وهما: القراءة بالنصب، وهي قراءة الجمهور والقراءة برفع الفعل ونسبها لبعض أهل الحجاز (5)، وبعض أهل البصرة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو (6).

وجه الطبري القراءة برفع الفعل على أن "لا" نافية لا عمل لها، ووجه قراءة النصب، بقوله: ((وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة: {لَا تَضَارُّ...} رفع، ومن قرأه كذلك لم تحتمل قراءته معنى النهي، ولكنها تكون الخبر، عطفاً بقوله: {لَا تَضَارُّ} على قوله: {لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا})) (7) وعلى هذا النحو وجهها الأخفش وأبو علي وغيرهما (8)

وجه الطبري النصب على أن "لا" الناهية أداة جزم في قوله تعالى: {لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا} وفتح الراء بتأويل: لا تضارر على وجه النهي، وموضعه - إذا قرأ كذلك - جزم غير أنه حرك، إذ ترك التضعيف بأقل الحركات وهو الفتح (9) ووافق بذلك توجيه الأخفش، حيث ذكر الأخفش ذلك في قوله: ((فأما من ضعف فإنه يقول {لاتضارر} إذا أراد النهي لأن (لام) الفعل ساكنة إذا قلت: "لا

1- سورة البقرة: 212.

2- ينظر: جامع البيان: 3/638؛ الحجة لأبي علي: 2/305؛ الحجة لأبي زرعة: 131؛ المحرر الوجيز: 188.

3- سبق توجيه القراءة: 137.

4- سورة البقرة: 231.

5- ينظر: جامع البيان: 4/213.

6- ينظر: الحجة لأبي علي: 333؛ الحجة لأبي زرعة: 136؛ المحرر الوجيز: 206؛ مفاتيح الغيب: 6/129؛ جامع الأحكام للقرطبي: 4/116؛ البحر المحيط: 2/225؛ الدر المصون: 2/467.

7- جامع البيان: 4/214.

8- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/188، الحجة لأبي علي: 2/333؛ الحجة لابن خالويه: 97؛ الحجة لأبي زرعة: 136؛ الكشاف: 1/456؛ المحرر الوجيز: 206؛ زاد المسير: 142؛ مفاتيح

الغيب: 6/129؛ الإملاء: 1/97؛ جامع الأحكام للقرطبي: 4/116؛ البحر: 2/225؛ الدر المصون: 2/467.

9- جامع البيان: 4/213.

تُفَاعِلٌ" وأنت تنهى، إلا أن {تَضَار} ههنا غير مُضَعَّفَةٍ؛ لأنه ليس في الكتاب إلا (راءً) واحدة))⁽¹⁾. وعلى هذا النحو وجهها أبو علي وابن خالويه وغيرهما⁽²⁾ همزة الاستفهام:

قال تعالى: ﴿أَعْنِكَ لَأَنْتَ يُوْسُفُ﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {أَعْنِكَ}، القراءة الأولى بهمزتين، ونسبها لعامة قرأة الأمصار، والقراءة الثانية بهمزتين واحدة، لابن محيصن⁽⁴⁾ ونُسبت أيضا لابن كثير وقتادة⁽⁵⁾

وجه الطبري القراءتين بقوله: ((وقد اختلفت القرأة في قراءة قوله ﴿أَعْنِكَ لَأَنْتَ يُوْسُفُ﴾ فقرأ ذلك عامة قرأة الأمصار: {أَعْنِكَ} على الاستفهام. وذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب: {أو أنت يوسف}، وروي عن ابن محيصن أنه قرأ: {إنك لأنت يوسف على الخبر، لا على الاستفهام، والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة من قرأه بالاستفهام؛ لإجماع الحجة من القرأة عليه))⁽⁶⁾ وعلى هذا النحو وجهها أبو زرعة والزمخشري وغيرهما⁽⁷⁾.

2- قال تعالى: ﴿عَا عَجَمِي وَعَرَبِي﴾⁽⁸⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {عَا عَجَمِي}، القراءة الأولى بذكر همزتين ، ونسبها لقراء الأمصار، والقراءة بهمزة واحدة ونسبها للحسن البصري⁽⁹⁾ ولقد قرأ بالقراءة الأولى جمهور القراء؛ وبالقراءة الثانية ابن عامر والحسن⁽¹⁰⁾ وجه الطبري الهمزة الأولى على الاستفهام وذلك في قوله: ((والصواب من القراءة في ذلك عندنا القراءة التي عليها قرأة الأمصار؛ لإجماع الحجة عليها، على مذهب الاستفهام))⁽¹¹⁾

¹- معاني القرآن: 189/1.

²- ينظر: الحجة لأبي علي 334/2؛ الحجة لابن خالويه: 97؛ الحجة لأبي زرعة: 136؛ الكشاف: 456/1؛ المحرر الوجيز: 206؛ مفاتيح الغيب: 130/6؛ الإملاء: 97/1؛ جامع الأحكام للقرطبي: 116/4؛ البحر المحيط: 225/2؛ الدر المصون: 467/2.

³- سورة يوسف: 90.

⁴- ينظر: جامع البيان: 324/13.

⁵- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 363.

⁶- جامع البيان: 328/13.

⁷- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 363؛ الكشاف: 321/3؛ المحرر الوجيز: 1016-1017؛ البحر المحيط: 337/5؛ الدر المصون: 551/6.

⁸- سورة فصلت: 44.

⁹- ينظر: جامع البيان: 447/20.

¹⁰- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 637؛ المحرر الوجيز: 1657؛ البحر المحيط: 480/7؛ الدر المصون: 530/9.

¹¹- جامع البيان: 449/20.

وكذا وجهها أبو زرعة، ووجه القراءة الثانية بقوله: ((أعجمي}) بهمزة واحدة على وجه الخبر، لا على معنى الاستفهام⁽¹⁾. وعلى هذا النحوي وجهها الزمخشري وغيره⁽²⁾

قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {لَمَّا}، والقراءة الأولى بتشديد الميم، ونسبها الطبري لأبي جعفر من قراء المدينة، وحمزة من قراء الكوفة، والحسن البصري، والقراءة الثانية: بالتخفيف ونسبها لأبي عمرو من قراء البصرة⁽⁴⁾

والقراءة الأولى: قد قرأ بها عاصم أيضاً، والقراءة الثانية: هي قراءة الجمهور⁽⁵⁾ وجه الطبري القراءتين بقوله: ((إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}) مشددة، ويقول إلا عليها حافظ. وهكذا كل شيء في القرآن بالتثقل، وقرأ ذلك من أهل المدينة نافع، ومن أهل البصرة أبو عمرو: {لَمَّا} بالتخفيف، بمعنى: إن كل نفس لعلها حافظ. وعلى أن اللام جواب (إن)، و(ما) التي بعدها صلة⁽⁶⁾ وعلى هذا النحو وجهها أبو زرعة، ولكنه ذكر بأن (ما) تكون زائدة على القراءة بالتخفيف⁽⁷⁾.

ووجه ابن عطية بقوله: ((وقرأ الجمهور {لَمَّا} مخففة الميم، قال حذاق من النحويين وهم البصريون {إن} مخففة من الثقيلة، واللام تأكيد الداخلة على الخبر، وقال الكوفيون {إن} بمعنى "ما" بمعنى النافية، واللام بمعنى "إلا" فالتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ... وقال أبو الحسن الأخفش: {لَمَّا} بمعنى "إلا" لغة مشهورة في هذيل وغيرهم))⁽⁸⁾

ووافق الزمخشري وأبو حيان في توجيههما توجيه الطبري وابن عطية⁽⁹⁾ وجمع السمين الحلبي بين المذهب البصري والكوفي في توجيهه بقوله: ((التخفيف والتشديد في "لما" فمن خففها هنا كانت "إن" هنا مخففة من الثقيلة، و"كل" مبتدأ، واللام فارقة، و"عليها" خبرٌ مقدّم و"حافظ" مبتدأ مؤخر، والجملة خبر "كل" و"ما" مزيدة بعد اللام الفارقة، ويجوز أن يكون "عليها" متعلق به و"ما" مزيدة أيضاً، هذا

1- الحجة لأبي زرعة: 637.

2- ينظر: الكشاف: 386؛ المحرر الوجيز: 1657؛ البحر المحيط: 480/7؛ الدر المصون: 530/9.

3- سورة الطارق: 4.

4- ينظر: جامع البيان: 290/24-291.

5- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 758؛ المحرر الوجيز: 1966؛ البحر المحيط: 448: 8.

6- جامع البيان: 290/24-291.

7- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 758.

8- المحرر الوجيز: 1966.

9- ينظر: الكشاف: 352/6؛ البحر المحيط: 448/8.

كله تفريعاً على قول البصريين، وقال الكوفيون: "إن" هنا نافية، واللام بمعنى "إلا" إيجاباً بعد النفي، و"ما" مزيدة⁽¹⁾

حذف حرف العطف:

قال تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾⁽²⁾

ذكر الطبري أن في هذه الآية الكريمة وردت قراءتين في حرف العطف الواو، الأولى بحذفه، ونسبها لقراء أهل المدينة، والثانية بذكره ونسبها لقراء البصرة⁽³⁾ وقد قرأ بالقراءة الأولى: ابن كثير ونافع وابن عامر، وبالقراءة الثانية قرأ الجمهور⁽⁴⁾

وجّه الطبري القراءة الثانية وهي إثبات الواو بالعطف على قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾⁽⁵⁾. وذكر قارئ ذلك أنه كان يقول: إنما أريد بذلك: ففسى الله أن يأتي بالفتح، وعسى أن يقول الذين آمنوا. ومحالٌ غير ذلك، وهذا التوجيه خاص بذكر حرف العطف ونصب الفعل {يقول}، ولكن وردت أيضاً القراءة بإثبات الواو ورفع الفعل الذي بعده، ووجه رفع الفعل بالاستقبال والسلامة من الجوازم والنواصب⁽⁶⁾

وعلى هذا النحو وجهها الأخفش قبله⁽⁷⁾. وذكر أبو علي توجيهه خاصاً بحرف العطف مجرد عن كون الفعل الذي بعده منصوب أو مرفوع وذلك بقوله: ((وَأَمَّا إِسْقَاطُ الْوَاوِ وَإِثْبَاتُهَا مِنْ قَوْلِهِ: {وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا}، فالقول فيه إن حذفها في المساغ، والحسن كإثباتها. فأما الحذف فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها، وذلك أن من وصف بقوله: {يسارعون فيها يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة} إلى قوله: {نادمين}⁽⁸⁾ هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: {أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم حبطت أعمالهم}⁽⁹⁾ فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكر من الأخرى حسن عطفهما بالواو وبغير الواو⁽¹⁰⁾

ووجه الزمخشري حذف العطف بقوله: ((وقرئ: {يقول}: بغير واو، وهي في مصاحف مكة والمدينة والشام كذلك على أنه جواب قائل يقول: فماذا يقول

¹- الدر المصون: 10/751-752.

²- سورة المائدة: 55.

³- ينظر: جامع البيان: 8/515.

⁴- ينظر: السبعة لابن مجاهد: 245؛ الحجة لأبي علي: 3/231-232؛ الحجة لأبي زرعة: 229.

⁵- سورة المائدة: 54..

⁶- ينظر: جامع البيان: 8/516.

⁷- ينظر: معاني القرآن: 1/283.

⁸- سورة المائدة: 52.

⁹- سورة المائدة: 53.

¹⁰- الحجة لأبي علي: 3/231.

المؤمنون حينئذ؟ فقيل: يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا.))⁽¹⁾ وجمع السمين الحلبى كل ما ذكر على أنها أوجه لهذه القراءة⁽²⁾

حرف الجر: على

قال تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ أَن لَّا أَقُولَ عَلَيَّ اللَّهُ إِلَّا الْحَقُّ﴾⁽³⁾

أورد الطبري قراءتين في قوله تعالى: {على}، وهما القراءة بتشديد الياء ونسبها، ونسبها لقراء أهل المدينة، والقراءة بتخفيف الياء وهي مرسلة، ونسبها لقراء مكة والمدينة والبصرة والكوفة⁽⁴⁾

والقراءة الأولى هي قراءة نافع، والقراءة الثانية: هي قراءة الجمهور⁽⁵⁾

وجّه القراءة بالتخفيف على أنّ {على} بمعنى الباء، كما يقال: رميت بالقوس، وعلى القوس، وجئتُ على حال حسنةٍ وبحال حسنةٍ⁽⁶⁾

وعلى هذا النحو وجهها أبو علي في حجة بقوله: ((وقد قالوا: هو حقيق بكذا، فيجوز على هذا أن يكون {على} بمنزلة الباء تقول: حقيق على أن. فتضع "على" موضع "الباء"))⁽⁷⁾

وتبعهما أبو زرعة وابن عطية⁽⁸⁾. وذكر الزمخشري أنّ لقراءة الجمهور أربعة أوجه، وهي كما أوردها في قوله: ((وفي المشهور إشكالٌ، ولا تخلو من وجوه: أحدها: أن تكون مما يقلب من الكلام لأمن الإلباس كقوله:

.....وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

ومعناه: وتشقى الضياطرة بالرماح، ﴿وَحَقِيقٌ عَلِيٌّ أَن لَّا أَقُولَ﴾، وهي قراءة نافع. والثاني: أن مالزمك فقد لزمته، فلما كان قول الحق حقيقا عليه كان هو حقيقا على قول الحق، أي: لازما له.

والثالث: أن يضمن: {حقيق} معنى حريص، كما ضمن: هيجني معنى ذكرني في بيت الكتاب⁽⁹⁾. والرابع - وهو الأوجه - الأدخل في نكت القرآن: أن يعرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام، لاسيما وقد روي أن عدو الله فرعون قال

¹- الكشاف: 251/2.

²- الدر المصون: 4/301.

³- سورة الأعراف: 104.

⁴- ينظر: جامع البيان: 10/342.

⁵- ينظر: الحجة لأبي علي: 4/56؛ الحجة لأبي زرعة: 289؛ المحرر الوجيز: 729.

⁶- ينظر: جامع البيان: 10/342.

⁷- الحجة لأبي علي: 4/56-57.

⁸- ينظر: الحجة لأبي زرعة: 289؛ المحرر الوجيز: 729؛

⁹- البيت ورد في الكتاب لسبيويه 1/343. وهو: للنايعة الذبياني ونصه:

إذا تغنى الورق هيجني * ولو تسليت عنها أمّ عمار

له — لما قال له: ﴿إِنِّي رَسُولُ رَبِّي الْعَلَمِينَ﴾ ، كذبت، فيقول: أنا حقيق على قول الحق، أي وجب عليّ قول الحقّ أن أكون أنا قائله)) (1)

(1) الكشف: 2/483-484.

الخاتمة

إنَّ قيمة كل عمل في قطافه وميزة كل بحث في نتائجه ، وما نحن بعد هذه الرحلة في رحاب التوجيه النحوي عند الطبري في كتابه (جامع البيان) نقف عند أهم ما تضمنه البحث من نتائجه :

01- يُعدُّ الطبري عالماً جليلاً من علماء القراءات القرآنية، وتبين ذلك من خلال ما تعرفنا عليه في الفصل الثاني والثالث، ويشهد لذلك ما ذكره من كم هائل للقراءات في طيات تفسيره جامع البيان، رغم ما ذكره هو من إفراده مؤلف خاص بالقراءات ويُعد كتابه جامع البيان من أمهات الكتب في توثيق القراءات وتوجيهها فهو من الكتب المهمة المصنفة في علم القراءات لأهمية موضوعه .

02- تبين لنا في الفصل الثاني مدى أهمية توجيه القراءة نحويًا وصرفيًا وما يترتب على هذا التوجيه من تأويل للآيات القرآنية، فالطبري جمع بين ميزتين في التفسير لم تحظى بها التفاسير الأولى، وهو الجمع بين الآراء المتواترة، وعلمه بالعربية.

03- من بين المآخذ التي أخذت على الطبري هو رده لبعض القراءات المتواترة، ووصفها بالخطأ والشذوذ، ومن مآخذي على تفسير الطبري بالإضافة للمآخذ السابق، عدم إتباعه منهجًا علميًا في ردّ القراءة، فتارة يعتمد على إجماع القراء، وتارة على تأويله للقراءة وردّ ما خالف تأويله، وإن تحقق إجماع القراء.

04- وعند توجيه الطبري للقراءات التي فيها اختلاف في بنية الكلمة، أو وزن الفعل، لا يتوسع في المبحث الصرفي، ويكتفي بذكر القراءة، واشتقاق الكلمة، و معظم القراءات في مبحث الصرف متماثلة في ذلك، وهذا ما نجم عنه اختلاف الفصل الأول والثاني، من حيث مسلك البحث، فتوسعت في الفصل الثاني بتوسع الطبري في التوجيه النحوي للأسماء، وضاقت الفصل الثاني لاختصار الطبري واعتماده على ذكر القراءة.

وأخيرا:

إنَّ ما وجدته في هذا التفسير من زخم في المعلومات في جلّ علوم الدين والعربية غرس في داخلي أمرين متضادين، وهما: الانبهار بما عليه الطبري من إمام بعلم ومختلفة إماما دقيقا، والوقوف حائرة غير راضية أمام رده لقراءات متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- القرآن الكريم

ر.م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق	الطبعة/ وسنتها	دار النشر
01-	إتحاف فضلاء البشر بالقرارات الأربعة عشر	أحمد بن محمد البنا	د: شعبان محمد إسماعيل	الأولى/ 1987م	علم الكتاب - بيروت
02-	إعراب القرآن	لأبي جعفر النحاس	خالد العلي	الثانية/ 2008م	دار المعرفة - بيروت
03-	إعراب القراءات السبع وعلاها	ابن خالويه	د: عبد الرحمن العثيمين	الأولى/ 1992م	مكتبة الخانجي بالقاهرة
05	الإقناع في القراءات السبع	أبو جعفر الأنصاري	د: عبد المجيد قطاش	الأولى/ 1403هـ	
06-	إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات	أبو البقاء العكبري			دار الكتب/ العلمية - بيروت
07-	انباء الرواة على أنباه النحاة	جمال الدين القفطي	محمد إبراهيم	الأولى/1986م	مؤسسة الكتب الثقافية/بيروت
08-	الإنصاف في مسائل الخلاف	الأنباري			دار الطلائع
09-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	ابن هشام	د/هادي حسن حمودي	الرابعة/1999م	دار الكتاب العربي
10-	البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	عادل أحمد بن بد الموجود	الأولى/ 1993م	دار الكتب العلمية - بيروت
11-	البرهان في علوم القرآن	الزركشي	أبو الفضل الدمياطي	الأولى/ 2006م	
12-	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة	السيوطي		الأولى/ 2006م	المكبة العصرية -بيروت
13-	التبصرة في القراءات السبع	مكي القيسي	د: محمد غوت	الثانية/ 1982م	الدار السلفية

14-	التحرير والتنوير	ابن عاشور	الأولى/ 1984م	الدار التونسية للنشر
15-	تذكرة الحفاظ	الذهبي	الأولى/ 1958م	دار الكتب العلمية- بيروت
16-	تاريخ بغداد	الخطيب البغدادي	الأولى/ 2001م	دار العرب الإسلامي
17-	تفسير القرآن العظيم	ابن كثير	الأولى/ 2000م	دار الحزم
18-	التفسير والمفسرون	د: الذهبي		مكتبة وهبة
19-	تهذيب التهذيب	الحافظ أبي الفضل العسقلاني	إبراهيم الزبيق وغيره	مؤسسة الرسالة
20-	الجامع لأحكام القرآن	القرطبي	د: عبد الله التركي	الأولى/ 2006م
21-	جامع البيان عن تأويل أي القرآن	الطبري	د: عبدالله التركي	الأولى/ 2001م
22-	حجة القراءات	ابن زنجلة	سعيد الأفغاني	الأولى/ 1997م
23-	الحجة في القراءات السبع	لابن خالويه	د: عبد العال سالم مكرم	الثالثة/ 1979م
24-	الحجة للقراء السبعة	أبو علي الفارسي	بدر الدين قهوجي وغيره	الأولى/ 1984م
25-	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون	السمين الحلبي	د: أحمد الخرائط	دار القلم بدمشق
26-	ديوان النابغة	النابغة	حمدو طماس	الثانية/ 2005م
27-	روح المعاني	الألوسي		دار إحياء التراث العربي- بيروت
28-	زاد المسير في علم التفسير	ابن الجوزي		الأولى/ 2002م
29-	السبعة في القراءات	ابن مجاهد	د: شوقي ضيف	دار المعارف/ مصر
30-	شرح المفصل	ابن يعيش		عالم الكتاب/

بيروت					
دار إحياء الكتب العربية		عبد الفتاح محمد الحلو - محمود محمد الطناجي	تاج الدين السبكي	طبقات الشافعية الكبرى	31-
مكتبة وهبة	الأولى / 1976م	على محمد عمر	السيوطي	طبقات المفسرين	32-
دار المعارف - مصر	الثانية /	محمد أبو الفضل	أبو بكر الزبيدي	طبقات النحويين واللغويين	33-
دار الكتب العلمية - بيروت	الأولى / 2006م		ابن الجزري	غاية النهاية في طبقات القراء	34-
الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة	الأولى / 1986م		محمد عارف عثمان	القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره	35-
دار الكتب العلمية - بيروت	الأولى / 1999م	د: إميل يعقوب	سيبويه	الكتاب	36-
	الأولى / 1974م	د: محي الدين محمد	مكي القيسي	الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها	37-
مكتبة العبيكان - مملكة السعودية	الأولى / 1998م	عادل أحمد عبد الجواد وغيره	الزمخشري	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل	38-
دار الكتب العلمية - بيروت	الأولى / 2000م	أحمد محمد الشافعي	أبو عبد الله الأندلسي	الكافي في القراءات السبع	39-
دار صادر - بيروت			ابن منظور	لسان العرب	40-
مكتبة المطبوعات الإسلامية	الأولى / 2002م	عبد الفتاح أبو غدة	العسقلاني	لسان الميزان	41-
دار الكتب الوطنية - بنغازي	الأولى / 1996م		د: عبد القادر الهيتي	ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي	42-
مكتبة الخانجي - القاهرة		د: محمد فؤاد سزكين	أبو عبدة المثني	مجاز القرآن	43-
	الثانية /	د: علي النجدي ناصف -	ابن جني	المحتسب	44-

		د: عبد الفتاح إسماعيل			
45-	المحرر الوجيز	ابن عطية	دار ابن حزم		
46-	معجم البلدان	ياقوت الحموي	دار صادر - بيروت	الأولى/ 1977م	
47-	معجم التعريفات	الجرجاني	دار الفضيلة		محمد صديق المنشادي
48-	معجم الأديباء	يا قوت الحموي	دار الغرب الإسلامي - بيروت	الأولى/ 1993م	د: إحسان عباس
49-	معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المطبوعة	أكرم بن محمد زيادة الفالوجي	الدار الأثرية - دار ابن عقان	الأولى/ 2005م	
50-	المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري	أكرم بن الفالوجي	الدار الأثرية - دار ابن عقان		
51-	معجم القراءات	د: عبد اللطيف الخطيب	سعد الدين	الأولى/ 2002م	
52-	معجم القراءات القرآنية	د: أحمد مختار عمر - د: عبد العال سالم مكرم	مطبوعات جامعة الكويت	الثانية/ 1988م	
53-	معاني القرآن	الأخفش	مكتبة الخانجي - القاهرة	الأولى/ 1990م	هدى محمود
54-	معاني القرآن	الفراء	عالم الكتب - بيروت	الثالثة/ 1983م	
55-	معاني القرآن وإعرابه	الزجاج	عالم الكتب - بيروت	الأولى/ 1988م	د: عبد الجليل شلبي
56-	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشام	دار الطلائع		محمد محي الدين
57-	مفاتيح الغيب	الرازي	دار الفكر	الأولى/ 1981م	
58-	منجد المقرئين	ابن الجزري			علي بن محمد العمران

دار الجنادرية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن	الأولى/2008م		د:حسين علي الحربي	منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح	59-
دار الكتاب العربي	الأولى/ 1995م	فواز أحمد زمرلي	الزرقاني	مناهل العرفان في علوم القرآن	60-
دار الكتب العلمية - بيروت		علي محمد الضباع	ابن الجزري	النشر في القراءات العشر	61-
دار صادر - بيروت	الأولى/ 1994م	د:إحسان عباس	ابن خلكان	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان	62-

ثانياً: الرسائل الجامعية

ر.م	اسم الرسالة	اسم الطالب	الجهة المقدم لها الرسالة	سنة التقديم
01-	الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النص القرآني	أسامة مصباح الرفاعي	مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة	2004م
02	توجيه القراءات عند الفراء من خلال كتابه معاني القرآن،	إبراهيم الزهراني	كلية الدعوة - المملكة العربية السعودية	2002م
03	توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا	عبد العزيز الحربي	جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين	1417هـ - 1995م
04	التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري	عبدالله سليمان أديب	مجلس كلية الآلة الموصل - جامع	2002م
05-	التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات السبع في كتاب الصفاقسي "غيث المنفعة"	خالدة السليفاني	كلية الآداب - جامعة الموصل	2002م
06-	التوجيه النحوي للقراءات في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن	آلاء محمد المطيري	جامعة الكوفة	2002م

			خالويه	
-----	قسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة	امحمد علي مفتاح	رواية قالون عن نافع المدني دراسة نحوية صرفية	-07

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5 – 2	مقدمة
6	التمهيد :
11-7	المحور الأول :الطبري
16-12	المحور الثاني : كتابه جامع البيان
17	الفصل الأول: القراءات وتوجيهها
24-18	المبحث الأول:القراءات ونشأتها
18	تعريفها
20-18	نشأة علم القراءات
24-21	أنواعها
26-25	المبحث الثاني: علم توجيه القراءات
-27	الفصل الثاني:التوجيه النحوي والصرفي في الأسماء
-28	المبحث الأول:التوجيه النحوي في الأسماء
70-29	توجيه ما قرئ بالرفع
101-71	توجيه ما قرئ بالنصب
115-102	توجيه ما قرئ بالخفض

129-116	المبحث الثاني: التوجيه الصرفي للأسماء
130	الفصل الثالث: : التوجيه النحوي والصرفي للأفعال
142-132-	المبحث الأول: توجيه اختلاف الحركات في آخر للأفعال
158-143	المبحث الثاني: التوجيه الصرفي
159-167	الفصل الرابع: التوجيه النحوي للحروف
170-168	خاتمة
191-181	الفهارس
179-171	فهرس الآيات
180	فهرس الأشعار
191-181	فهرس الأعلام
197-192	ثبت المصادر والمراجع
199-198	فهرس المحتويات